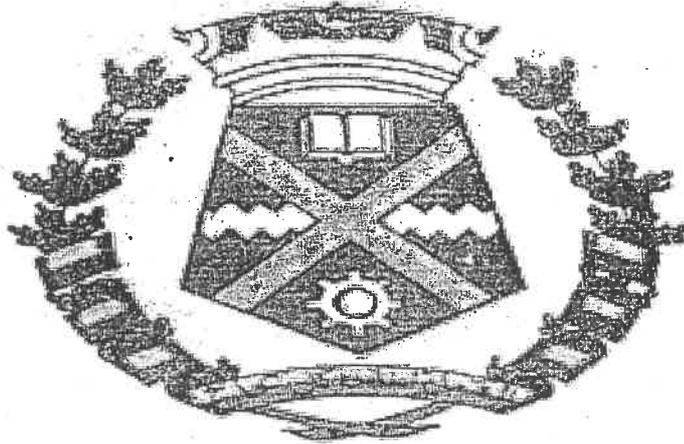


محضر اجتماع المجلس الجماعي لأيت ملول برسم

الدورة العادية لشهر فبراير 2020

افتتحت بتاريخ: 11 جمادى الثانية 1441 هـ الموافق ل (06 فبراير 2020م)



جماعة أيت ملول
Commune Ait Melloul

محضر

اجتماع مجلس جماعة ايت ملول برسم الدورة العادية

لشهر فبراير 2020

المفتتحة يوم الخميس 11 جمادى الثانية 1441 هـ

الموافق لـ (06 فبراير 2020م)

الورقة الحافظة

افتتح مجلس جماعة أيت ملول جلسته العلنية الأولى للدورة العادية لشهر فبراير 2020، يوم الخميس 11 جمادى الثانية 1441 هـ (الموافق لـ 06 فبراير 2020م) على الساعة الزاوية (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر ايت ملول، برئاسة السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس مجلس جماعة أيت ملول (تبعاً للمراسلة لعاملية عدد 897 بتاريخ 20 فبراير 2020 حول تدبير شؤون جماعة ايت ملول) وبحضور السيد حميد كميل، خليفة قائد ممتاز ممثلاً لرئيس الدائرة الحضريّة لايت ملول.

- العدد القانوني للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس: ثلاثة وأربعون (43) عضواً.
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم: أربعون (40) عضواً.
- عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم (بشكل مؤقت لعدم ورود الحكم النهائي): (03) ثلاثة وهم السادة:
 1. الحسين العسري رئيس مجلس الجماعة (المراسلة العاملية رقم 286 بتاريخ 20 يناير 2020)
 2. احمد النجيري النائب الثالث للرئيس (المراسلة العاملية رقم 287 بتاريخ 20 يناير 2020)
 3. الحسين العوامي عضو المجلس (المراسلة العاملية رقم 286 بتاريخ 20 يناير 2020)
- عدد الأعضاء الحاضرين: ثلاثة وثلاثون (33) عضواً، وهم السيدات والسادة:

1.	محمد بكار	النائب الأول للرئيس
2.	محمد ايت عدي	النائب الثاني للرئيس
3.	نعيمة الفرح	النائب الرابع للرئيس
4.	عبد الله اورغي	النائب الخامس للرئيس
5.	جميلة مصدق	النائب السادس للرئيس
6.	عبد العالي ازتكض	النائب السابع للرئيس
7.	لطيفة ارفاك	النائب الثامن للرئيس
8.	الحسين حردش	كاتب المجلس

2027

9.	أسماء شرفان	نائب كاتب المجلس
10.	الحسين الفريب	عضو المجلس
11.	حماد امزال	عضو المجلس
12.	الحسن زكورا	عضو المجلس
13.	مولاي كمال الوزاني	عضو المجلس
14.	هشام بيروك	عضو المجلس
15.	ابراهيم جنخار	عضو المجلس
16.	محمد سومار	عضو المجلس
17.	مصطفى بومهوت	عضو المجلس
18.	الحسن الحسني	عضو المجلس
19.	الحسين جلاوي	عضو المجلس
20.	لحسن جاواد	عضو المجلس
21.	ابراهيم الدباغ	عضو المجلس
22.	خالد بوحدو	عضو المجلس
23.	محمد كوريزيم	عضو المجلس
24.	الحسين ايت اوحبيب	عضو المجلس
25.	محمد ازفاض	عضو المجلس
26.	عبدالله اجباري	عضو المجلس
27.	الحسن جموقي	عضو المجلس
28.	سعدية بخوش	عضو المجلس
29.	الروافي لعميمي	عضو المجلس
30.	جامع ايت بابا	عضو المجلس
31.	عادل المرابط	عضو المجلس
32.	الناجم بوامرازن	عضو المجلس
33.	عائشة امغار	عضو المجلس

• عدد الأعضاء المتغيين بعذر: سبعة (07) أعضاء، وهم السادة:

1.	محمد الصديق	عضو المجلس
2.	محمد لعبوبي	عضو المجلس
3.	الحبيب تبغت	عضو المجلس
4.	محمد همام	عضو المجلس
5.	الحسين اعراب	عضو المجلس
6.	محمد الفرسي	عضو المجلس
7.	سعيد موشان	عضو المجلس

• عدد الأعضاء المتغيين بدون عذر: لا احد.

• كما حضر الاجتماع بصفة استشارية السيدات و السادة:

1. محتند سولي: مدير المصالح
2. محمد ايت داود: ممثل عن السلطة المحلية
3. زهرة عمارين: عن جمعية هجرة وتنمية
4. ادحامد محمد: عن جمعية هجرة وتنمية
5. علي بكاس: الكاتب الخاص للرئيس
6. فاطمة أزغيف: المكلف بكتابة المجلس
7. احمد شطاط: عن كتابة المجلس
8. ابراهيم ادسدي بها: رئيس قسم الموارد البشرية و التواصل
9. لحسن ايت العكيد: مكتب الافتحاص الداخلي
10. عبداللطيف الواكري: رئيس القسم التقني
11. رشيد بحماني: عن القسم التقني
12. عبد العزيز بوضوضين: مكلف بمكتب الاعلام
13. مصطفى بحري: رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون العقارية

كما حضر الاجتماع جمع من المواطنين.

وبعد التأكد من اكتمال النصاب القانوني، افتتح السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي لأيت ملول الاجتماع بالكلمة التالية:

باسم الله الرحمن الرحيم، و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الدائرة الحضرية لأيت ملول

السيدات والسادة الأعضاء

السادة أطروموظفو الجماعة

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني ان أتقدم اصالة عن نفسي و نيابة عن ساكنة مدينة ايت ملول، بايات الولاء والوفاء لملكنا الهمام، ونتبرك بوجوده بين ظهرانينا هذه الأيام، ونسأل الله تعالى أن يكون له مقاما سعيدا في مدينة اكادير الكبير، وأن يكلل أعماله بالنجاح وأن يجعله ذخرا للبلاد والعباد، وهذه المناسبة الميمونة نعبّر عن فرحتنا الكبيرة ونتمنى له السداد والتوفيق في أعماله، راجيا من العلي القدير ان يحفظ جلالته في حله وترحاله، إنه سميع مجيب.

والآن ننطلق في أشغالنا المتعلقة بالدورة العادية لشهر فبراير 2020.

وبعد؛ بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز

2015م) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. أشرف يومه الخميس 11 جمادى الثانية

1441هـ الموافق لـ (06 فبراير 2020م) بإفتتاح أشغال الجلسة العلنية الأولى للدورة العادية لشهر فبراير 2020،

شاكرا لكم تلبية الدعوة، وتجدر الإشارة الى أنه طبقا للمادة 39 من القانون التنظيمي رقم 113.14، فقد تم

إدراج نقطة تاسعة بمقتضى مراسلة عاملية عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020 والمسجلة بمكتب الضبط للجماعة

تحت عدد 403 بتاريخ 14 يناير 2020 بجدول أعمال هذه الدورة، وعليه فان نقاط جدول أعمال الدورة العادية

لشهر فبراير 2020 كالتالي :

2929

التاريخ والساعة	الجلسة	جدول الأعمال
يوم الخميس 06 فبراير 2020 على الساعة الرابعة (16:00) مساء.	الجلسة الأولى	1. الترافع من أجل افتتاح جماعة أيت ملول على الواجهة البحرية.
		2. الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار بحي الحرش سيخصص لإحداث دار المرأة والطفل.
		3. الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT98.
		4. الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT277.
		5. الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لكراء عقار بحي أركانة سيخصص لإقامة أنشطة خاصة بالمرأة والطفل.
يوم الخميس 20 فبراير 2020 على الساعة الرابعة (16:00) مساء	الجلسة الثانية	6. الدراسة والتصويت على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات ميزانية التجهيز.
		7. مذاكرة الوضعية المالية للجماعة.
		8. الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد بأرزو.
		9. الدراسة والتصويت على برمجة مساهمة المجلس الجماعي لايت ملول في تمويل المشاريع المدرجة في إطار برنامج التنمية المتدمج لعمالة انزكان ايت ملول. (تبعاً للرسالة العامة عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020)

وطبقاً للمادة 40 من القانون رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ، توصلت جماعة ايت ملول بطلب كتابي من السيد العضو الحسين ايت اوحبيب المسجل بمكتب الضبط للجماعة تحت عدد 11142 بتاريخ 31 دجنبر 2019، قصد الإدراج بجدول أعمال هذه الدورة، ويتمحور موضوع هذا الطلب حول دعم الجوانب الاجتماعية والتحفيزية للاعوان المياومين/ت والعرضيين/ت بجماعة ايت ملول. وتبعاً للفقرة الثالثة من المادة 40 المشار إليها سابقاً : " يعاط المجلس علماً، دون مناقشة، عند افتتاح الدورة بكل رفض لادراج نقطة او نقاط اقترح ادارجها في جدول الاعمال، ويدون ذلك وجوباً بمحضر الجلسة " بالتالي أحيطكم علماً بان الرفض كان معللاً وقد بلغ لمقدم الطلب تحت بمراسلة عدد 159 بتاريخ 17 يناير 2020 تحت اشراف رئيس الدائرة الحضرية لايت ملول.

وتنفيذا لمقتضيات المادة 102 من النظام الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة للسيد كاتب المجلس قصد تلاوة ملخص مقررات الدورة الاستثنائية لشهر دجنبر المنعقدة في إطار جلسة علنية فريدة يوم 04 جمادى الأولى 1441 هـ الموافق ل (31 دجنبر 2019م)، بالمركز الثقافي ايت ملول ابتداء من الساعة الرابعة مساء.

النقطة	نتائج التصويت	مقرر رقم	المقرر المتخذ
قطة الخامسة: إعفاء السيد سن جاواد من تمثيلية المجلس	عدد الأعضاء الحاضرين: 26 عدد الأصوات المعبر عنها: 26 عدد الأعضاء الموافقين: 26	2019/63	وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، على طلب إعفاء السيد لحسن جاواد من

تمثيلية المجلس الجماعي لآيت ملول باللجنة المحلية لنظام التأمين الصحي. 2030	عدد الأعضاء الراضين: 00 عدد الأعضاء الممتنعين: 00	الجماعي لآيت ملول باللجنة المحلية لنظام التأمين الصحي.
عين مجلس جماعة آيت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، ممثلين جديدين للمجلس الجماعي لآيت ملول باللجنة المحلية لنظام التأمين الصحي وهما العضوان: السيد لحسن زكورا والسيدة أسماء شرفان.	2019/64	عدد الأعضاء الحاضرين: 26 عدد الأصوات المعبر عنها: 26 عدد الأعضاء الموافقين: 26 عدد الأعضاء الراضين: 00 عدد الأعضاء الممتنعين: 00
النقطة الأولى: مداينة التقرير السنوي لبرنامج عمل الجماعة		
وافق مجلس جماعة آيت ملول بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم، على مشروع اتفاقية شراكة من أجل إحداث ملعب رياضي للقرب بالملك الغابوي بحي المزارايت ملول	2019/65	عدد الأعضاء الحاضرين: 23 عدد الأصوات المعبر عنها: 23 عدد الأعضاء الموافقين: 23 عدد الأعضاء الراضين: 00 عدد الأعضاء الممتنعين: 00
وافق مجلس جماعة آيت ملول بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم، على تأجيل الدراسة والتصويت على تعديل مشروع دفتر التحملات الخاص بالتدبير المفوض لسوق آيت ملول	2019/66	عدد الأعضاء الحاضرين: 23 عدد الأصوات المعبر عنها: 23 عدد الأعضاء الموافقين: 23 عدد الأعضاء الراضين: 00 عدد الأعضاء الممتنعين: 00
وافق مجلس جماعة آيت ملول بالأغلبية المطلقة للأعضاء المزاولين مهامهم، بخصوص طلب الاحتلال المؤقت للملك الغابوي بايت ملول في إطار مبادلة عقارية لفائدة شركة "سيلدا" مع إتماد التوصيات الثلاث التالية: من خلال دعوة السلطات الإقليمية إلى الإشراف على:	2019/67	عدد الأعضاء الحاضرين: 23 عدد الأصوات المعبر عنها: 23 عدد الأعضاء الموافقين: 23 عدد الأعضاء الراضين: 00 عدد الأعضاء الممتنعين: 00
- تسوية وصيانة مستحقات المستغلين في حال وجودها. - إعطاء الأولوية في التشغيل لابناء المدينة. - معالجة مشكل البقايا من الأراضي التابعة لإدارة المياه والغابات، المتواجدة داخل المجال الحضري لآيت ملول.		النقطة الرابعة: الدراسة والتصويت على الموافقة بخصوص طلب الاحتلال المؤقت للملك الغابوي بايت ملول في إطار مبادلة عقارية لفائدة شركة "سيلدا" (تبعاً للمراسلة العاملة عدد: 8255 بتاريخ: 04 دجنبر 2019).
وافق مجلس جماعة آيت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، على الموافقة الميدانية لإحداث مقبرة بين جماعاتهم جماعات انزكان، آيت ملول الدشيرة الجهادية والقلبية	2019/68	عدد الأعضاء الحاضرين: 19 عدد الأصوات المعبر عنها: 19 عدد الأعضاء الموافقين: 19 عدد الأعضاء الراضين: 00 عدد الأعضاء الممتنعين: 00
		النقطة السابعة: الدراسة والتصويت على إحداث مقبرة بين جماعاتهم جماعات انزكان، آيت ملول، الدشيرة الجهادية والقلبية (تبعاً للمراسلة العاملة عدد 8604 بتاريخ 18 دجنبر 2019)

بداية أدعو السيدات و السادة أعضاء المجلس، إلى التصويت على موافقتكم لاستعمال الوسائل السمعية البصرية لمكتب الاعلام لجماعة آيت ملول، في حدود الإمكانيات التقنية المتوفرة لتوثيق أشغال الجلسة تطبيقاً للمادة رقم 97 بالقانون الداخلي للجماعة، المتعلقة بنقل وتصوير جلسات المجلس.

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات :

2931

وحسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: ثلاثة و عشرون (23) عضوا.
 - عدد الأصوات المعبر عنها: ثلاثة و عشرون (23) صوتا.
 - عدد الأعضاء الموافقين: ثلاثة و عشرون (23) عضوا وهم السيدات والسادة :
- | | | | | |
|--------------------|--------------------|-------------------|-------------------|---------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد ايت عدي | 4. جميلة مصدق | 5. لطيفة ارفاك |
| 6. نعيمة الفرح | 7. عبدالله اورغي | 8. محمد ازفاض | 9. عبدالله اجباري | 10. محمد كوريزيم |
| 11. الناجم بوامازن | 12. ابراهيم الدباغ | 13. الحسين الغريب | 14. ابراهيم جنخار | 15. عبدالعالي ازكنض |
| 16. حماد امزال | 17. لحسن زكورا | 18. الحسين جلاوي | 19. خالد بوحدر | 20. عائشة امغار |
| 21. جامع ايت بابا | 22. الوافي لعميمي | 23. الحسن حسني | | |

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، خلال الجلسة العلنية الاولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة يوم الخميس 11 جمادى الثانية 1441هـ (الموافق ل 06 فبراير 2020م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر ايت ملول، على تصوير اشغال هذه الدورة في حدود الإمكانيات التقنية المتوفرة لتوثيقها من طرف مكتب الاعلام الجماعي .

وتطبيقا لمقتضيات المادة 67 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات والمادة 71 من النظام الداخلي للمجلس، أعلن عن أسماء أعضاء المجلس المتغيين عن حضور أشغال هذه الجلسة الأولى للدورة إلى حد الساعة، علما أن الأعضاء الذين سيلتحقون بالاجتماع يمكنهم أن يواصلوا دراسة باقي النقاط المدرجة بجدول الأعمال. ويتعلق الأمر بالسادة :

- محمد الصديق.

- الحبيب تبغت.

بناء على مقتضيات المادة 264 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، أطلع المجلس على الدعاوى القضائية التي رفعها الأغيار في مواجهة الجماعة. ويتعلق الأمر ب:

رقم الملف	المحكمة المختصة	المدعي	موضوع الدعوى
ملف عدد 2019/7112/322	المحكمة الادارية باكادير	ادريس زويبي ومن معه	الحكم بالتعويض عن تمرير طريق عمومي على العقار ذي الرسم 5608/س الكائن بحي المزار ايت ملول.
ملف رقم 2019/7112/333	المحكمة الادارية باكادير	احمد الاديب ومن معه	الحكم بالتعويض عن تمرير طريق عمومي على العقار ذي الرسم العقاري عدد 21170/09 مساحته 1 هكتار 76 ارو 10 سنتيار الكائن بحي قصبية الطاهر ايت ملول.
ملف رقم 2019/7110/34	المحكمة الادارية باكادير	الشعبية كرماح ومن معها	الحكم بالغاء قرار الترخيص الممنوح للسيد سعيد ايت مربعا والمتعلق بغسل السيارات بالمراب الكائن بحي المسيرة بلوك ب رقم 60 ايت ملول
ملف رقم 2019/7112/35	المحكمة الادارية باكادير	ورثة زينة بنت احمد بن منصور	الحكم بالتعويض عن تمرير طريق اقتطعت جزءا من العقار موضوع مطلب التحفيظ رقم 4093/س البالغة مساحته 47 ارو 47 سنتيار الكائن بحي المزار ايت ملول

2019/7112/3615	المحكمة الادارية باكادير	زينب بونت ومن معها	الحكم بالتعويض عن انشاء طريق عمومية معبدة على الملك المسى "جنان" ذي الرسم العقاري عدد 09/58744 الكائن بحي قصبية الطاهرايت ملول
2019/7112/3741	المحكمة الادارية باكادير	عبد العزيز الكماري	الحكم بالتعويض عن نزع ملكية جزء من الملك المسى "معليك" ذي الرسم العقاري عدد 60/27446 الكائن بحي ازروايت ملول. 2932
2020/7112/239	المحكمة الادارية باكادير	ازوين مولاي لحسن	الحكم بالتعويض عن احتلال البقعة الارضية بواسطة طريق عمومي على مساحة تقدر ب 40 متر مربع ، الكائنة بالحي الجديد ازروايت ملول
2020/7110/274	المحكمة الادارية باكادير	الحسين امكوي	الحكم بالغاء القرار الاداري عدد 138 المؤرخ في 14 نونبر 2019 الصادر عن رئيس جماعة ايت ملول القاضي باغلاق المحل الكائن بحي بردصوايت ملول والمستغل من طرف الحسين امكوي في حرفة اصلاح العجلات.
2020/7106/275	المحكمة الادارية باكادير	الحسين امكوي	الحكم بايقاف تنفيذ القرار الاداري عدد 138 المؤرخ في 14 نونبر 2019 الصادر عن رئيس جماعة ايت ملول القاضي باغلاق المحل الكائن بحي بردصو والمستغل من طرف الحسين امكوي في حرفة اصلاح العجلات.
2020/7110/281	المحكمة الادارية باكادير	رقية بنشقرن ومن معها	الحكم بالغاء قرار رئيس المجلس الجماعي لايت ملول ومنح المدعين الشهادة الادارية المتعلقة بالعقار ذي الرسم العقاري عدد 2233/س الذي اجريت به قسمة رضائية

وتفعيلا منا للمادة 106 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، يشرفني أن أقدم التقرير الإخباري أمام أعضاء المجلس الأعمال التي قمنا بها والتي تدخل في إطار الصلاحيات المخولة لنا بموجب مقتضيات القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه ، وحيث أن الأعمال التي قمنا بها عديدة ومتنوعة فإننا ارتأينا أن نقدمها كالتالي:

يشرفني أن أقدم التقرير الإخباري أمام أعضاء المجلس حول الأعمال التي قمنا بها ما بين دورة أكتوبر 2019 و فبراير 2020 والتي تدخل في إطار الصلاحيات المخولة لنا بموجب مقتضيات القانون التنظيمي المشار إليه أعلاه. الحقيقة إن الأعمال التي قمنا بها كثيرة ومتنوعة، وعليه ارتأينا ان نذكر البعض منها فقط على الشكل التالي:

التواصل في إطار الانفتاح على المجتمع المدني على مجموعة من الهيئات والفعاليات ومنها جمعية الهجرة والتنمية، هذه الأخيرة هي جمعية فرنسية مغربية (مكتب مسير فرنسي و ادارة مغربية)تشتغل في المغرب مع مجموعة من الجماعات على الصعيد الوطني وكذا جمعيات المجتمع المدني، أما بجهة سوس ماسة فتشتغل مع اثنا عشر (12) جماعة، و من ضمنها جماعة ايت ملول. وتقديرا لهذه الجمعية اتقدم لها بالشكر الجزيل، وكان لنا شرف التعامل معها في عدة مناسبات ومن ضمنها :

وقد تم البدء معها ايام من تاريخ 11، 12 و 13 أكتوبر 2019، من خلالها تم تنظيم ورشة تحسيسية للمشاركين حول موضوع أهمية إدراج الميزانية المستجيبة للنوع بميزانية الجماعة، والمقصود بها هو أن تدرج هذه الميزانية في ميزانية 2020، لكنها جاءت متأخرة، ورغم ذلك وعن طريق التشاور توصلنا إلى تحديد ابرز ما تشير إليه هذه الميزانية المستجيبة للنوع، وسأذكر لكم بعض التفاصيل المتعلقة بهذا الموضوع.

فالأيام التحسيسية المنعقدة أيام 11-12 و 13 أكتوبر 2019 باكادير حول تحسيس المشاركين بأهمية إدراج الميزانية
المستجيبة للنوع ضمن ميزانيات الجماعات ، كان المقصود منها هو بلورة ميزانية معتمدة على النوع، والوقوف عند بعض
التجارب الناجحة في هذا المجال.

2033

فأثناء يوم السبت 02 نونبر 2019 بقاعة العروض دار الحي مبارك اعمر بايت ملول بتنسيق مع : مركز مدينتي للتكوين
والإعلام، وجمعية الهجرة والتنمية وبحضور بعض أعضاء المجلس الجماعي بايت ملول، وهيئة تكافؤ الفرص ولجان
المجلس وبعض اطرو موظفي الجماعة وممثلي بعض جمعيات المجتمع المدني للمتطقة تم فتح نقاش مستفيض حول
موضوع: المنظومة التشاورية لجماعة ايت ملول. وفي يوم الاثنين 04 نونبر 2019 تم تنظيم ورشة عمل من طرف خبير عن
جمعية الهجرة والتنمية حول كيفية إدراج الميزانية المستجيبة للنوع بميزانية الجماعة. ترأس هذا الاجتماع السيد النائب
الأول لرئيس المجلس، حضره بعض أعضاء المجلس والموظفون المكلفون بالميزانية بالجماعة وكذا ممثلي هيئة المساواة
وتكافؤ الفرص، حيث تم الاشتغال على ميزانية الجماعة لسنة 2019.

وبتاريخ 25 نونبر 2019 ، بقاعة الاجتماعات بمقر الجماعة، وبتأطير من جمعية الهجرة والتنمية تم تنظيم ورشة عمل.
طبعا حضرها مجموعة من المنتخبين والأطرو الموظفين الجماعيين، خصصت لدراسة النتائج المتوصل بها من طرف
الفريق التقني الجماعي المعد لهذا الغرض قصد إدراج النوع الاجتماعي بميزانية الجماعة.
وفي يوم الأربعاء 18 نونبر 2019 بمقر الجماعة تم الاشتغال على بعض أبواب الميزانية من خلال اعتماد مؤشرات مرجعية
واقترح إدراج مقارنة النوع في المؤشر.

وبتاريخ 09 يناير 2020 بمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان باكادير، تم تنظيم ورشة بحضور النائب الأول للرئيس
ومدير المصالح الجماعية ورئيس القسم الإداري والقانوني بالجماعة تم خلالها تقديم ومناقشة الإطار المرجعي للميزانية
المعتمدة على النوع والذي تمت بلورته اعتمادا على الورشات المنظمة سابقا.
وفي الأخير تمكنت الجماعة من إعداد وثيقة موازية بميزانية 2020 قصد اعتماد الميزانية المستجيبة للنوع بالجماعة
وخاصة في مراحل تنفيذها. وستعمل الجماعة على نشرها لاحقا.

من بين الأعمال أيضا التي قمنا بها خلال الدورتين هي تفعيل وظيفة الافتتاح الداخلي بجماعة ايت ملول. وحيثما
نقول تفعيل وظيفة الافتتاح، فان ذلك في إطار تنزيل المخطط التكويني للجماعة الذي تم اعداده تحت اشراف اطر
وزارة الداخلية في إطار التكوين والرفع من أداء الموظفين والرفع من أداء المهام التي نقوم بها اتجاه الجماعة، وإيماننا
من رئاسة المجلس بأهمية تخليق المرفق الجماعي، وتجويد الخدمات المقدمة للمواطنين، وفي إطار تنزيل الهيكل
التنظيمي المصادق عليه من طرف المجلس الجماعي لايت ملول بتاريخ 15 ماي 2019، شرعت الجماعة ابتداء من شهر
نونبر 2019 في تفعيل مكتب الافتتاح الداخلي كوحدة مرتبطة ارتباطا مباشرا مع رئيس المجلس الجماعي. بحيث
كانت الانطلاقة يوم 14 نونبر 2019 بتنظيم يوم تواصل وتحميسي في موضوع الافتتاح الداخلي حضره بالإضافة
إلى أعضاء المكتب المسير جميع رؤساء الأقسام والمصالح التابعة للجماعة. وقد تزامنت هذه الانطلاقة مع شروع
وزارة الداخلية في مواكبة أربعين جماعة على الصعيد الوطني التي تعتبر مدينة ايت ملول من ضمنها وذلك لتفعيل

وظيفة الافتتاح. وللإشارة فقد تم اختيار 40 جماعة من ضمن 103 جماعة تتم مواكبتها لتحقيقها مستويات مهمة ومؤشرات الأداء على المستوى الوطني.

2934

وبعد تنظيم وزارة الداخلية يوما تحسيسيا في موضوع الافتتاح الداخلي يوم 21 أكتوبر 2019 بالرباط لفائدة رؤساء الجماعات المعنية استفاد إطاران تابعان لجماعة ايت ملول من دورة تكوينية بمراكز حول التشخيص و المراقبة الداخلية وتقييم المخاطر خلال الفترة الممتدة من 02 إلى 05 دجنبر من سنة 2019.

و مباشرة بعد ذلك وكمرحلة تجريبية قام مكتب الافتتاح الداخلي بتشخيص نظام و المراقبة الداخلية و إعداد طريقة مراقبة المخاطر لثلاث مجالات بالجماعة همت المشتريات عن طريق سندات الطلب، مهام مركز مكافحة داء السعار التابع لمكتب حفظ الصحة، تدبير الشكايات. وقد حضر أعضاء المكتب المسير يوم 22 يناير 2020 اجتماعا تقييميا لعمل مكتب الافتتاح الداخلي بعد انتهائه من تشخيص العمليات المذكورة بحضور خبير مبعوث من وزارة الداخلية مكلف بالمواكبة الفعلية لما تم تحقيقه بالنسبة للعمليات الخاضعة للتشخيص بجماعة ايت ملول. وقد أثلج صدورنا جميعا تنويه السيد الخبير بالعمل الجيد الذي قامت به الجماعة و تفاعله الواضح مع الانخراط التام للمكتب المسير و للمصالح الجماعية في إنجاح هذه المرحلة المهمة الهادفة إلى إرساء وظيفة الافتتاح الداخلي بجماعة ايت ملول. و دائما في إطار تحسين أداء الجماعة الذي يستند في إطار هذا التقييم على خمسة شروط "la performance" و يعني ذلك أن وزارة الداخلية بدعم مع الاتحاد الأوربي يشتغلون على برامج لتحسين أداء الجماعات. فخلال السنة الماضية شاركت 120 جماعة في هذا العمل تبوأ فيه جماعة ايت ملول المرتبة الثامنة. إذن في إطار الشراكة الهادف إلى تحسين أداء الجماعة فان برنامجه يخضع إلى خمس شروط - كما سلف الذكر- وهي :

- الأول: نشر القوائم المالية و المحاسبية للجماعة.

- الثاني: التقييم السنوي لتنفيذ برنامج عمل الجماعة.

- الثالث: إرفاق الميزانية بالبرمجة الممتدة على ثلاث سنوات.

- الرابع: نشر البرنامج التوعوي للصفقات الخاصة بالجماعة.

- الخامس: تفعيل هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقارنة النوع.

الهدف من هذه الشروط و هذا البرنامج هو تحفيز الجماعات المستهدفة على تحسين أنظمتها التديرية. و بالمناسبة فجماعة ايت ملول أستوفت هذه الشروط بنجاح كبير و نحن الآن ننتظر الإعلان عن النتائج، إذ ستخصص منحة للجماعات المتفوقة و نتمنى ان تكون جماعة ايت ملول ضمن الجماعات الفائزة و المستفيدة من هذه المنحة.

و من بين الأعمال التي قامت بها الجماعة في الفترة ما بين الدورتين هي ما يتعلق بالتدبير اللامادي أو ما يسمى بالشبكات الرقعي. فجماعة ايت ملول قطعت أشواطاً مهمة على المستوى الداخلي بالنسبة للجماعة و لا على مستوى التكوين و كذا الحضور للاجتماعات التي عقدت على مستوى الولاية و كذلك على مستوى عمالة انزكان ايت ملول. فهذا الورش أي الشبكات الرقعي الوحيد الذي سيتعامل مع المرتفقين مباشرة عبر الانترنت سيكون له إن شاء الله اثر ايجابي على المرتفقين و جودة الأداء و تسهيل المساطر و التعامل بشكل ايجابي مع مصالح المرتفقين بصفة عامة. اذ سنتعامل اولا بالمراسلات الاليكترونية (اللامادي) حتى يستوفي الملف جميع الشروط الأساسية المطلوبة ثم ننتقل بعدها إلى التعامل المادي عن طريق الأوراق و الملفات.

من بين الأعمال التي قمنا بها أيضا خلال هذه الفترة حضور اجتماع على مستوى العمالة خصص لدراسة اتفاقية شراكة لحماية المنطقة الجنوبية من الفيضانات. وهذا مشروع تقدمت به الوكالة المستقلة المتعددة الخدمات، فهو مشروع لم يكتمل بعد الا انه مشروع / ورش نتمنى من الله عز وجل أن نتوفق فيه لحماية المنطقة الجنوبية من الفيضانات التي تقدمت به الوكالة المستقلة المتعددة الخدمات في إطار الحماية من الكوارث الطبيعية. 2020

كما سأذكر باجتماع آخر مهم يتعلق بإعداد تصاميم الأمن للحماية من مخاطر الزلازل. فهذه مشاريع مهمة تشتغل فيها جماعة ايت ملول ضمن الجماعات المكونة لنسيج اكادير الكبير. واستسمحكم عن الإطالة، بحيث سأضيف بعض الأمور الأخرى فيما يتعلق بالانجازات التي شاركت فيها الجماعة هي:

الترشح للمرحلة الثالثة فيما يخص دعم المناطق الصناعية FONZID، ونتمنى أن نفوز بهذه الجائزة إن شاء الله في إطار هذا المشروع المتعلق بإعادة تهيئة المناطق الصناعية.

فوز جماعة ايت ملول بالجائزة الإعلامية فيما يتعلق بموقع جماعة ايت ملول الإعلامي، وهذا الفوز مفخرة لنا جميعا كمجلس وكساكنة المدينة بهذه الجائزة الأولى وسيكون لنا عودة مع هذا الموضوع قريبا ان شاء الله.

مشاركة جماعة ايت ملول في الملتقى الإقليمي للإعاقة. ويعتبر هذا الملتقى أول دورة تعقد على هذا المستوى إقليميا شاركت فيه جماعة ايت ملول بقوة.

وكما تعلمون فان جماعة ايت ملول شاركت في العديد من الاوراش - انتم مطلعون عليها ولا داعي لذكرها، ونسأل الله التوفيق. ونتوقف لاداء صلاة العصائم ناتي بعدها لدراسة النقط المدرجة في إطار هذه الجلسة من الدورة العادية لشهر فبراير 2020.

وقبل اختتام الجلسة الأولى قام السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي لايت ملول، بتقديم الشكر والتنويه لكل من السيدين: عبد العزيز بوضوضين وعزيز جنال من مكتب الاعلام لجماعة ايت ملول الفائز بجائزة الامتياز على الصعيد الوطني، وتشجيعا لهؤلاء الشباب رحب بهم في جو من الحفاوة والتقدير لمجهوداتهم ولعطاءاتهم. وقدم السيد محمد بكار النائب الأول للرئيس الجائزة التي حصل عليها فريق الاعلام بجماعة ايت ملول الساهر على الصفحة الرسمية الفايس بوك لجماعة ايت ملول. وبالمناسبة شكر باسم المجلس جميع الإخوة الساهرين على هذه الصفحة، وباسم المجلس ايضا جميعا اعرب عن تمنياته لهم التوفيق والنجاح في مسيرتهم الإعلامية لتشريف مدينة ايت ملول بصفة عامة وجماعة ايت ملول بصفة خاصة، فمزيدا من العطاء لهذه الفئة الشابة التي تشتغل في صمت والتي تؤدي دورها المنوط بها على أكمل وجه.

وانفض الاجتماع على الساعة الثامنة والربع (20:15) مساء من نفس اليوم.

رئيس المجلس

ufyf

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

محمد بكار
السيد الأول لرئيس المجلس
10:00 President
جماعة ايت ملول
Commune d'Ait Melloul

كاتب المجلس

الحسين حريش
Lahoucine HARRICH
كاتب المجلس
جماعة ايت ملول
Commune d'Ait Melloul

النقطة الأولى:

الدراسة والتصويت على رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية لإعادة وضم المجال الغابوي المزار

إلى تراب جماعة ايت ملول وفتح الواجهة البحرية.

2936

العرض:

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس (رئيس المجلس): بسم الله الرحمن الرحيم، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة أعضاء المجلس الجماعي، الحضور الكريم.

فيما يتعلق بالنقطة التي نحن بصدد تداولها الآن، فإنه في إطار برنامج عمل الجماعة الذي سطرناه واشتغلت عليه جميع مكونات المجلس، السلطة، أطر و موظفي الجماعة، الأحزاب السياسية المتواجدة بالمنطقة، هيئات و فعاليات المجتمع المدني، المواطنين بنوع من التعاون والتآزر في جميع مضامينه. نجد أن من بين الأشياء التي يتضمنها برنامج عمل الجماعة هو الترافع من أجل الانفتاح على الواجهة البحرية.

فالمقصود بالترافع حول الانفتاح على الواجهة البحرية هو أن هناك موقع وهو المزار، وغابة تسمى غابة المزار. ولكن ما يحول بيننا وبينها وهو أن غابة المزار تنتمي إلى النفوذ الترابي لجماعة القليعة وفق التقسيم الإداري. أما المحددات التاريخية والجغرافية والتنمية فلا يفصلنا أي شيء عن غابة المزار، لكن التقسيم الإداري في لحظة من اللحظات تم في إطاره إغفال الواجهة البحرية بجماعة ايت ملول بعدم ترك أي منفذ للمدينة أي البحر. وعليه فإننا نتوخى من إثارة هذا الموضوع في هذه الدورة رفع ملتمس لوزارة الداخلية في هذا الشأن، علما أن أحد نواب المنطقة وهو السيد الحسين حريش تقدم بملتمس إلى السيد رئيس الحكومة في هذا الموضوع يقضي بفتح جماعة ايت ملول حق الاستفادة من الانفتاح على الواجهة البحرية أيضا وإرجاع الغابة إلى المزار. فلماذا نجد أن مقبرة المزار تابعة لإداريا لجماعة القليعة وغير تابعة لجماعة ايت ملول رغم كونها تتواجد جغرافيا بالمزار؟ حيث لا يسمح لسكان المزار بدفن أمواتهم بهذه المقبرة التابعة لهم تاريخيا منذ عقود مضت؟ خاصة وأننا نجد العديد من المكونات: منازل، مسجد قديم، تابعة من زمن بعيد إلى منطقة المزار. كما أن العديد من ساكنة المزار يتوفرون على عقود الملكية و عقود الاستغلال لعقارات بهذه المنطقة التابعة حاليا لجماعة القليعة.

أما من من الناحية الأمنية فإذا وقعت حادثة أو شيئا من هذا القبيل فإن معالجتها ستعرف نوعا من التأخر نظرا لبعد الكبير للمصالح المختصة المتواجدة بجماعة القليعة عن غابة المزار، في حين أن جميع المصالح الإدارية والمرافق والمنازل بالمزار قريبة من جدا من غابة المزار. وبالتالي فنحن في مجلسنا هذا سنرفع ملتمس في الموضوع إلى المصالح المختصة من أجل انفتاح جماعة ايت ملول على الواجهة البحرية، وقبل ذلك أعطي الكلمة للإخوة الذين يرغبون التدخل في هذا الموضوع.

المناقشة:

السيد عبد العالي أزكضر، النائب السابع للرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة أعضاء المجلس الجماعي، الحضور الكريم. السلام عليكم ورحمة الله.

فيما يخص هذه النقطة، وكما لا يخفى على الجميع فمنذ التقسيم الإداري لسنة 1992 تم تحويل جماعة ايت ملول من جماعة قروية إلى جماعة حضرية، وفي نفس الوقت وبموجب هذا التقسيم تم ضم غابة المزار إلى الجماعة القروية القليعة آنذاك. والملاحظ أن هناك حيف كبير تجاه جماعة ايت ملول، بحيث تم اغتصاب أراضيها ومنحها لجماعة أخرى، ومنذ ذلك الحين قامت فعاليات وهيئات المجتمع المدني وساكنته المنطقة بتقديم مجموعة من العرائض والشكايات والملمات إلى الجهات الوصية في هذا الإطار. كما تواصلت هذه الشرائح مع النائب البرلماني للمنطقة السيد الحسين حريش من أجل رفع هذا الملتمس إلى السيد رئيس الحكومة، وتم ذلك بالفعل. ونحن كأعضاء وممثلي الساكنة

ارتائنا ان نتقدم بهذا الملتمس للسيد رئيس مجلس جماعة ايت ملول، و نسر بسم بارج بـ...
هذه الدورة، نتمنى من خلاله ضم المجال الغابوي المزار إلى النفوذ الترابي لجماعة ايت ملول، خاصة وأن هذا المجال تابع لهذه الأخيرة تاريخيا وجغرافيا وتنمويا، ولكنه من الناحية الإدارية تابع لجماعة القليعة. 2937

فاعتبارا للبعد الجغرافي نجد أن غابة المزار لصيقة بمنطقة المزار، وبعيدة كل البعد من جماعة القليعة رغم كونها تابعة إداريا لهذه الجماعة، ولا يعقل أن يكون - اعتمادا على هذا المعطى - أن يكون هذا المجال تابعا لجماعة القليعة.

أما على مستوى البعد التاريخي فنجد أن هناك مجموعة من المآثر التاريخية بهذه المنطقة تابعة للمزار. علما ان المزار تراجع على مستوى المساحة ثلاث مرات بسبب زحف الرمال، والدليل على ذلك هو تواجد مآثر تاريخية وبيوت قديمة، إضافة إلى العديد من الحقول و المناطق الزراعية المستغلة حاليا من طرف ساكنة المزار المتوفرين على عقود الملكية وعقود الاستغلال لدى المياه والغابات، تدل على أن هذه المنطقة تابعة تاريخيا إلى منطقة المزار. ومن بين تلك الدلائل التاريخية نذكر مقبرة قديمة (مقبرة الشيخ عمر) إضافة إلى مقبرة أخرى جديدة المتواجدة بمنطقة المزار وبالتالي لا يعقل أن يتم حرمان ساكنة المزار من دفن أمواتهم بهاتين المقبرتين التابعتين لحي المزار منذ القدم اذ تم تنزيل هذا التقسيم على ارض الواقع. وهذه الدلائل هي التي ستجعل ملتسنا يتوفر على دفوعات ودلائل قوية لضم هذا المجال الغابوي لجماعة ايت ملول وإعادة الحالة إلى أصلها كما كانت في السابق. أما على مستوى البعد الإداري، فسنلاحظ ان الطريق الدائري المحدث حاليا قسمت منطقة المزار وقصبة الطاهر من الناحية الإدارية إلى قسمين، قسم تابع لجماعة ايت ملول وقسم آخر تابع لجماعة القليعة. كما نجد بعض المنازل يتواجدون بغابة المزار وتتساءل عن مصير هؤلاء؟ هل هي تابعة للمزار بجماعة ايت ملول أم لجماعة القليعة؟ فالساكنة في الإطار هذه الوضعية تعيش إشكالات على مستوى الوثائق الإدارية الخاصة بهم.

أما على مستوى البعد التنموي، فنحن كمؤسسات منتخبة نجد صعوبات على مستوى العقارات لانجاز مشاريع نظرا لعدم وجود أراضي بجماعة ايت ملول، وذلك بسبب ضم العقارات التابعة للمياه والغابات و املاك الدولة بغابة المزار إلى جماعة القليعة. وبالتالي فان جماعة ايت ملول لا تستطيع اقتراح مشاريع تنموية أو اجتماعية او رياضية بمنطقة المزار بسبب افتقار هذه المنطقة إلى عقارات لهذا الغرض.

فجماعة ايت ملول ساهمت في انجاز الطريق الدائري الذي يعتبر بمثابة الحدود الجغرافية بين جماعتي ايت ملول والقليعة - كما يسمونها الآن - فجماعة ايت ملول لحد الآن تصرف العديد من الملايين على هذه المنطقة، وما تزال تؤدي تعويضات عن نزع الملكية بناء على أحكام قضائية. وبالتالي فلا يعقل أن تقوم جماعة بصرف العديد من الأموال على مناطق غير تابعة لها إداريا. إضافة إلى كونها ساهمت في إطار شراكة مع جماعة انركان و المجلس الإقليمي على تعبيد الطريق الدائري أيضا. وبالتالي فنحن نطالب بان تكون هذه الأراضي تابعة لجماعة ايت ملول وأن نستفيد منها.

أما على مستوى البعد الأمني، فنلاحظ أن العديد من الحوادث وقعت بهذه المنطقة و خصوصا ما يتعلق بالإجرام وحوادث السير، وبالتالي تجد المنطقة صعوبة في التدخل الأمني، فهل مصالح الدرك هي التي ستدخل أم مصالح الأمن الوطني؟ وهذا يخلق إشكالا عويصا بهذه المنطقة ويعرض ساكنتها للأخطار يوميا.

و عليه و اعتبارا للأبعاد التنموية و الجغرافية و التاريخية المذكورة نطلب من المجلس الموقر رفع ملتمس إلى السيد الحكومة وإلى الجهات الوصية من أجل ضم هذه المنطقة إلى جماعة ايت ملول على الشكل الذي كانت عليه في السابق إبان التقسيم الإداري لسنة 1992 أي من ملتقى الطرق توهمو عبر تكاؤ إلى حدود المحمية الملكية.

السيد محمد بكار. النائب الاول لرئيس المجلس : علاقة بالتوقيت المخصص للمداخلات فإننا سنتساهل بعض الشيء، لكننا نطلب من السادة الأعضاء عدم الإطالة، وشكرا للجميع.

2938

الموظفين، الحضور الكريم.

فعلا سيدي الرئيس، فإن هذه النقطة المتعلقة برفع ملتمس أو الترافع من أجل انفتاح الواجهة البحرية على جماعة ايت ملول، فأشير انه إذا كانت هذه النقطة تتعلق برفع ملتمس، فأذكر السيد رئيس المجلس بأن الجماعة الترابية لايت ملول سبق لها أن رفعت ملتمسا بشأن انفتاح الواجهة البحرية على جماعة ايت ملول. وبالتالي فالسؤال المطروح هو: ما هو مآل هذا الملتمس الذي تم القيام به خلال الولاية السابقة؟

أما الجزء الثاني المتعلق بالقلبية في إطار التقسيم الترابي، فلا أحد ينكر ان غابة المزار جزء لا يتجزأ من حي المزار. لكنني فقط انظر إلى السياق الذي وردت فيه هذه النقطة، فما دامت المسألة تتعلق بثلاثة جماعات ترابية: جماعة ايت ملول، جماعة انزكان ثم جماعة القليعة، فكان من الأجدر أن تسلك المسألة طريقها على مستوى المجلس الإقليمي. فهذا الأخير هو الذي يجب أن يطلب هذا المطلب / الملتمس. لماذا؟ لأن المسألة تتعلق بثلاث جماعات ترابية إضافة إلى المحمية، يعني أن الطريق يمكن أن يخترق هذه المحمية، وبالتالي لا بد من موافقة جماعة القليعة على هذا الإجراء لكون المحمية تابعة إداريا للنفوذ الترابي لجماعة القليعة.

وإذا كان هناك خيار أو اقتراح آخر لفتح منفذ آخر في حالة ما إذا واجه الاختيار الأول إشكالات أو صعوبات، فلا بد أن يفتح الطريق بالنفوذ الترابي لانزكان. وبالتالي يجب علينا الحصول على موافقة هذه الأخيرة.

وحتى نكون عمليين يجب أن يطرح هذا الملتمس على مستوى المجلس الإقليمي لتسهيل العملية، خاصة وأن الجماعة رفعت سابقا ملتمسا في هذا الشأن ونسأل عن مآله؟ وإذا كانت هناك إرادة حقيقية لفتح هذا الملف وفتح الواجهة البحرية فلا بد من طرح هذا الموضوع على المستوى الإقليمي يكون فيه عدة يكون فيه عدة متدخلين: الجماعات الترابية الثلاثة: انزكان، ايت ملول، القليعة والمجلس الإقليمي والسلطة الإقليمية ثم مصالح المياه والغابات، وهذا هو المسار الصحيح الذي سيوصلنا إلى نتائج ايجابية.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: أشكر السيد عادل على شئئين أولاً: ضبطك للوقت وثانيا أهمية المقترحات الوجيهة التي أشرت إليها. وأعطي الكلمة الآن للسيد جامع ايت بابا.

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة المستشارين، إخواني الموظفين الجماعيين، الحضور الكريم.

في البداية اشكر مكتب المجلس على إثارة هذه النقطة التي تكتسي أهمية كبيرة جداً. هذه النقطة وكانت مطلب جماعة ايت ملول منذ وقوع هذا المشكل، أي منذ وقوع التقسيم الإداري لسنة 1992. الذي عرف انفصال جماعة القليعة عن جماعة ايت ملول.

ولاً: لإشكال المطروح على مستوى هذه النقطة يتجلى، من خلال الصيغة التي جاء بجدول أعمال هذه الدورة والمتمثلة في غياب وعدم الإشارة إلى الآلية القانونية التي يمكننا بها الترافع عن هذا الموضوع. فالملحوظ أننا لم نشرح حتى إلى رفع ملتمس وهذا يعتبر إشكالا في الصيغة التي جاءت أو طرحت بها هذه النقطة بجدول أعمال هذه الدورة. إذن هذا إشكال قانوني في صيغة هذه النقطة بجدول أعمال هذه الدورة، يجب تصحيحه والإشارة إلى الآلية التي تمكن المجلس من الترافع، علماً أن أعلى ما يمكن أن يقوم به المجلس هو رفع ملتمس في هذا الشأن. وعلاوة على ذلك فإن هناك ملتزمات سابقة في الموضوع لا بد من الإشارة إليها في هذا الملتمس لتقوية الترافع وإبراز تاريخية هذا الإشكال.

ثانياً: ارتباط هذا القضاء "غابة المزار" - كما أشار إلى ذلك الأخ عبد العالي ازنكض- بمجموعة من الأبعاد التاريخية والجغرافية والبيئية والتنمية وارتباط ذلك حتى بمحاصيل هذه الغابة في زمن معين. إذن لا بد من الإشارة إلى هذه الأبعاد المهمة والتي تربط ساكنة مدينة ايت ملول وخصوصاً منطقة قصبة الطاهر والمزار بغابة المزار. وحتى تكون واضحة، فإن المخاطب الأساسي بخصوص هذا الملف هو "الدولة"، فهو مخاطب خارج المجلس. وبالتالي فإن الآلية

الحقيقية للترافع هي إعداد ملف تقني متكامل يتضمن تصورات تدمج جميع الأبعاد: التنموية، التاريخية، الجغرافية والبيئية في إطار هذا الملف. فالسيد عادل المرابط أشار إلى مثلث في حدود ثلاث جماعات: ايت ملول، انزكان و القليعة. فإذا سارت هذه الجماعات في توجه جماعة ايت ملول فان الترافع سيكون أسهل، إلا أنه في حالة رفض جماعة من هذه الجماعات لهذا التوجه وتشبث جماعة القليعة بهذا الفضاء البيئي، فلا بد من إعداد ملف تقني قوي و التركيز على البعد التنموي بالأساس، وماذا هيأت جماعة ايت ملول تنمويا لإدماج هذا المحيط الغابوي ضمن المجال الترابي لجماعة ايت ملول وفي تنمية المنطقة عموما؟ وهذا سيمكن الجماعة من ترافع أحسن وقوي سيساهم في بلورة هذه الفكرة لدى السلطات التي لديها اختصاص في مسألة التقسيم الإداري خصوصا و أننا مقبلين على نهاية الولاية الانتدابية، وبالتالي سنكون أمام تقسيم إداري جديد يمكن أن يعطي لجماعة ايت ملول هذا الحق في الامتداد إلى هذا المحيط البيئي. وشكرا.

29/39

السيد النوافي لعميمي ، عضو المجلس : شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، إخواني الأعضاء، الحضور الكريم. لن أقول أكثر مما قاله زميلي السيد جامع ايت بابا بخصوص هذا الملف، فقد سبق لجماعة ايت ملول ان رفعت سابقا ملتسمين بشأن هذا الموضوع، وكان ذلك ما بين سنة 1996 و 2005، ويمكن الرجوع مثلا لمحاضر الدورات للاستعانة بها في هذا الإطار. فهذا المطلب هو قديم و هو ليس وليد اليوم. ذلك أن المجلس ما فتئ دائما ينظر إلى هذا الحق المنتزع منه و ظل يدافع عليه و يطالب باسترجاعه. لكن المعطيات و المبررات التي تم اعتمادها سابقا غير واردة اليوم، و المتمثلة في كون جماعة ايت ملول آنذاك كانت جماعة حضرية في حين أن جماعة القليعة كانت وقتها جماعة قروية لديها محيط غابوي كبير. وليست في حاجة آنذاك إلى غابة المزار. إلا أن جماعة القليعة الآن أصبحت هي الأخرى جماعة حضرية شأنها في ذلك شأن جماعة ايت ملول. وبالتالي فإن ذلك المبرر المعتمد سابقا غير وارد حاليا. وعليه ونظرا لعدم إحاطة اي جماعة قروية بجماعة ايت ملول فإن هذه الأخيرة تريد أن تسترجع هذا الحق التاريخي. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الحسين ايت اوحيب، عضو المجلس: تحية عالية و عالية جدا للسيد رئيس المجلس، تحية للسلطة المحلية، تحية لأعضاء و عضوات المجلس، الحضور الكريم.

بداية، فمن الناحية الشكلية اعتقد ان هذه النقطة المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة المتمثلة في " الترافع من اجل انفتاح جماعة ايت ملول على الواجهة البحرية" تغيب فيها آلية الترافع. أي من يترافع من أجل ماذا؟ وما هي الآليات المتاحة للترافع حول الانفتاح عن الواجهة البحرية ؟

ثانياً إن ما يتعلق بالترافع حول الانفتاح على الواجهة البحرية فهو ليس وليد اللحظة، فارجعوا إلى محاضر الدورات السابقة، ارجعوا إلى محاضر المجالس السابقة التي سيرت جماعة ايت ملول، ارجعوا إلى محاضر 1992. فأول ملتسم يرفعه مجلس جماعة ايت ملول كان من أجل انفتاح جماعة ايت ملول على الواجهة البحرية، و يعني ذلك أن ساكنة جماعة ايت ملول لديها الحق في أن تتوفر على " كورنيش" خاص بها. فمن حق هذه الساكنة أن تستفيد من الواجهة البحرية، يعني ذلك أيضا أن المجالس السابقة كانت لديها أبعاد و رؤية استراتيجية و جهة في هذا الإطار. فمنذ 1992 والناس يقومون بملتسمات من أجل انفتاح المدينة على الواجهة البحرية. فأين هذه الأبعاد الاستراتيجية و الرؤية الإصلاحيية لمدينة ايت ملول ؟ فحبذا لو لم يتم إدراج هذه النقطة - لان ذلك يعتبر هدرا للزمن التنموي. بحيث انتظرنا إلى حلول سنة 2020 لنندرج هذه النقطة للترافع من أجل الانفتاح على الواجهة البحرية. فلا بد للمجلس ان يسير في اتجاه مواكبة و متابعة الملتسمات التي قدمتها المجالس السابقة و معرفة مآلها، وهذا هو دور المجالس. فكل مجلس يكمل الآخر وهكذا.

اما بخصوص المسألة الثالثة التي أريد التطرق إليها في هذا التدخل و هي كوننا كأعضاء داخل لجنة المرافق العمومية والخدمات لا تتوفر على أي معطيات أو معلومات حول هذا الملف. فنحن داخل هذه اللجنة عقدنا مؤخرا اجتماعا دون

توفرنا على معطيات كافية تهم هذا الملف. وكما يعلم الجميع فان الترافع حول انفتاح جماعة ايت ملول على الواجهة البحرية تندخل فيه ثلاث جماعات هي: جماعة ايت ملول، جماعة انزكان و جماعة القليعة بالإضافة إلى المصالح الخارجية المتمثلة في المياه والغابات. وبالتالي فإنني كعضو داخل مجلس جماعة ايت ملول، أطالب المجلس الجماعي لايت ملول أن يتحمل مسؤوليته التاريخية في تتبع الملتزمات التي سبق للمجالس الجماعية السابقة أن قامت برفعها وإرسالها لوزارة الداخلية في هذا الشأن. وشكرا جزيلاً وتحية لكم.

29/40

السيد الحسين حريش، كاتب المجلس: شكرا للسيد الرئيس المحترم، السيد ممثل السلطة المحلية، السيدات والسادة أعضاء المجلس.

في البداية أثنى عالياً إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال هذه الدورة، ولكن قبل ذلك، التمس تفاعلاً إيجابياً مع تدخل السيد جامع ايت بابا، تصحيح صيغة وشكل هذه النقطة حتى نكون سليمين من الناحية المسطرية. لأنه في الحقيقة، فالنقطة يجب أن تكون على الشكل التالي: رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية من أجل انفتاح جماعة ايت ملول على الواجهة البحرية.

ملاحظة: في هذه الأثناء تدخل السيد الحسين ايت اوحبيب قائلاً " سئمتنا من الملتزمات " فرد عليه السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس المجلس قائلاً " إنني أعطيت الكلمة للسيد الحسين حريش للتكلم في إطار مداخلة، واطلب تجنب المداخلات الفردية.

تتممة لمداخلة السيد الحسين حريش، كاتب المجلس: على كل حال، اقترح أولاً تدقيق الصياغة واذكر بعدها) ليس بالماضي البعيد إنما بجزء من الماضي القريب) ما همنا ويدخل في إطار مسؤولياتنا. فنحن وضعنا برنامج عمل الجماعة وتمت المصادقة عليه بالإجماع، وطبعاً فأنتم تعرفون أن برنامج عمل الجماعة هو ملزم للجماعة وملزم أيضاً للسلطات الوصية إلى غير ذلك، هذا من جهة.

أما من جهة أخرى فنحن كمجلس مساءلين على تنفيذ برنامج عمل الجماعة الذي قمنا به نحن قبل أن نكون مساءلين عما سبق -و طبعاً استمرارية المجالس مسألة واردة و ضرورية- فهناك ملتزمات كثيرة منها: ملتمس الروائح الكريهة، ملتمس الأمن، بالإضافة إلى ملتزمات كثيرة في العديد من القطاعات. فهذه الأشياء لم تتحقق. وبالتالي فإن المجلس ليست له أي سلطة لتنفيذ مقررات سابقة أو ملتزمات خصوصاً وأن تنفيذها يدخل في اختصاص جهات أخرى. و عليه فعلى المجلس أن يعدد الوسائل ويجدها. وأنا أتذكر أن إدراج هذه النقطة كانت بناء على طلب السيد عبد العالي ازتكض نائب رئيس مجلس جماعة ايت ملول وجاءت بالصيغة التالية :

((علاقة بالموضوع أعلاه، يشرفني أن اطلب منكم إدراج نقطة بجدول أعمال اقرب دورة للمجلس، حول مناقشة ورفع ملتمس إلى الجهات المسؤولة لإعادة وضم المجال الغابوي المزار إلى الحدود الجغرافية لجماعة ايت ملول، وذلك نظراً لمجموعة من الاعتبارات.... الخ)) وفي الطلب أيضاً هناك إحالة إلى مذكرة مطلوبة لجمعيات في المزار لا بد من ذكرها الآن. فهناك مذكرة مطلوبة من جمعيات وفعاليات المجتمع المدني بحي المزار وقصبة الطاهر، فهمم جداً ان تسجلوا هذا الملف باعتباره موضوع توافق وإجماع من كافة مكونات المدينة: مجلساً ومجتمعاً مدنياً حتى يكون لكل ذي حق حقه.

ومن بين النقط الأخرى التي أريد أن أتفاعل معها فتتمثل في أننا لا يجب أن نكون مثاليين، وننتصرون أن جماعة القليعة أو جماعة انزكان يمكن تنزع منها حيزاً جغرافياً تابعاً لها وأن توافقت على ذلك بهذه السهولة، وبالتالي فيجب علينا أن نعول على أنفسنا ولا يجب أن نعول على موافقة تلك الجماعات، وإن كان بين هذه الجماعات نوعاً من الانسجام، علماً أن المجلس الإقليمي نفسه ليس لديه هذا الاختصاص، فالمجالس الإقليمية والمجالس الجهوية ليست لديها اختصاصات المجالس الترابية. فهذه الأخيرة نفسها إذا كانت تريد القيام بمشروع ما داخل نفوذ تراب جماعة ما، فلا بد أن تقوم به في إطار شراكة مع الجماعة المعنية. وبالتالي فالذي نراهن على تدخله هو السيد عامل الإقليم، خصوصاً وأنه وردت علينا

نقط أخرى في إطار دورات سابقة ومنها مجزرة بين جماعاتية، مقبرة بين جماعاتية. فهذا النوع من المشاريع التي تحتاج إلى التنسيق بين الجماعات هي التي تحتاج أن يشرف عليها السادة العمال. ونحن بالمناسبة فهذا الملتمس سنوجهه إلى السيد وزير الداخلية، وطبعاً يمثلته عامل الإقليم، وبالتالي فالكرة هنا في ملعب السلطات الإقليمية بالدرجة الأولى. وهذا كله يأتي في سياق مهم وهو الذي يبرز طرح هذا الملتمس في هذه اللحظة، وهو أن هناك حديث بين الفينة والأخرى وعلى مستويات مختلفة يقول بان وزارة الداخلية تشتغل على تقسيم إداري جديد. وبالتالي فإن هذه فرصة لمجلس جماعة أيت ملول لرفع هذا الملتمس ومتابعته و الترافع حوله وتعزيزه بمضامين ونسخ من الملتمسات في القطاعات الأخرى ومنها: ملتمس رفع حصيص الأمن الذي رفع مرتين.

2941

وعليه اعتقد ان الملتمس جاء في توقيته، كما أظن أن هناك آليات أخرى متاحة للمجتمع المدني وللمواطنين عموماً لاسيما ما يتعلق بالعرائض. فالتقسيم الإداري يصدر بمرسوم لأنه يعتبر من القرارات الإدارية كما هو الشأن في ملتمسات التشريع، وقرارات إدارية أخرى ينظمها المشرع. فيكفي أن نجمع 5000 توقيع من السكان المسجلين في اللوائح الانتخابية، وسيكون هذا العمل مواز إلى عمل المجلس إذا استطعنا أن نشتغل عليه على هذا المستوى ما دمنا نتكلم بهذه اللغة و مادمنا متفقين على هذا الملتمس.

إذن لنشتغل جميعاً أحزاباً و نقابات و جمعيات و فعاليات المجتمع المدني و مواطنين في هذا الإطار، فالعبرة فيما تحقق وليس العبرة في التاريخ أو من سيقوم بتحقيقه. وشكراً سيدي الرئيس.

جواب السيد محمد بكار. النائب الأول لرئيس المجلس: الحقيقة و تفاعلاً مع هذا الموضوع، و حتى لا نسقط في الأمور الهامشية. فالأساسي في المسألة هو إذا كانت هناك ملتمسات سابقة في إطار هذا الملف، فيجب الاستفادة منها و تعزيز هذا المطلب بها، وهذا مهم و مكسب لنا جميعاً. إذن فيالإضافة للمعطيات القديمة يجب تدعيم الملف بمعطيات أخرى جديدة، و الحمد لله ليس لدينا خلافاً حول هذه المسائل.

إذن نقترح على أنظار مجلسكم الموقر تصحيح صيغة النقطة الأولى بجدول أعمال هذه الدورة باعتماد الصيغة التالية:

"الدراسة و التصويت على رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية لإعادة و ضم المجال الغابوي المزار إلى الحدود الجغرافية لجماعة أيت ملول و فتح الواجهة البحرية".

السيد جامع أيت بابا، عضو المجلس: اقترح استبدال عبارة " إلى الحدود الجغرافية " بعبارة " إلى تراب الجماعة ".

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: إذن نمر إلى المصادقة على تعديل صيغة النقطة الأولى كما يلي:

" الدراسة و التصويت على رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية لإعادة و ضم المجال الغابوي المزار إلى تراب جماعة أيت ملول و فتح الواجهة البحرية ".

المتعلق ب: تعديل الصيغة من:

الترافع من أجل انفتاح جماعة أيت ملول على الواجبة البحرية.

إلى الصيغة التالية:

الدراسة والتصويت على رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية لاعادة وضم المجال الغابوي المزار

إلى تراب جماعة ايت ملول وفتح الواجبة البحرية.

إن مجلس جماعة ايت ملول في إطار جلسته الأولى للدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 11 جمادى الثانية 1441 هـ الموافق ل 06 فبراير 2020 :

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة الأولى المتعلقة فيما يخص تغيير صبغتها؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وحسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: خمسة وعشرون (25) عضوا.
 - عدد الأصوات المعبر عنها: خمسة وعشرون (25) صوتا.
 - عدد الأعضاء الموافقين: خمسة وعشرون (25) عضوا وهم السيدات والسادة :
- | | | | | |
|------------------------|-------------------|-------------------|--------------------|--------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد ايت عدي | 4. جميلة مصدق | 5. عبدالعالي ازتكض |
| 6. لطيفة ارفاك | 7. نعيمة الفرح | 8. عبدالله اورغي | 9. خماد امزال | 10. لحسن زكورا |
| 11. محمد كوريزيم | 12. ابراهيم جنخار | 13. خالد بوحديو | 14. محند سומר | 15. ابراهيم الدباغ |
| 16. مولاي كمال الوزاني | 17. الحسن حسني | 18. جامع ايت بابا | 19. عادل المرابط | 20. عائشة امغار |
| 21. الرافي لعيمي | 22. مصطفى بومهوت | 23. الحسين جلاري | 24. عبدالله اجباري | 25. الحسن جعوفي |

▪ عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.

▪ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا احد.

يقرر مايلي:

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، خلال الجلسة العلنية الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة يوم الخميس 11 جمادى الثانية 1441 هـ (الموافق ل 06 فبراير 2020م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر ايت ملول، على تعديل صيغة النقطة الأولى من: "الترافع من أجل انفتاح جماعة أيت ملول على الواجبة البحرية." الى الصيغة التالية: "الدراسة والتصويت على رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية لاعادة وضم المجال الغابوي المزار إلى تراب جماعة ايت ملول وفتح الواجبة البحرية".

رئيس المجلس
محمد بكار
Mohamed B. KARRICH
النائب الأول لرئيس
1^{er} Vice Président
جماعة أيت ملول
Commune d'Ait Melloul

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس

الحسين حريش
Lahoucine HARRICH
كاتب المجلس
جماعة أيت ملول
Commune d'Ait Melloul

تعقيب :

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، في إطار دراسة هذه النقطة، وما دمنا نتوفر على التصاميم، حبذا أن يعرض علينا السيد رئيس مصلحة الممتلكات و الشؤون العقارية الحدود الجغرافية للمنطقة المراد ضمها: موقعها ومساحتها الإجمالية حتى نكون ملمين بالموضوع الذي نحن بصدد التداول بشأنه. وشكرا سيدي الرئيس.

2943

جواب السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: لا بأس في هذا الطلب، وأعطى الكلمة للسيد المصطفى بحري لإعطاء توضيحات حول هذه النقطة.

السيد المصطفى بحري، رئيس مصلحة الممتلكات و الشؤون العقارية: شكرا للسيد الرئيس، شكرا للإخوة الحاضرين. فبالنسبة للحدود الجغرافية لجماعة ايت ملول فهي محددة باللون الأحمر المتقطع كما تلاحظون على الشاشة. أما بالنسبة لأقرب نقطة لفتح واجهة بحرية لجماعة ايت ملول فهو كما يتضح من خلال الصورة محدد أيضا باللون الأحمر المتصل. أما الخط على شكل سهم فهو يحدد اتجاه البحر، وإذا تم اتخاذ قرار رفع ملتمس فيجب أن يشمل طلب الاحتلال المؤقت للملك الغابوي الممتد من الحدود الجغرافية لجماعة ايت ملول بهذا الموقع. (انظر التصميم بالملحق)

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: لا بد أن أثير انتباه الإخوة، وحتى لا نسقط في هفوات أو أخطاء، فإنه لا يجب اختيار جزء معين ونقيد به أنفسنا بل يجب اعتماد طريق تزئيت كلها من بدايتها حتى تكاثر، فطريق تزئيت واضحة بشكلها الطبيعي إضافة إلى الطريق الدائري الذي تمر منه. ونحن حينما نريد ان ترفع الملتمس فيجب ان يعتمد الحدود بيننا وبين تكاثر، وتجاوزا للنقاشات الجانبية والأخذ والرد في هذا الموضوع، أشير إلى انه من الناحية التصورية والميدانية متفقين على رفع ملتمس إلى ضم المجال الغابوي المزار إلى تراب جماعة ايت ملول وفتح واجهة بحرية. أما الجانب الإجرائي التقني، فأفضل أن يترك للمصالح المختصة بالجماعة لدراسته وتحديدته وعرضه بعدها على ذوي الاختصاص والتقنيين في الميدان.

إذن نمر إلى المصادقة على هذه النقطة .

المتعلق ب: الدراسة والتصويت على رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية لاعادة وضم المجال الغابوي المزار إلى تراب جماعة ايت ملول وفتح الواجهة البحرية.

2944

إن مجلس جماعة ايت ملول في إطار جلسته الأولى للدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 11 جمادى الثانية 1441 هـ الموافق ل 06 فبراير 2020 ؛

و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة الأولى المتعلقة بالدراسة والتصويت على رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية لاعادة وضم المجال الغابوي المزار إلى تراب جماعة ايت ملول وفتح الواجهة البحرية؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛

و حسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

▪ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: خمسة وعشرون (25) عضوا.

▪ عدد الأصوات المعبر عنها: خمسة وعشرون (25) صوتا.

▪ عدد الأعضاء الموافقين: خمسة وعشرون (25) عضوا وهم السيدات والسادة :

1. محمد بكار	2. الحسين حريش	3. محمد ايت عدي	4. جميلة مصدق	5. لطيفة ارفاك
6. نعيمة الفرح	7. عبدالله اورغي	8. عبدالعالي ازكنض	9. حماد امزال	10. الحسن زكورا
11. محمد كوريزيم	12. ابراهيم جنخار	13. خالد بوحدر	14. محمد سومار	15. ابراهيم الدباغ
16. مولاي كمال الوزاني	17. الحسن حسني	18. جامع ايت بابا	19. عائشة امغار	20. عادل المرابط
21. الوافي لميمي	22. مصطفى بومهوات	23. الحسين جلاوي	24. عبدالله اجباري	25. الحسن جعوفي

▪ عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.

▪ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا احد.

يقرر مايلي:

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، خلال الجلسة العلنية الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة يوم الخميس 11 جمادى الثانية 1441 هـ (الموافق ل 06 فبراير 2020م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر ايت ملول، على رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية لاعادة وضم المجال الغابوي المزار إلى تراب جماعة ايت ملول وفتح الواجهة البحرية .

رئيس المجلس
محمد بكار
Mohamed BEKA
رئيس المجلس
Melloul President
محمد بكار
Mohamed Bait Melloul

محمد بكار (النائب الاول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس

الحسين حريش
الحسين حريش
Liloumine HARRON
كاتب المجلس
جماعة ايت ملول
Melloul d'Ait Melloul

النقطة الثانية:

الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية

2945 لاقتناء عقاري بحري الحرش سيخصص لإحداث دار المرأة والطفل.

العرض:

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: فكما تعلمون فإننا نعيش إشكالات حقيقية على مستوى العقارات بحري الحرش، ووجدنا صعوبة كبيرة للقيام بالمرافق من هذا النوع والتي تهتم المرأة، الطفل، الشباب او مرافق أخرى. تتوفر فقط على عقاري يحمل علامة P34 حسب مشروع تصميم التهيئة لجماعة ايت ملول، فتم القيام على هذا المستوى على إجراءات نزع الملكية، و الآن وصلت مرحلة تحديد الأثمنة التي ستخصص لاقتناء هذا العقار كقيمة تجارية لتعويض الملاكين. فالأثمنة تمت المصادقة عليها و جميع تفاصيلها مضمنة بمحضر اللجنة. أما موقع العقار فيتواجد خلف مدرسة اليرموك (قرب ملك ايت امزاد). كما أن الموقع المختار لإحداث دار المرأة و الطفل تتواجد قربه العديد من المنازل التي تقطنها في الغالب عاملات يشتغلن بالمعامل، وهذه الشريحة تعاني ظروف اجتماعية مزرية حقيقية خصوصا الأمهات اللواتي يفتقرن إلى أماكن يضعن فيها أولادهن أوقات العمل. وبالتالي فلا بد من إحداث فضاء من هذا النوع الذي سيمكن من استيعاب نسبة مهمة من الأطفال من اجل المساهمة في التخفيف من عبء الامهات العاملات بمقدور يجعلهن في توفيق بين عملهن وواجباتهن التربوية. وبالتالي فان المجلس سارفي هذا التوجه و سعى إلى خلق هذا الفضاء إسهاما منه في معالجة هذه الإشكالية. كما سيخصص ذلك الفضاء أيضا لتكوين المرأة و تأطير الأطفال نظرا لافتقار موقع الحرش إلى مثل هذه المراكز.

وافتح باب المداخلات إذا كانت هناك تساؤلات حول هذه النقطة.

المناقشة:

السيد مصطفى بومهاوت، عضو المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا السيد رئيس المجلس، السيد ممثل السلطة المحلية، الإخوة المنتخبين، عموم الحاضرين، الإخوة الموظفين.

لا يختلف جميعا عن النظرة الإستراتيجية لمجلس جماعة ايت ملول، ونحن كمنتخبين صادقنا على برنامج عمل الجماعة - كما تحدث قبلي السيد العضو المحترم- الذي يعكس النظرة الإستراتيجية للجماعة خصوصا في مجال إعداد المشاريع. وذلك ضمانا لمبدأ دستوري المتمثل في تكافؤ الفرص - و أنا أتحدث عن مبدأ تكافؤ الفرص للولوج إلى المرافق العمومية.- صحيح أن حي الحرش بخصائصه المجالية هو حي يعرف تمركزا قويا للسكان خاصة في شق العاملات الذي يطرح إشكالات حقيقية اجتماعية بالأساس. و أنا مع تثنين هذه المبادرة الهادفة إلى إحداث فضاء المرأة و الطفل الذي سيكون إضافة نوعية لهذا الحي، و الذي يعكس - كما قلت سابقا - النظرة الايجابية للمجلس لهذه الأحياء. لكن أشير إلى أن هناك طريق بجانب هذا المرفق، وهو وعاء عقاري موضوع بناء هذا المركز الذي هو " فضاء المرأة و الطفل"، هذا الطريق بذلت فيها مجهودات جبارة من طرف المجلس في سبيل تحرير هذا المسلك أو هذا المسار الذي سيحل العديد من المشاكل الحقيقية التي تعيشها هذه المنطقة و على رأسها انسيابية حركة السير و الجولان. و أطلب من السيد المصطفى بحري أن يقوم بتحديد ما على الشاشة حتى يتعرف عليها السادة الأعضاء. كما أن هناك منزلا مجاورا لهذا الوعاء العقاري الذي يعتبر عائقا أمام المرور، نتمنى من المجلس أن يزيد من مجهوداته لحل هذا الإشكال الذي سيساعد على تنوع الدخول و سيساهم في حل إشكال السير و الجولان على مستوى هذا الحي. و شكرا.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: شكرا سيدي الرئيس، ففيما يخص فضاء المرأة و الطفل هو ضرورة ملحة بحري الحرش، و جميع مكونات المجلس تنادي بإحداث هذا الفضاء بهذا الحي، لكن علاقة بهذا الموضوع لدي تساؤل مطروح

يتعلق بسوق الطماطم القديم، فكان من الممكن أن تقام بهذا المكان العديد من الفضاءات، الملاعب، فضاء المرأة والطفل. يعني أن ذلك المكان يعتبر بمثابة المتنفس الوحيد لحي الحرش من الممكن أن تنجز عليه مرافق كثيرة ومتنوعة وكبيرة دون أن يكلف ميزانية الجماعة الشيء الكثير. فالأرض تابعة للدولة، ويجب أن تستغل لهذا الغرض في إطار الشراكة كما تم القيام به على مستوى القصر البلدي و مفوضية الشرطة. فالملاحظ أن تكلفة التعويض عن العقارات التي سينجز عليها فضاء المرأة والطفل وصلت إلى مبلغ 300 مليون أو أكثر وكلها فقط لتحرير المسارات، نحن نريد أن يتم إحداث هذا الفضاء بحي الحرش. لكن تساؤلي يتمحور حول مآل إحداث هذه المرافق بسوق الطماطم؟ وأين وصل ترفع المجلس حول هذا المتنفس لاستغلاله في هذا المجال؟ وشكرا سيدي الرئيس.

29/6

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، الحضور الكريم. لا احد تخفى عليه الأهمية التي يكتسبها حي الحرش وما عاناه، وما يعانيه حاليا هذا الأخير من قلة الوسائل والمرافق من أندية نسوية ودور الشباب و من مراكز موازية. لكن سيدي الرئيس سأقدم بملتمس آخر في هذا الإطار مفاده أن للمجلس السابق، سبق أن دخل في مفاوضات بشأن مآل ساحة تتموقع وسط حي الحرش وهي ساحة فوزي، هذه الساحة نريد أن نحافظ عليها حتى تكون متنفسا لحي الحرش، فهي الساحة الوحيدة التي يمكن أن تستفيد منها ساكنة هذا الحي على هذا المستوى.

ومن جهة أخرى فأنا أسير في طرح السيد عادل المرابط الهادف إلى التفاوض مع مصالح المياه والغابات من أجل إحداث هذا النوع من المشاريع بعقاراتها و خصوصا عقارات سوق الطماطم القديم. وخاصة أننا لم نتفق مع الملاكين على الأئمة المخصصة لاقتناء عقاراتهم من أجل إحداث دار المرأة والطفل. فانا أرى أن لا احد يقبل بان يوافق ببيع عقاره بمبلغ 500 درهم للمتر المربع بهذا الموقع. فهل هناك توافق مع الملاكين في هذا الإطار؟ وهل الملاكين وافقوا على هذه الأئمة؟ فإذا لم يكن هناك توافق مع الملاكين اقترح ان تنتقل إلى سوق الطماطم للقيام بهذه المشاريع تجنبنا للتعسف على الملاكين وتركبهم مرتاحين في أملاكهم بكل حرية من جهة، و حفاظا على ميزانية الجماعة من جهة ثانية.

جواب السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: في إطار التفاعل مع هذه النقطة، فأنتم تعرفون جيدا أن هذا الجزء / العقار (سوق الطماطم القديم) الذي تتحدثون عنه فهو في ملكية المياه والغابات، وما أدراك ما المياه والغابات. إذا تعلق الأمر بهذا الجانب.

أما ما يخص التعويضات، فالجماعة ليست هي التي تحدد الأئمة ولا دخل لها في ذلك وحتى المكلفين بتحديد الأئمة في إطار لجنة التقويم والخبرة - وربما انتم السيد الوافي تعرفون جيدا هذا الموضوع بشكل أساسي - فهم أنفسهم مقيدون بقوانين ويجب عليهم تبرير الثمن الموضوع. وما معنى ذلك؟ معناه: ضرورة توفر عناصر المقارنة أثناء تحديد الثمن، وحتى إذا أرادت اللجنة وضع أو تحديد ثمن آخر فلا يمكنها ذلك وبالتالي فاللجنة تجد صعوبات في هذا الإطار. وبالمناسبة فهذا المشكل واجهناه أثناء تحديد الأئمة للعقار موضوع إحداث ثانوية عمر بن الخطاب، فنحن كجماعة لم يطرح أمامنا مشكل مبلغ التعويض، فاقترحنا الأئمة التي طلبها الملاكين، إلا أن أصحاب الخبرة لم يوافقوا على ذلك، و حددوا أقصى ما يمكن اعتماده على عناصر المقارنة في حدود مبلغ 667 درهم. ولكن في هذا الإطار يبقى حل آخر أمام الملاكين بعد تحديد الخبرة، وهو ان لصاحب الملك الحق أن يأخذ المبلغ المحدد لعقاره الموضوع بصندوق المحكمة أن يقوم بعد ذلك برفع دعوى قضائية لطلب التعويض المناسب.

بالنسبة إلينا حينما لو تم حل هذا المشكل وتم التفاهم مع الملاكين بما يرضيهم وحل المسألة نهائيا. فأعضاء اللجنة الإدارية للتقويم والخبرة (ممثل أملاك الدول، ممثل مصالح التمير والتسجيل) هم المكلفون باقتراح وتحديد الأئمة، وهم الذين يأتون بعناصر المقارنة بحضور السلطة المحلية، ونحن كجماعة نحضر هذا الاجتماع من باب ان نعرف أين وصلت المسألة، إذن فموضوع الثمن لا نحدده نحن كجماعة. وبالمناسبة فنحن نتمنى ان تكون هناك قانونيا ائمة يمكن

أن يقبلها الناس بدون تحديد أو اللجوء إلى المسطرة، أي ثمن معقول تحدده الخبرة ويقبله الملاكون عن طريق الراضي دون إلحاق الضرر بأي طرف.

2847

إذن هذا الموضوع نحن بعيدون عنه كل البعد، ونتمنى من الله عز وجل ان نجد صيغا أخرى نتعامل بها في هذا الموضوع. وكما قلت سابقا فقد طلبنا من المكلفين بتحديد الاثمنة (ممثلاً لملاك الدولة- ممثل مصالح التبرو والتسجيل) أن يأتوا بعناصر المقارنة لحل مشكل ثانوية عمر بن الخطاب و تحديد الثمن على الأقل في مبلغ 1000 درهم. لكن هؤلاء لم يستطيعوا القيام بذلك واستعصى عليهم الحل، وبقي المبلغ في حدود 667 درهم للمتر المربع. وافتح لائحة التعقيبات.

التعقيبات:

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: ففي هذا الإطار أي "التقييم" فنحن نعرف أن عناصر المقارنة تقوم بها مصالح التسجيل والتبر. لكنني أرى أن الملك المراد نزع ملكيته موضوع الموافقة على الثمن الذي حددته لجنة الخبرة والتقييم يتواجد بتجزئة لا تبعد عن هذا العقار إلا بامتار قليلة، وهي تجزئة آيت امزاد (بجيلا). وعليه نطلب اعتماد الثمن الذي اقتنيت به البقع بهذه التجزئة واعتماد بقع هذه التجزئة ضمن عناصر المقارنة. إذ هناك معطيات يمكن أن يبني عليها التقييم، ذلك أن ما تقوله مصالح التسجيل والتبر هو أنها تبني على آخر عقد وعليه يجب اعتماد آخر عقد بالتجزئة المحادية بهذا العقار التي ذكرتها سلفا.

السيد الحسين حريش، كاتب المجلس: شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، السادة أعضاء المجلس. حقيقة أن الكلام الذي سنقوله الآن - المتعلق بالنصوص القانونية والإجراءات أصبحت معروفة، القانون يكفل الناس أن يلتجئوا إلى القضاء، وهذا الأخير يجب أن يضمن لهم حقوقهم- هو تعبير عن تضامننا مع السكان / الملاكين. فالمثال الذي أعطيتوه سيدي الرئيس صحيح، وسأسرد مثالا آخر حول ذلك. فمثلا هناك عقارات يشتوكة آيت باها عوضت باثمنة باهضة أكثر من عقارات بمدينة آيت ملول التي تعتبر منطقة حضرية. إذن فلجان الخبرة والجهات التي تمثلها بالنسبة إلينا تتعسف- وعلى كل حال فإنهم يبررون موقفهم - ويجب فتح نقاش واسع في هذا الإطار. فالنقاش الدائر حول المادة 09 المتعلق بعدم الحجز على ممتلكات الدولة والجماعات الترابية، كان من بين مبرراته ان بعض المحاكم تحكم في بعض المدن بتعويضات خيالية كالدار البيضاء، الرباط الخ.. لكن في هذه المناطق هناك بعض التجني على المواطنين، ونحن مع الأسف مضطرون إلى سلوك مسطرة نزع الملكية. لكن لا بد أن نقول أن الاثمنة غير ملائمة للمواطنين والقانون لا يسمح لنا أن منح أكثر مما حددته اللجنة. ولكن نحن نؤكد ان نتضامن مع المواطنين في ممارسة حقهم في المنازعة على هذا الثمن لدى المحاكم الإدارية. وشكرا.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، إن الأمور بالنسبة لفضاء المرأة والطفل بحي الحرش فهي واضحة. فالمجلس يجب أن يقوم بمجهودات في هذا الإطار، وأن يحاول أن يسلك مع الملاكين التراضي، حتى نخرج في اقرب وقت ممكن من هذا المشكل ويستفيد السكان من تعويضاتهم في ظرف زمني وجيز ومعقول خاصة أن مساطر نزع الملكية تتطلب العديد من الإجراءات وهذا يتطلب وقتا طويلا. وعلاقة بفضاء المرأة والطفل بحي الحرش والتساؤل الذي أريد طرحه - وأريد من السيد الرئيس الإجابة عنه- يتعلق بسوق الطماطم القديم، فما مآله علما أن المجالس السابقة اعتبرته كمتنفس لهذه المنطقة وخصصته للعديد من المرافق الاجتماعية والرياضية والترفيهية، خاصة وإن منطقة الحرش تنعدم فيها هذه المرافق. كما أن هذا المجلس ترفع عن هذا المكان لنفس الغرض، فاذا تم انجاز مفوضية الشرطة وسيتم انجاز القصر البلدي بحي الحرش فان ساكنة هذا الأخير تتساءل عن الفضاءات الأخرى و اين ومتى سيتم انجازها؟

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: أريد أن أطلعكم على معلومة تتعلق بالعقار المخصص لإحداث ثانوية عمر بن الخطاب، هذه المعلومة هي أن المحكمة حكمت بالتعويض لأصحاب العقارات بمبلغ 1800 درهم للمتر المربع، و البارحة فان الملاكين تقدموا بطلباتهم من اجل حصولهم على الأحكام المتعلقة بهذا الملف.

29/8

جواب السيد محمد يكار، النائب الأول لرئيس المجلس:

علاقة بما قاله السيد الوافي، ولتصحيح المعلومة فالعملية لا تعتمد على آخر عقد بل تعتمد على عدة عناصر دون العقود ومنها: المساحة، الموقع إضافة إلى قوانين و قرارات صادرة عن وزير المالية، و أنا أتوفر على هذا القرار وسأعطي مثالا على ذلك. فالمنزل موضوع التعويض بهذا الطريق مبنية و خاضعة في تقييمها إلى قرار وزير المالية المضمن لنصوص ومؤشرات تعتمد في التقييم. فالمسؤول عن تحديد الثمن - وأنا لا أدافع عليه - ينطلق من مجموعة النصوص ومجموعة من المحددات. فنحن مع المواطن و مع تسهيل المسطرة و تعويضه بالثمن الذي يرضيه، و عدم انتظار السنوات -سنتين أو ثلاثة- التي تتطلبها مسطرة نزع الملكية الشيء الذي سيسمح بالقيام بالمشاريع في اقرب وقت تستفيد منها الساكنة. فالثمن - كما ذكرنا سابقا- الذي اقترحناه و طالب به الملاكين بخصوص تعويض عقار ثانوية عمر بن الخطاب هو 2000 درهم. إلا انه لم يتم قبوله من طرف اللجنة اعتمادا على معطيات و محددات لا يمكن للجنة تجاوزها.

علاقة بالفضاء الذي يتحدث عنه السيد عادل المرابط، أحيطكم علما أنني كنت بمقر المياه والغابات قبل 15 أو 22 يوما من هذا التاريخ، فاطلعت على هذا الملف المراد تخصيصه للعديد من الفضاءات والمرافق، لكن وقعت أخطاء في بعض المعطيات يتم تصحيحها الآن من طرف مصالح إدارة المياه والغابات. واتصلت شخصيا بالمدير الإقليمي للمياه والغابات، فصادفت ان كان وقتها في مهمة للقيام ببعض الإجراءات في إطار لجنة تتعلق بالصيد بمناسبة قدوم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، فاخبرني بأن هناك امر من الجهات العليا بعقد لجنة جهوية تتكلف بمدرسة الملف وحدد نهاية شهريناير 2020 لتشكيل اللجنة و القيام باللازم، لكن للأسف لم أتلق جوابا منه لحد الآن، وربما المسألة راجعة لانشغاله مع الزيارة الملكية لكن كما قلت وعدني بأنه سيقوم بحل هذا المشكل خلال هذا الشهر.

واعرض الآن النقطة على التصويت.

المتعلق ب: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية

لإقتناء عقار بحي الحرش سيخصص لإحداث دار المرأة والطفل.

2949

إن مجلس جماعة ايت ملول في إطار جلسته الأولى للدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 11 جمادى الثانية 1441 هـ الموافق ل 06 فبراير 2020 :

و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛
وبعد دراسة المجلس للنقطة الثانية المتعلقة بالموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لإقتناء عقار بحي الحرش سيخصص لإحداث دار المرأة والطفل ؛
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛
وحسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: أربعة وعشرون (24) عضوا.
 - عدد الأصوات المعبر عنها: أربعة وعشرون (24) صوتا.
 - عدد الأعضاء الموافقين: أربعة وعشرون (24) عضوا وهم السيدات والسادة :
- | | | | | |
|------------------------|-------------------|--------------------|-----------------|--------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد ايت عدي | 4. جميلة مصدق | 5. لطيفة ارقاك |
| 6. نعيمة الفرح | 7. عبدالله اورغي | 8. عبدالعالي ازنكض | 9. حماد أمزال | 10. الحسن زكورا |
| 11. محمد كرزيم | 12. الحسن حسني | 13. خالد بوحندو | 14. محمد سومار | 15. ابراهيم الدباغ |
| 16. مولاي كمال الوزاني | 17. الوافي لعميمي | 18. جامع ايت بابا | 19. عائشة امغار | 20. عادل المرابط |
| 21. مصطفى بومهوات | 22. الحسين الغريب | 23. لحسن جاواد | 24. اسماء ثرفان | |
- عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.
 - عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا احد.

يقرر مايلي:

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، خلال الجلسة العلنية الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة يوم الخميس 11 جمادى الثانية 1441 هـ (الموافق ل 06 فبراير 2020م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر ايت ملول، على الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لإقتناء عقار بحي الحرش سيخصص لإحداث دار المرأة والطفل كما هو وارد بمحضر اجتماع هذه اللجنة بتاريخ 11 دجنبر 2019. (انظر محضر اللجنة الإدارية بالملاحق).

رئيس المجلس
Mohamed BERKAL
النائب الأول للرئيس
1^{er} Vice President
جماعة ايت ملول
Commune d'Ait Melloul

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس

الحسين حريش

النقطة الثالثة:

الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية للتعويض

2050

عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT98.

العرض:

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: الطريق AT98 هو طريق يمر من طريق بيوكري عبر اليرموك و مسجد عمر بن الخطاب مروراً بملك " ايت باكا " ليخرج بجانب مقر مفوضية الشرطة الجديد . لقد تم إحداث هذا الطريق نظراً للاكتضاض الذي يعرفه حي الحرش على مستوى السير والجولان، فتم فتحه وبقي جزء منه الذي هو في ملكية " ايت باكا". وأحيطكم علماً أننا دخلنا مع أصحاب هذا العقار في حوار، لكن العائلة بأبنائها وبناتها تشبثوا بملكهم ولم تفلح عملية التراضي ولم نصل معهم إلى حل رغم أننا قدمنا لهم عدة عروض في هذا الشأن. ولهذا الغرض سلكتنا مسطرة نزع الملكية، وفي نفس الوقت فإن الباب مفتوح للتراضي. فالتراضي لا يسقط في أي لحظة من اللحظات، وفي نفس الوقت فإن مسطرة نزع الملكية تسلك طريقها الطبيعي. فإذا وصلنا إلى التراضي فسوف تشرف عليه السلطة المحلية بمحضر موثق بشكل رسمي يضمن حقوق الطرفين: الجماعة والملاكين على وجه السواء. وفتح باب المناقشة.

المناقشة:

السيد الوافي نعميمي، عضو المجلس: اطلب إعطاءنا توضيحات حول الأثمنة المحددة من طرف لجنة الخبرة مع توضيحات حول التصميم، أي الموقع الذي ستعبره هذه الطريق.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس : سأعطي توضيحات في إطار هذه النقطة المتعلقة بالطريق رقم AT98. سأبدأ بالبنية المتواجدة وسط هذا الطريق، فتقييم تلك البنية رسا في مبلغ 26 مليون سنتيم دون احتساب الأرض. وتحفظت وقتها على هذا المبلغ لكونه غير معقول ولا يناسب ذلك العقار. إلا أن عضو اللجنة المكلف بالتقييم برر ذلك بوثيقة من وزارة المالية موقعة من طرف فتح الله ولعلو، بها نصوص قانونية تحدد ائمة البناء بالدار البيضاء والرباط والأكادير، فكل مكان له قيمة معينة. فكان جوابي آنذاك بأن العقار لو كان ملكي شخصياً فإنني لن أبيعته بذلك الثمن، وسأفضل الموت على بيع ذلك العقار بهذا الثمن، وعليه فإن مسألة الخبرة فهي مشكل حقيقي. لكن تبقى طرق أخرى عن طريق التفاهم أو رفع دعوى قضائية أمام المحاكم الإدارية لفائدة للمتضررين. فالأملك المتزوعة حق لا يتقدم مع الزمن، فيكفي أن تتوفر على أوراق رسمية صحيحة، فإن القضاء سيمنحك حقوقك في هذا المجال.

إذن فالخبرة المتعلقة بنزع الملكية لإحداث هذا الطريق قد تمت، وتم توزيع الأثمنة و ستجدون أن هناك فرقا بين العقارات حسب المساحة وحسب الصك العقاري. وفي هذا الإطار سأشير إلى بعض المسائل: فلابد أن ينتبه لها الإنسان، ويتعلق الأمر بالبناء العشوائي أو البناء القديم أو البناءات التي لم تحفظ، أو التي يتم تعديل عمليات التحفيظ الخاصة بها وبقيت في إطار صك عقاري عام. فهذه المنازل أو هذه العقارات أثناء القيام بعملية الخبرة فإن الإجراءات التي تطبق عليها هي التي تطبق على الصك العقاري العام ولا تحتسب على أنها قطعة أرضية مسجلة ومحفوظة. وهذه من الأمور التي تكون عائقاً أمام اللجنة أثناء تحديد ائمة العقارات ولا يجدون مخرجاً لها. وهذا الإجراء ليس اختيارياً أمام اللجنة - وأنا لا أدافع عن اللجنة - بل هذا واقع وإجراءات ونصوص قانونية مفروضة، سلبية، نتمنى أن يجد لها المشرع حلولاً في أقرب وقت إن شاء الله.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: شكراً السيد الرئيس. بداية سأطرح سؤالاً مهماً بخصوص الطريق رقم AT98 وهو: هل هذه الطريق بقيت محافظة على نفس العرض، أي عرض على 20 متر؟ وفي نفس الوقت فإننا نريد أن يتم إحداث هذا الطريق ليلتقي مع الطريق الكبيرة التي تعتبر متنفساً لحي الحرش لكن نتحفظ على المنزل R+2 المتواجد بذلك الموقع

اي الذي ستمر منه الطريق و على الثمن المحدد من طرف لجنة التقييم و ابيع 20 مليون سنيم. هذا المسمى غير معيرون
و غير مقبول و لا يتناسب تماما مع قيمة العقارات بهذا الموقع المتواجد وسط المدينة. و أريد من المجلس أن يبذل مجهودا
كبيرا أخذنا بعين الاعتبار قيمة العقار الحقيقية من جهة و حالة الملاكين الاجتماعية المزرية من جهة ثانية تجنبنا لاي
تعسف في هذا الملف. و شكرا.

2951

السيد محمد بكار، النائب الاول لرئيس المجلس: لقد سبق ان قلت في إطار مداخلي السابقة اني رفضت هذا الثمن
المحدد من طرف اللجنة، و قلت لهم بأنه لو كان منزلي شخصيا لما قبلت بهذا العرض بتاتا. لكن للمالك الحق في مسألتين:
الأولى إمكانية رفع دعوى قضائية ضد الجماعة حول الزيادة في قيمة التعويض. و ثانيا إيجاد صيغة أخرى لحل هذا
الإشكال الذي يرضي الطرفين: المالك و الجماعة معا. و رغم ذلك فان باب الحوار في هذا المجال يبقى مفتوحا.

السيد الوافي العميمي، عضو المجلس: شكرا للسيد الرئيس، السيد ممثل السلطة المحلية، الحضور الكريم.

في الحقيقة ما لاحظته بخصوص ممثلي لجنة التقويم هو أنهم يتعاملون بوجهين:
الأول يتعلق بمسألة تقييم المرجعة الضريبية، فمثلا إذا قمت ببيع عقار بمبلغ 27 مليون فأنهم سيقومون بتقييم المراجعة
بمبلغ 40 مليون على أساس أن قيمة البيع ليست هي القيمة الحقيقية للعقار بذلك الموقع، و أن قيمة العقار يفوق ذلك
بكثير.

و الثاني يتعلق بتقييم العقار أثناء التعويض عن نزع الملكية بنفس الموقع فإنهم يخضعونه إلى قوانين، و يحددون مبلغ
التعويض اقل من الثمن الحقيقي للعقار أضعافا مضاعفة. فحاليا إذا قام احد بشراء ذلك العقار بنفس الثمن الذي
حدده لجنة الخبرة، فإنه سيخضع لمراجعة ضريبية تزيد عن 20 مليون سنيم مبررين ذلك بأن ثمن الشراء ليست هي
القيمة الحقيقية للعقار المذكور. فهذه دولة و نحن مواطنها، فيجب عليهم أن يعرفوا ما يقومون به في هذا المجال. فلا
يجب عليهم الحرص فقط على مصالح الدولة و حدها دون اعتبار مصالح المواطنين.

أما بالنسبة لعرض تلك الطريق فانا اعتبرها كثيرة جدا، فعرض 10 أمتار تكفينا في هذا الحي، و بالتالي سنتجنب المس
بمنزل المعني بالأمر. خاصة و أن طريق ميمون الرموي المحادية لها طريق نشيطة جدا على مستوى حركة السير و الجولان
و عرضها رغم ذلك لا يتجاوز 06 أمتار. و مقارنة مع ايجابيات هذه الأخيرة و نشاطها الكبير فان تخصيص عرض 10 أمتار
لهذا الطريق سيكون كافيا و ستكون نتائجه جيدة، و في نفس الوقت سيساهم هذا الإجراء في حل الإشكالات التي نواجهها
على مستوى هذا العقار بعدم المس بذلك المنزل و كذلك العقارات الأخرى ذات العلاقة بهذا الطريق.
و أحيطكم علما أن الثمن الحقيقي للعقار في الوقت الحالي بعد إحداث مفوضية الشرطة و فتح الطرقات و المرافق
الأخرى المنجزة الخ. يبلغ 7000 درهم للمتر المربع، و ليس 1500 درهم للمتر المربع. و بالتالي لا يجب ان نقبل بالممارسات
التي يمارسونها علينا و بالاثمنة التي يحددونها. و شكرا.

السيد جامع آيت بابا، عضو المجلس: في الحقيقة إن هذا الإشكال المتعلق بالتعويض عن نزع ملكية العقارات هو إشكال
كبير و عويص و خصوصا بالنسبة لهذا الطريق بالضبط. فالملاحظ أن عرض هذا الطريق الذي سيتم إحداثه على مستوى
نزع ملكية يبلغ 20 مترا. و بالتالي لن يفصل بين هذا الطريق و الطريق المجاور (طريق ميمون الرموي) إلا بناية واحدة حتى
ملك "باكا". و بالتالي، فلماذا لا نجعل من هذا الطريق طريقا ذو عرض 10 أمتار؟ و ستكون بذلك و باتفاق مع الملاكين قد
توصلنا إلى حل مشكل التعويض (بالتخفيف على الموارد المالية) من جهة، و مشكل عقارات الملاكين و منها تلك البناية من
جهة ثانية. مع اتخاذ إجراءات موازية على مستوى السير و الجولان على مستوى الطرقات المجاورة لحل المشاكل المطروحة
على مستوى انسيابية السير و المرور و تنظيمه. علما ان هذا المشكل كما أشار إليه السيد الوافي العميمي كبير و كبير جدا.
فتقييم و تقدير قيمة العقار بالنسبة للمراجعة الضريبية شيء، و تقييم التعويض عن نزع ملكية العقارات شيء آخر.
و هذا مشكل تشريعي يجب حله على مستوى المؤسسات التشريعية. و لكننا كمجلس يجب علينا مراعاة مصالح المواطنين

وأوضاعهم الاجتماعية و ضمان حقوقهم في أملاكهم. وبالتالي يجب علينا العمل و البحث بكل الوسائل المطروحة لتغيير عرض هذا الطريق إلى عرض 10 أمتار، و سنكون بذلك قد حافظنا على ذلك المنزل و على عقارات الملاكين من جهة ثانية. و شكرا.

شكرا

جواب السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: أولا أشكركم على تدخلاتكم و تفاعلكم مع هذه النقطة. فالحمد لله لنا جميعا غيرة على ذلك الموقع. و سأخبركم بأننا ناقشنا هذا الملف مع أصحاب الملك (ايت باكا). و توصلنا في إطار الحوار عن طريق التراضي أن يصبح الطريق ذو عرض 12 أو 15 متر. و وجدنا حولا مرضية للطرفين. و قمت شخصيا باقتراح و مراجعة و دراسة مدققة لجميع البقع المتواجدة بذلك الملك بخفض بعض الأمتار ببعض البقع، وذلك بدمج زنقة و 72 مترا للورثة، و في النهاية اقترحنا عرض الطريق في 15 مترا، و سنحافظ بالتالي على ذلك المنزل وكذلك على بقع الملاكين، و لن يخسر الملاكين بذلك سوى 05 أو 06 أمتار في العموم. و هذا الحل لا يطرح أي إشكال و هو معقول و مرضي للطرفين. إلا أننا وجدنا صعوبات مع الوكالة الحضرية التي لم تقبل بهذا الاقتراح علما ان أصحاب الملك و اعون و عاملون بموقف الوكالة الحضرية. نتمنى من الله عزوجل ان نجد صيغة معينة مع الوكالة الحضرية لتبقى الطريق كما هي عليه و ان تكون واسعة.

التعليقات:

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: هناك إشكالات قانونية واضحة في هذا الموضوع. ان المنزل الذي نتحدث عليه هو منزل يتوفر على ترخيص و على تصميم مصادق عليه من طرف الوكالة الحضرية. فالتساؤل الذي اطرحه في هذا الإطار هو كيف صادقت الوكالة الحضرية على الطريق ذو عرض 20 متر من منزل يتوفر على تصميم مصادق عليه من طرف الوكالة الحضرية؟

((تدخل السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس المجلس قائلا للسيد عادل المرابط، هناك بعض الأمور انت اعلم بها مني بخصوص هذا الموضوع. و أجاب السيد عادل المرابط ذلك قائلا " إنني عالم بها و إنما أريد من تساؤلاتي المطروحة أن يكون المجلس ملم بحثيات هذا الملف)).

تتمة لتدخل السيد عادل المرابط، عضو المجلس: و أما السؤال الثاني فمفاده هو أننا نتحدث عن الطريق ذات العرض 20 متر كما لو أننا نتوفر على تصميم الهيئة للمدينة. و مادامنا لا نتوفر على تصميم الهيئة، فان مقتضيات تصميم الهيئة غير المصادق عليه أو مشروع تصميم الهيئة المقترح فهي مقتضيات غير لازمة التطبيق بقوة القانون. ذلك أن مادة في هذا الأخير تقول أن تصميم إذا تم إرساله إلى الأمانة العامة و لم يصادق عليه " Non Validé " فان مقتضياته تصبح غير لازمة التطبيق. فالوكالة صادقت على تصميم المنزل وسط طريق، ذو مساحة عرضه 20 متر، و يعني ذلك ان صاحب المنزل بني منزله بشكل قانوني. و الجماعة لديها رغبة في تقليص مساحة عرض ذلك الطريق ليصبح ذو عرض 10 أمتار. إلا أن الوكالة ترفض هذا الاقتراح بدعوى أن الطريق ذو عرض 20 متر في إطار تصميم الهيئة. و هذا تناقض صريح للقرارات المتخذة من طرف الوكالة الحضرية. لذا فإننا نتشبه بتغيير مساحة ذلك الطريق. و بما أن تصميم الهيئة غير موجود فإنه بالنسبة إلينا فان ذلك الطريق غير موجود كذلك. فالمجلس سيد نفسه في ظل غياب هذه الوثيقة الرسمية التي هي تصميم الهيئة. لذلك - و كما ذهب إليه كل من السيدين جامع ايت بابا و الوافي لعيمي - فيجب إرجاع هذا الطريق إلى طريق ذي مساحة 10 أمتار حتى لا نضيع عائلة " ايت باكا " في ملكهم، كما أن الجماعة لن تؤدي الشيء الكثير في إطار التعويض، كما أن صاحب المنزل سيستفيد من منزله و لن تشمله الطريق. لذا اطلب من المجلس التدخل بقوة في هذا الملف و تأجيل هذه النقطة إلى حين التعمق فيها كثيرا للوصول إلى قرارات مناسبة للجميع. و شكرا.

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: شكرا للسيد الرئيس، انا سأتساءل عن مدى قانونية ما يقام به في هذا الملف خصوصا تجاه الوكالة الحضرية. فهذا الاختصاص هو اختصاص رئيس المجلس الجماعي و الوكالة الحضرية - رغم أن

القانون يقر بالزامية رأيها- فلا يجب أن يكون لها تصور مغاير لتصور المجلس. فالمجلس إذا قرر بان ذلك الطريق سيحدث بعرض 10 أمتار، فلا بد من تحيين ذلك التصميم لذلك القطاع من أجل ملائمة مع تصور وإرادة المجلس. وهذا هو دور المجلس المتمثل في وضع تصورات للمدينة. وليس من حق الوكالة أن تضع تصورات للمدينة مكان المجلس. فالمجلس كشخصية معنوية، يمثل الساكنة له تصورات وبرنامج عمل و ميزانية وآليات للعمل لا بد أن ننفذها ونشرف عليها ونجعلها خاضعة للاستمرارية للمستقبل. فهذا إشكال معنوي لا نقبله نحن المستشارين سيدي الرئيس. وأنا دائما أشير إلى هذه الإشكالات، وبالتالي لا بد أن نوقف هذه الوكالة عند حدها. فابرز موقف مصداقية الوكالة الحضرية يتمثل في هذه البناية المرخصة المتواجدة على طريق أيضا ذو مساحة 20 متر والمصادق عليه من طرف الوكالة الحضرية. فلا يعقل أن تصادق الوكالة على تصميم لبناية و على طريق في ظروف معينة والآن لا تعتبر تصور المجلس وتضريه في الصفر. فهذا لا يعقل. لذلك لا بد سيدي الرئيس أن تؤجل هذه النقطة إلى حين دراستها في التصميم حتى يكون رأي المجلس صائبا ومناسبا، لان هذا حي شعبي.

2953

و حتى على مستوى السير و الجولان فلا يوجد بين طريقين في ذلك الموقع إلا مسافة 10 أمتار والكل يعلم بهذا، زد على ذلك أن هذه الوكالة تسببت بمجموعة من الكوارث العمرية في المدينة، و يجب أن نقف عليها لكننا لم نستطيع حتى قولها أو البوح بها. فهل نحن خائفون من الوكالة الحضرية إلى هذه الدرجة؟ وهل الوكالة الحضرية تسير لنا اللجان ومسائل أخرى وهي سبب المشاكل التي يعيشها ويعاني منها المجلس حاليا، فالرئيس غير موجود حاليا لذلك السبب. لان مجموعة من الأخطاء تم القيام بها من طرف مصالح خارجية، ونحن كرئاسة نستحي ونحتشم من هذا وذاك إلى أن وقعنا في هذا الطرح. يجب أن نقف في هذا الإطار لوقف الوكالة عند حدها لتدبير هذا القطاع، للنقص من الضرر الذي أصاب و يصيب المواطنين و الجماعة على حد سواء. فالمجلس له اختصاصات والرئيس له اختصاصات، ولا يمكن لمدير الوكالة أن يضرب في التصميم اختصاصات و تصورات المجلس في ظل غياب الوثيقة العمرية: تصميم التهيئة. فبماذا قامت الوكالة في إعداد تصميم التهيئة وإخراجه إلى حيز الوجود؟ فيجب أن نكون واقعيين. فنحن نتوفر على وجهين يتمثل الأول في أننا نريد الإقلاع التنموي للمدينة، أما الثاني فيتمثل في كوننا نقوم بالترقيع والاستحياء من هذا وذاك، الشيء الذي يجعل التدبير تشوبه الكثير من الشوائب و يجعل المدينة و المواطنين يؤديان ثمن ذلك.

وختاما اذكر بان الطريق ذو عرض 20 متر غير مجد و غير مناسب في ذلك الموقع. و جميع أعضاء المجلس يعرفون ذلك نظرا لتقارب الطرق ما بين الأضواء الثلاثية بالشارع الرئيسي، و الطريقين المتواجدين بهذا الحي. كما أن تقليص عرض الطريق إلى 10 أمتار سيخفف مبلغ التعويض بكثير و سيخفف العبء على ميزانية الجماعة. ذلك ان المكون المالي أساسي و أساسي جدا. فكما قلتم سابقا سيدي الرئيس بأن المجلس ليس له مشكل في مبالغ و قيمة التعويض، فبالعكس، فالجماعة لها مشكل مالي لا بد من الحفاظ على ميزانية الجماعة. و لن يتأتى لنا ذلك إلا بمثل هذه الحلول التي نقترحها حاليا في إطار هذا المشكل و لن تكلف الجماعة اية مصاريف (عدم مس البناية، تخفيض عرض الطريق، ترك الملاكين يستفيدون عقاراتهم بخصم أمتار قليلة منها). إذن اقترح إعادة النظر في هذا الإشكال على مستوى متعدد المكونات، و سنصل إن شاء الله إلى الحل المناسب يرضي جميع الأطراف و بدون تكاليف مالية. و شكرا.

السيد ابراهيم الدباغ، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، السيد ممثل السلطة، السادة المستشارين، السادة الحضور. نحن أمام إشكالية كبيرة، يجتمع فيها ما هو قانوني متعلق بالبناية و ما هو اجتماعي متعلق بالحالة الاجتماعية للأسرة. فنحن كمجلس جماعي لا يجب علينا أن ننظر إلى الجانب القانوني فقط. بل يجب الاهتمام أيضا بالجانب الاجتماعي. فلو كانت هذه البناية مثلا في ملك شخص ميسور لترك هذه البناية تضامنا. لكن إذا كانت البناية قانونية فنحن لا يجب أن نتحمل هذه المسؤولية. خصوصا أن الإخوان يعرفون المنطقة جيدا. و ما دام أن هناك إمكانية لحل الإشكالية بتخفيض عرض الطريق -كما ذكر الإخوان- فلا بد من القيام به. أما تحديد مبلغ 26 مليون سنتيم كتعويض على صاحب المنزل فمسألة غير معقولة. فنحن نطالب بتحديث و عصنة القوانين. فأين تحدي هذه الألفية ما دامت القوانين تفرز لنا

تعويضاً مثل هذا النوع؟ فنحن لا نقبل بهذا العرض و بهذا التعويض. فيجب علينا تحديث القوانين، وعدم قبول هذا التقييم حتى ولو اقتضى الأمر تأجيل هذا الملف لمدة ثلاث سنوات أخرى إلى حين إحداث هذا القانون وحتى يتم تعويض المالك بأكثر من 27 مليون سنتيم. فالدراسات الحديثة فيما يخص المدن بالأحياء الشعبية يقترحون القيام بمرابد parking، وترك المواطنين يسيرون على أقدامهم بغية تحقيق نوع من التواصل الاجتماعي. فعلى ما اعتقد فإن الحي الشعبي يجب أن تقام له دراسة حديثة، فهناك مدن تتوفر على شوارع ضيقة انعكست إيجاباً على التنمية الاقتصادية لهذه الأحياء وهذه المدن عن طريق التواصل، تنشيط الحركة التجارية والخدماتية وغيرها. 2954

فانا أطلب بتحديث القوانين وتأجيل هذه النقطة، وأنا شخصياً أعبر عن رأيي ولن أتحمل هذه المسؤولية ولا أصوت لصالح هذا الثمن باعتبار هذا المبلغ الغير معقول والمحدد في 27 مليون سنتيم.

السيد الحسين حربش، كاتب المجلس: في الحقيقة اعتبر هذه اللحظات من اللحظات الممتازة في مسيرة هذا المجلس، فيما نقاش حقيقي يخدم مصالح المواطنين. ولا تفوتني الفرصة لأن اشكر الأخ جامع ايت بابا الذي أشار إلى نقطة مهمة ومهمة جدا والمتمثلة في كوننا نعقد هذه الدورة في غياب رئيس المجلس ونائبه ورئيس لجنة التعمير لهذا السبب، حتى لا يتم تغليبنا بما يدور هنا وهناك. فضربة تصميم الهيئة معمول به وغير معمول به في آن، فأنت نحاسب إذا لم تطبقه و نحاسب عليه كذلك إذا طبقته. وهذه مسألة أولى.

أما المسألة الثانية فهي أنني أريد أن أقول كلاماً وأريده أن يسجل بالمحضر بشكل رسمي، وعلى أساسه سنحل مشكل هذه البناية. فنحن متفقون على أن هذه الأسرة تعرضت لظلم وشأنها في ذلك شأن مجموعة من الناس/ الملاكين، فهذا ظلم واضح. ويظهر لي أن لا أحد يختلف على ذلك، وسنكون متحملين لهذا الظلم رغم كوننا نحن لا دخل لنا به ولا دخل لنا في تحديد الثمن ولا في تحديد رسم الطريق. ولكن لدينا المسؤولية السياسية والأخلاقية والتاريخية في احد المستويات في هذا الإطار. فما هو هذا المستوى؟ يتلخص هذا الأخير في المقترح الذي أثاره مجموعة من الإخوان ويجب اعتماده والمتلخص في تغيير عرض الطريق. وبالمناسبة وقعت هذه العملية خارج القانون في SDAU

(SCHEMA DIRECTEUR D'AMENAGEMENT URBAIN) بتغيير عرض الطريق من عرض 50 متر إلى عرض 30 متر بطريقة غير قانونية وخارج المساطر لفائدة أناس كبار. ومع الأسف يطبق القانون في بعض الأحيان على الناس البسطاء ولا يطبق على آخرين، ويتم تغيير الوثائق وتغيير عرض الطرقات حين يتعلق الأمر بمصالح البسطاء. وهذا الكلام على مسؤوليتي. تغيرت الطريق في "SDAU" رغم أن التوجهات في "SDAU" لا يجب أن تمس intouchable وفي مرحلة لا يجب أن تمس. لكنها تغيرت رغم ذلك من عرض 50 متر إلى 30 متر وذلك وبنفس المنطق فأولئك الذين وجدوا الحل لهؤلاء الملاكين/ الناس بالطريق المذكور يجب عليهم أن يجدوا الحل لهؤلاء المواطنين البسطاء. وبالتالي اقترح أن نمشي في اتجاه المصادقة على الخبرة لكن مع رفع ملتصق بتغيير عرض الطريق او نؤجل النقطة إلى وقت لاحق. وما أشرت إليه قد وقع، وطالما وقع في مناطق كثيرة لمصلحة أناس، فالأولى أن يتم تطبيقه بطريقة قانونية طالما أن تصميم الهيئة الموجود حالياً غير مصادق عليه، وهذه إمكانية متاحة لدى الوكالة الحضرية. فالوكالة الحضرية يجب أن "تحتشم على عرضها" لأن جميع المشاكل التي نعيشها في هذه المدينة بما فيها المتابعات الظالمة في حق رئيس المجلس، فأسبابها هذا التعسف الذي تقوم به الوكالة الحضرية. فحينما تريد حل مشاكل الفقراء والمواطنين تجد نفسك في مأزق ومتابعات بحجة تواجد وثيقة تعميمية غير مصادق عليها، وحينما تريد أن تحل مشاكل المواطنين تتابع أيضاً بحجة كون هذه الوثيقة التعميمية معمول بها.

فأثناء ولوجنا إلى العمل السياسي فنحن ننتظر التعرض لمثل هذه المسائل. لكن هذه فرصة لكي يجد هؤلاء الحل لأولئك الناس الضعفاء والبسطاء بنفس الطريقة التي اعتمدها لحل مشاكل هؤلاء المستثمرين.

إذن يجب علينا أن نسير في اتجاه أن تتحمل الوكالة مسؤوليتها وأن تخفض من عرض هذا الطريق، وإسوة بالملف ذو العلاقة مع تخفيض الطريق من 50 متر إلى 30 متر، والذي نعرف من قام به ومتى تم القيام به. والسلام عليكم.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: لدي الآن مقترحين في الموضوع:

الأول: المصادقة على الخبرة مع العمل على تقليص عرض الطريق علما أن هذا الاقتراح سبق أن ناقشناه مع أصحاب الملك وهم موافقون على هذا العرض. أما مسألة حدود و مبلغ التقليص فسيتم مناقشة هذه المسألة مع الملاكين. ويبقى من حق الملاكين اللجوء إلى القضاء في حالة عدم قبول الخبرة.

2955

الثاني: تأجيل النقطة. وهذا لا يطرح أي إشكال، فانتتم أسياد قراركم إذا كنتم ترون ذلك. لكن إذا اتخذنا قرار التأجيل لابد من طرح الإجراءات التي يمكن القيام بها بعد هذا التأجيل. لأنه لا يمكن تأجيل نقطة وتركها إلى ما لا نهاية. و افتح الآن لائحة إضافية للمداخلات.

فتح المناقشة (اللائحة الثانية):

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: أنا أوافق على الاقتراح الثاني الذي طرحه السيد الرئيس الرامي إلى تأجيل هذه النقطة، واقتراح تعيين لجنة مختلطة لتتبع هذا الملف و الفصل فيه مع الوكالة الحضريّة خلال ظرف أسبوع.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: هذا اقتراح يمكن اعتماده وإخضاعه للتصويت ولا إشكال في ذلك.

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: حتى نكون موضوعيين، فسأسرد في هذا الإطار مثلا ليس ببعيد عنا. فجماعة أكادير على مستوى "حي تالبرجت" حولت شوارع ذات عرض 25 متر إلى شوارع ذات عرض 08 أمتار. لان ذلك المكان لا يتحمل السرعة بأكثر من 40 كلم/س، و الكل يعرف ذلك. فعلى مستوى شارع محمد الخامس كان عرضه ذو مساحة كبيرة من قبل، و الجماعة في إطار تصورهما لهذه المنطقة و اعتبارها مدينة قديمة كنواة لأكادير لابد ان يكون لها ذلك الطابع التواصلية الاجتماعي و التجاري و السياسي و غيرها بين الساكنة، و يجب الحفاظ على ذلك. وهذا هو تصوري الشخصي لمدينة ايت ملول و خاصة في مثل تلك المناطق. فإذا أحدثنا طريق ذو عرض 20 متر في ذلك الموقع فسنكون آنذاك نكذب على أنفسنا، و سنكون وقتها قد قبلنا بالأخلاقيات التي تشين لميدان التعمير و كرستنا الوضعية و تم اعتبارنا " كالدمادم " كما يقال. أي أن المجلس " غير سايقينو و غاديين " فنحن لا نريد هذا سيدي الرئيس.

((في هذه الأثناء تدخل السيد محمد بكار النائب الأول للرئيس قائلا: "لا يجب أن يتم الحديث عن هذا الموضوع بهذه القتامة و يجب أن نكون واثقين، فهذه مسألة أخرى".

و أجاب السيد جامع ايت بابا قائلا "إنني أتحدث عن نفسي " بعدما قام بسحب الكلمة مستعملا عبارة " اسحب الكلمة ")).

تتمة لتدخل السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: وهذا هو دورنا نحن كمنتخبين. فأني سلوك يشين إلى المواطن الملولي من خلال مجلسه فيجب علينا ان نقف ضده و محاربهه، و أنا أنادي دائما بهذا. فيجب أن تأتي المبادرة منا، و لا يجب أن نقبل بعد بهذا. فالسكان يستنكرون بالخارج هذه السلوكات و نحن غير قادرين على استنكارها و التصدي إليها. و بالتالي علينا ان نستنكر هذه السلوكات و عدم السماح بها بالتركيز داخل المجتمع الملولي. فإذا أراد البعض أن يكرسها في مدينة أخرى فذلك شأنه. فالكفاءات التي تتوفر عليها داخل هذا المجلس لا يستهان بها. و بالتالي فمن العيب أن تكون الوكالة ما تزال تقوم بمثل هذه الممارسات في حق مجلس جماعة ايت ملول و مواطني مدينة ايت ملول.

و ختاماً لدي اقتراح يرمي الى تأجيل هذه النقطة مع القيام بالموازاة بدراسة عملية ميدانية لهذا المشكل في أقرب وقت ممكن لتقليص الطريق. ذلك أن الثمن يجب أن يكون متناسب و متجانس مع المساحة - وهذه عملية رياضية - فكلما زادت المساحة سيتغير الثمن. و من الممكن الوصول مع الملاكين إلى التراضي بحيث سيكونون آنذاك قد استفادوا من بقع لها واجهات على تلك الطريق و ربما سيكون ذلك أفضل. و شكراً.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: علاقة بما تم ذكره، فلدينا مقترحا وافق عليه أصحاب الملك بذكورهم وأناهم، إلا أننا وجدنا صعوبات مع الوكالة الحضرية التي لم توافق على الحل المقترح والذي سيوضحه لكم السيد المصطفى بحري.

2856

السيد المصطفى بحري، رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون العقارية: إن المقترح الذي تم التوصل إليه خلال الاجتماع المنعقد بين السيد محمد بكار نائب رئيس المجلس مع ورثة ايت باكا. فيتلخص كما يشير إلى ذلك اللون الأصفر على الشاشة- في تقليص الطريق إلى عرض 12 متر أخذنا بعين الاعتبار عدم المس بالمتزل المرخص المتواجد وسط الطريق ذو عرض 20 متر. هذا المقترح انعكس إيجابا أيضا على البقع الأخرى، فتم الخروج بعدة بقع منها ما بلغت مساحته 110 مترا مربعا و 151 متر مربع (بعد إضافة 54 متر مربع لها) و 112 متر مربع. بحيث لم يخصم من هذه البقع إلا أمتارا قليلة.

أما المقترح الثاني فيعتمد عرض الطريق في حدود 15 مترا، وقد جعل هذا المقترح مساحات تلك البقع المذكورة أمام بقع ذات مساحة 70 مترا مربعا و 37 مترا مربعا و 69 مترا مربعا و 125 مترا مربعا وأخرى 87 مترا مربعا.. الخ. على ممر يفصل بين هذه البقع كما هو مبين على الشاشة.

فحينما يكون التوافق بين الملاكين على احد المقترحين المذكورين سنعرضه آنذاك على الوكالة الحضرية او قد نعرض الاثنين معا، علما أن أصحاب الملك يفضلون المقترح الأول الرامي إلى إحداث طريق ذو عرض 12 مترا، فإذا تم قبول هنا الأخير مثلا آنذاك لن يطلبوا بأي تعويض بمبادرة منهم. أما إذا تم الأخذ بالمقترح الثاني من طرف الوكالة الرامي إلى إحداث طريق ذو عرض 15 متر، فالورثة سيطلبون بتعويض بالمساحات المتروعة. أما إذا تم اعتماد الطريق ذات عرض 10 أمتار، فستتوقف عند هذا الحد أي أمام هذه البنائيات كما تلاحظون على الشاشة ولن يتوفر هذا الطريق على واجهة وهي خاضعة لتصميم مصادق عليه، كما أشير هنا إلى أن هناك خطأ تم القيام به في إطار تصاميم إعادة الهيكلة plans de restructurations المصادق عليها، وبعد إعداد تصميم التهيئة أصبح هذا الطريق واضح ومقبول من طرف الوكالة الحضرية يبلغ عرضه 20 متر جزء منه مفتوح على واجهات لبعض البنائيات.

أما بالنسبة لملك "ايت باكا" فيبقى في منطقة معزولة، ويمكن رفع دراسة التقسيمات والمقترحات إلى الوكالة الحضرية إذا تم التوافق مع الملاكين في هذا الإطار.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: إذن الفكرة واضحة للجميع. وسأقول لكم والله شهيد على ذلك أن هذا الملف المتعلق بورثة "ايت باكا" سهرت فيه الليالي حتى لا يضيع حقهم، حريصا على أن تكون الطريق في حدود عرض 12 أو 15 مترا وحتى تلك المساحة التي تظهر 35 مترا - مع العلم أن هذا الملف مضبوط جدا بالنسبة لي - فتعنى ويتشارك فيها الورثة جميعهم. وسوف يتم تعويض تلك الزنقة التي ستصبح بقعة. وبالتالي فإن ذلك النقص لن يكون كثيرا. وعليه فإننا أمام مقترحين :

الأول: التصويت مع تقليص العرض.

الثاني: التأجيل

إذن فمن مع تأجيل هذه النقطة ريثما نجد حلا في أمرها.

المعلق ب: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية

للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT98.

إن مجلس جماعة ايت ملول في إطار جلسته الاولى للدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 11 جمادى الثانية 1441 هـ الموافق ل 06 فبراير 2020 ؛

و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة الثالثة المتعلقة الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT98 ؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛

وحسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: خمسة و عشرون (25) عضوا.
 - عدد الأصوات المعبر عنها: خمسة و عشرون (25) صوتا.
 - عدد الأعضاء الموافقين: خمسة و عشرون (25) عضوا وهم السيدات والسادة:
- | | | | | |
|------------------|------------------|-----------------------|-------------------|---------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد ايت غدي | 4. لطيفة أرفاك | 5. جميلة مصدق |
| 6. مصطفى بومهاوت | 7. الحسن حسني | 8. مولاي كمال الوزاني | 9. عائشة امغار | 10. جامع ايت بابا |
| 11. الوافي لعيمي | 12. عادل المرابط | 13. ابراهيم الدباغ | 14. محمد سومار | 15. خالد بوحديو |
| 16. محمد كوريزيم | 17. اسماء شرفان | 18. نعيمة الفرح | 19. عبدالله اورغي | 20. عبدالعالي ازنكض |
| 21. حماد امزال | 22. الحسن زكورا | 23. لجنن جاواد | 24. الحسين الغريب | 25. هشام بيروك |
- عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.
 - عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا احد.

يقرر مايلي:

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، خلال الجلسة العلنية الاولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة يوم الخميس 11 جمادى الثانية 1441 هـ (الموافق ل 06 فبراير 2020م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر ايت ملول، على تأجيل البث بخصوص الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT98.

محمد بكار
النائب الأول للرئيس
1^{er} Vice Président
جماعة ايت ملول
Commune d'Ait Melloul

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس

الحسين حريش
Houssein Harich
Commune d'Ait Melloul

الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية للتعويض

عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT277.

العرض:

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: الطريق رقم AT 277 هي تلك التي تبدأ من شارع المختار السوسي وتمر من حي بطاح وتدخل من واديغة (ملك شكنا) عبر ملك الجماني لتخرج قرب مفوضية الشرطة بحي الفتح. هذا الطريق لا يطرح أي إشكال، فهي مرسومة ومحددة. هناك فقط بعض المنازل القديمة وأصحابها مستعدون لحل في إطار التراضي. علما أنه تم القيام بالخبرة وتحديد قيمة العقار المراد نزع ملكيته.

((السيد عادل المرابط: نريد من التقني المكلف بالملف إعطاءنا توضيحات حول هذا الطريق: الموقع- المساحة- قيمة مبالغ التعويض لكل عقار)).

السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس المجلس: سأقوم بتوضيح المسألة. فكما تلاحظون على الشاشة، فهذا هو شارع المختار السوسي، والإشكال المطروح يتمثل في بنايات "شكنا" التي تتموقع بين طريق المختار السوسي و واديغة فهل المسألة واضحة. فهل هناك إيضاحات أو استفسارات في هذا الباب.

المناقشة:

السيد هشام يبروك، عضو المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد الرئيس المحترم، السيد ممثل السلطة المحترم، السادة الأعضاء المحترمين، الإخوان الموظفين، الإخوان الحضور الكريم.

في هذا الموضوع وغيره من ملفات نزع الملكية فلدي ملاحظات موحدة في هذا الإطار، اقترح لو تم القيام بدراسة شاملة برؤية واضحة على جميع الطرق المراد نزع ملكيتها (الموقع، المساحة الإجمالية.. الخ) وعرضها على الوكالة الحضرية لدراستها وإعطاءنا مقترحاتهم بخصوصها واتخاذ قرار شمولي تفاديا للرجوع إلى دراسة ملف كل نزع ملكية عقار على حدة في إطار دورة معينة، وذلك لتجنب السقوط في الإشكالات التي تعترضنا في ملفات نزع الملكية، مع العلم أننا صادقنا على قرارات عديدة تهم نزع ملكية عقارات لإحداث طرق، فهل تم القيام بها أم تم رفضها، أم تم الاستغناء عنها وإرجاعها إلى ذويها؟ أم ماذا؟

وعليه لا بد من إعداد دراسة في هذا المجال وعرضها على الوكالة الحضرية قصد الدراسة، وإيجاد حلول تشمل جميع الطرقات المراد إحداثها أو فتحها وحل هذا المشكل بصفة نهائية. وفي هذا الإطار لا بد من الإشارة إلى أن مدينة آيت ملول لا تتوفر على تصميم التهيئة، وهذا هو الأخر يطرح إشكالا كبيرا يجب الترافع عليه على مستوى المجلس لإخراجه إلى حيز الوجود. في أقرب الآجال. علما أن الوكالة في هذا الإطار صرحت بان هذا التصميم سيكون متاحا ورهن الإشارة خلال سنة 2019. لكن ونحن في سنة 2020 وما زال هذا التصميم غير موجود. فهذا التصميم هو الذي سيحدد الرؤية العامة للمدينة على جميع المستويات و خصوصا مستوى التعمير.

ملاحظة: نسجل أن العضو هشام يبروك لم يصوت على هذه النقطة بالرغم من تسجيل تدخله، إذ غادر القاعة قبل بدء عملية التصويت.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: اطلب من الإخوة عدم الخروج عن النقطة موضوع المناقشة. فنحن بصدد مناقشة الثمن المحدد للتعويض لنزع ملكية تهم الطريق رقم AT277 للقيام بالإجراءات المسطرية لإحداثها. أما ما هو واقع وما نريده فمسألة أخرى، وليست هذه اللحظة وقتا للتطرق إلى ذلك.

السيد هشام بيروك، عضو المجلس: اعتذر عما جاء في هذا التدخل. أما مقترح القيام بدراسة حول قرارات نزع الملكية فيجب اعتباره بمثابة توصية يجب الأخذ بها. لأننا ناقشنا هذا الموضوع في العديد من المرات وواجهنا إشكالات عويصة ومختلفة.

2859

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: إن هذا الطريق - أسوة بالطريق الذي ناقشناه في إطار النقطة السابقة هو طريق مهم. إلا أنني كذلك أرى أن هذا الثمن غير معقول وغير مناسب للعقارات موضوع نزع الملكية. فتقييم مساحة 455 متر مربع وفي ذلك الموقع بمبلغ 63 مليون سنتيم، فهو مسألة غير منطقية وغير مقبولة. فإذا كنت شخصا أتوفر على مساحة 455 متر مربع بذلك الموقع فلن اقبل بتاتا بهذا العرض. و عليه لا بد من أن تراجع المسألة مع المكلفين بوضع هذه الاثمنة. فيجب على كل منا أن يعتبر نفسه هو صاحب ذلك الملك. فالمالك مثلا يملك هذه البقعة لمدة 100 أو 50 سنة أو اقتناها بالأمس إلى غير ذلك، و وضع فيها أماله، وفي الأخير يتم تقييمها له بهذا الثمن. فاعتقد أن المسألة غير معقولة بالبات المطلق. وبالتالي وجب إيجاد صيغ أخرى للتعويض عن طريق المبادلة مثلا أو القيام بعروض أخرى يمكن أن تحفز المالكين للقبول بها. وشكرا

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، أنا أيضا أسير في نفس الطرح الذي ذهب إليه السادة المستشارين. فتصميم التهيئة يتوفر على الطريق AT277 و الطريق AT98 إلى جانب الطرق الأخرى، لكن أتساءل عن المعيار الذي اعتمدها نحن كمجلس في اختيار هذين الطريقين بالذات وفي هذه الفترة تحديدا، في حين أن هناك طرق أخرى رئيسية وذات أهمية كبيرة وستفك العزلة عن العديد من المناطق بمدينة ايت ملول. والمواطنون يعانون ويتساءلون لماذا لم تعط الأهمية لهذه الطرق من طرف المجلس؟ وشكرا سيدي الرئيس.

السيدة عائشة امغار، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، لدي فقط ملاحظة - سيدي الرئيس تتعلق بتسيير الجلسة. فهناك ثنائيات. فحبذا لو تم إعادة النظر في طريقة تسيير الجلسة، لان ذلك يستهلك منا الكثير من الوقت. كما أن ذلك الحوار الثنائي يؤثر على المناقشة. و أما بخصوص النقطة موضوع المناقشة، فمن خلال أجوبتكم السالفة فاللجنة هي التي تحدد هذه الاثمنة و جماعة ايت ملول تتوفر على ممثل في هذه اللجنة. فما هو دور هذا الأخير في إطار اللجنة؟ فهل فعلا مكتب المراقبة الضريبية هو الذي يفرض ويلزم بهذه الاثمنة التي نجدها اليوم أمامنا؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هو دور اللجنة أن تجتمع؟ علما أنها تضم ممثلين عن مصالح مختلفة: ممثل الوكالة الحضرية، ممثل السلطة المحلية، ممثل الجماعة. وهل نحن كجماعة نخاف على مواردنا المالية وبالتالي فالأكيد أننا نريد تقليص ثمن الخبرة؟ ونأتي إلى الدورة لمناقشة العكس. وهنا المس أن هناك تناقضا بعض الشيء في هذا الإطار. وبالتالي فيجب علينا ان نكون متجانسين مع أنفسنا ومع القرارات التي نتخذها. فإذا قررنا قرارا فيجب أن نكون متجانسين معه وغير متناقضين مع القرار الذي اتخذناه من قبل. واليوم نتحدث على قرارات أخرى نتمنى لو أننا نستطيع أن نقرر فيها.

جواب السيد محمد بكار، النائب الاول لرئيس المجلس: في هذا الإطار سأقول لكم أمها الإخوة و الحمد لله أن هذه الازدواجية غير موجودة أساسا. وإذا كنتم تقولون بأننا لدينا قرارا ونأتي إلى هنا لنتخذ قرارا آخر- والله ومع كامل الأسف - فنحن لا نلعب بوجهين. فالسلطة المحلية حاضرة معنا، وأحيطكم علما أنه خلال اجتماع لجنة الخبرة، فهذا الأخير لن ينعقد إذا لم يكن ممثل المراقبة حاضرا والأمر نفسه إذا لم يحضر ممثل الأملاك المخزنية كذلك. لكن إذا غاب الاثنان معا فإن الاجتماع يؤجل. فهل تظنون أنني اكذب عليكم حينما قلت لكم بان قيمة المنزل حددت في 26 مليون سنتيم في إطار لجنة الخبرة والتقييم؟ فهذا الأمر ليس بيبي وبينكم فقط بل بيبي وبين الله سبحانه وتعالى أولا وقبل كل شيء. فأنا أقول لممثل المراقبة ولممثل الأملاك المخزنية في إطار اللجنة بأن ذلك المنزل لا تناسبه قيمة 26 مليون أبدا. فإذا كان ذلك المنزل في ملكيتي شخصا والله لن أبيعها بمبلغ 26 مليون سنتيم ولن اقبل أبدا بهذا العرض. وأفضل أن تقتلني

على أن تسلب مني منزلي. فاضطر ذلك الممثل أن يأتي لي بمرسوم موقع من الوزير فتح الله ولعلو. إذن حين أتحدث فلا أمارس السياسة بل نتكلم صادقين. ولا نبحث أن نضر ونضرب بمصالح المواطن من أجل الجماعة. معاذ الله. فذلك المواطن فهو أخي، فذلك المواطن هو أبي، وذلك المواطن هو ولدي أو صهري. وليست لدي أي علاقة معه. فغدا أو بعد غد سأذهب إلى حال سبيلي وسوف أتحمل إثمه إذا كنت اعمل على تقليص ثمن عقاره لفائدة الجماعة. معاذ الله أن أقوم بذلك. فيجب ان نكون واضحين.

2960

فعلا أثناء حضورنا في اجتماع لجنة الخبرة، فإنهم يأتون بائنة مفروضة ملزمة علمهم كذلك. بغض النظر عن مبالغ التعويضات المحددة لتزع الملكية المتعلقة بالطرق. فسأعود للتذكير بالتعويض المخصص لعقار ثانوية عمرين الخطاب. فأصحاب الملك طالبوا بمبلغ 1000 درهم، و طالبنا على مستوى جميع القنوات لإيجاد صيغة لتمكين المالكين من الحصول على هذا المبلغ لفك هذه الإشكالية؟ فلماذا سأنتفضي عن المشاكل الأمنية والأخلاقية وكذا مشكل معاناة أبناء المجتمع أثناء تنقلاتهم للمدرس بثانوية السعادة مثلا وخاصة أبناء اركانة و اكدال. والمؤسسة على مقربة منه؟ لكن كل تلك الطلبات والملتزمات لم تجدي نفعاً لكون المسألة مقيدة بنصوص قانونية لا يمكن تجاوزها. ويأتي اليوم لأنهم بأني اكذب. معاذ الله .

ملاحظة : نقاش فيه اخذ ورد

((في هذه الأثناء تدخلت السيدة عائشة أمغار قائلة: "استسمح سيدي الرئيس فليس هناك أي اتهام" فأجاب السيد محمد بكار النائب الأول للرئيس: " اسمحي لي يا أختي جزاك الله خيرا، فقد قلت بأني لذي وجه في إطار اللجنة ولذي وجه آخر هنا. لأنني أنا الذي يحضر في اجتماعات لجنة الخبرة ، فقد وجهت لي اتهاماً مباشراً حينما قلت لي : أنت تحضر هنا بوجه و تحضر بوجه آخر في إطار اللجنة. واسمحي لي .

و اعقبه تدخل السيد الهادي لعيمي في إطار هذه المناقشة قائلاً : " ربما المسألة لم يتم فهمها. و التمس منكم الإنصات لي. قائلة ذهبت في إطار أننا كلجنة نقوم بعمل ونأتي إلى هنا ونقوم بعمل ثان". ورد عليه السيد محمد بكار قائلاً: " من هي هذه اللجنة ومن هو ممثلها. فأنا هو الذي امثل الجماعة في لجنة الخبرة. كما أنها أكدت ذلك في قولها : " من خلال أجوبتكم السالفة - و كتبت هذه الجملة بالحرف - . ما هو دور مكتب المراقبة. وما هو دوركم هنا؟" فهذا اتهام مباشر لي - ومع كامل احترامي إليك. والله إنني لاحترمك"

و بعد طلبها الكلمة تدخلت السيدة عائشة أمغار قائلة " أنا لا اعرف أصلاً من هو ممثل الجماعة في إطار اللجنة نهائياً". وأجابها السيد محمد بكار " توقيعي موجود في محضر اللجنة " وأجابت السيدة عائشة أمغار " أنا لا اعرف توقيعكم، و هل أنا أتعامل معكم يومياً لكي اعرف جميع توقيعكم؟ بل لا أعرف حتى توقيع الرئيس الذي يرسلني دائماً. واسمح لي سيدي فانا أتعامل مؤسساتياً وليس شخصياً، ثانياً فانا قلت بأن السيد الذي يكون حاضراً في اللجنة يجب أن يكون له دور وأنا لا اعرف من هو؟ وأنا أتحدث على أنني لا اعرف من الذي يحضر في اجتماعات هذه اللجنة - سواء كان موظفاً أو منتخبا. المسألة الثالثة وهي أنك قلت في مداخلتك السابقة: إن إدارة الضرائب هي التي تحدد وتلزم ثمناً معيناً. وتساءلت وقتها عن ما هو الدور الذي تلعبه هذه اللجنة ولماذا تجتمع أصلاً إذا كان ذلك الشخص هو الذي له حق الفيتو بوضع أو فرض ذلك الثمن؟ فهذا هو سؤالنا وهذا هو المقصود منه". ثم رد عليها السيد محمد بكار مرة أخرى : " إن ذلك لا يطرح لدي أي إشكال، لكن قلت لي لماذا تناقشون هناك ثمناً معيناً وتأتون إلى هنا وتناقشون ثمناً آخر. وهذا بالضبط هو الذي حز في نفسي، اما المسائل الأخرى فهي معقولة. ففي هذا الإطار فقد دافعت على صاحب المنزل وقلت للجنة بالحرف بأن المنزل إذا كان ملكي فلن أبيعه بذلك الثمن. ومعنى ذلك أنني حاضر في اللجنة وأنا هو ممثل الجماعة باللجنة". فردت عليه السيدة عائشة أمغار قائلة : " اسمحوا لي سيدي الرئيس، ولو أنكم قلت بأنكم حضرتم في اللجنة، فمن الممكن أن تحضر كرئيس المجلس" و ختم هذه المناقشة الثنائية السيد محمد بكار النائب الأول للرئيس قائلاً "نتجاوز إذن هذا المشكل بصدر رحب و"الأخت عائشة فوق الرأس" ولا يجب أن تظني أن شيئاً وقع.))

تتمة لتدخل السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: فهذا الموضوع إشكال حقيقي قانوني- حتى بالنسبة لأعضاء لجنة الخبرة أيضا - و الكل متفق على ذلك، نتمنى أن يجد المشرع صيغا قانونية لتجاوزه. و نمر الآن للتصويت على هذه النقطة المتعلقة بالموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT 277.

2061

ملاحظة: أشار السيد كاتب المجلس إلى أن النقطة تمت الموافقة عليها بإجماع أعضاء المجلس. لكن السيد عادل المرابط تدخل فنبه إلى أن أحدا من الأعضاء تحفظ على هذه النقطة و لم يدل بصوته. و بعد التأكد من ذلك من طرف السيد كاتب المجلس انتهت عملية التصويت إلى ان النقطة تم التصويت عليها بالموافقة بالأغلبية المطلقة و بامتناع عضو واحد عن التصويت وهو السيد الوافي العميمي، و عليه تصحح عملية التصويت على الشكل التالي:

المتعلق ب: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية

للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT277.

2962

إن مجلس جماعة أيت ملول في إطار جلسته الأولى للدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 11 جمادى الثانية 1441 هـ الموافق ل 06 فبراير 2020 ؛

و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة الرابعة المتعلقة بالموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT277 ؛
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛

و حسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

▪ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: اربعة وعشرون (24) عضوا.

▪ عدد الأصوات المعبر عنها: ثلاثة وعشرون (23) صوتا.

▪ عدد الأعضاء الموافقين: ثلاثة وعشرون (23) عضوا وهم السيدات والسادة :

1. محمد بكار	2. الحسين حريش	3. محمد أيت عدي	4. لطيفة أرفاك	5. جميلة مصدق
6. مصطفى بومهاوت	7. الحسن حسني	8. مولاي كمال الوزاني	9. عائشة أمغار	10. جامع ايت بابا
11. الوافي لعميمي	12. عادل المرابط	13. ابراهيم الدباغ	14. محمد سومار	15. خالد بوحنو
16. محمد كوريزيم	17. أسماء شرفان	18. نعيمة الفرح	19. حيداشه أورغي	20. عبد العالي ازكض
21. حماد امزال	22. الحسن زكورا	23. لحسن جاواد	24. الحسين الغريب	

▪ عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.

▪ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (01) وهو السيد: الوافي لعميمي.

يقرر مايلي:

وافق مجلس جماعة أيت ملول بالاعلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، خلال الجلسة العلنية الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة يوم الخميس 11 جمادى الثانية 1441 هـ (الموافق ل 06 فبراير 2020م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدارالحي مبارك أو عمر أيت ملول، على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT277 كما هو وارد بمحضر اجتماع اللجنة الادارية للخبرة المنعقد بتاريخ 04 دجنبر 2019. (انظر المحضر بالملحق).

محمد بكار
رئيس المجلس
النائب الأول للرئيس
1° Vice Président
جماعة أيت ملول
Commune d'Ait Melloul

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس

الحسين حريش

النقطة الخامسة:

الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية

لكراء عقاري بحي أركانة سيخصص لإقامة أنشطة خاصة بالمرأة و الطفل.

2863

العرض:

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: سألين للمجلس أسباب نزول هذه النقطة، ففي إطار التفاعل بين السلطة الإقليمية ورئيس الجماعة وسكان حي اركانة. عقد لقاء بحي اركانة وفي إطاره طلب ساكنة حي اركانة و جمعيات المجتمع المدني باركانة إحداث فضاء يتم تخصيصه لهذه الساكنة و خصوصا المرأة و الطفل. وتم استدعاء أعضاء اللجنة المكلفة بالخبرة بحضور السلطة المحلية، و تمت زيارة ميدانية لعدة أماكن بغية الحصول على مرفق يتم كراؤه للغرض المذكور اعتماد على معايير لتجنب العديد من العراقيل و المشاكل سواء بالنسبة للساكنة أو للتجهيزات المتعلقة بهذا الفضاء. فتم الاتفاق على أن يكون هذا الفضاء سفلي. و وقع الاختيار على فضاء متواجد أمام حديقة اركانة، الهدف من ذلك هو استغلال هذه الأخيرة أيضا من طرف الوافدين على فضاء المرأة و الطفل. و حدد الثمن في 4500 درهم شهريا و أنجز محضر في الموضوع ريثما يتم بناء فضاء المرأة و الطفل المبرمج إحداثه بحي اركانة عما قريب. فالمنزل الذي وقع عليه الاختيار هو المنزل المتواجد مقابل حديقة اركانة المتوفر على "les Arcades"، علما أن صاحب المنزل سيقوم بتهيئة هذا الفضاء حتى يكون في المستوى المطلوب. و للمجلس الموقر واسع النظر و افتح باب المناقشة.

المناقشة:

السيدة عائشة امغار، عضو المجلس: شكرا سيدي الرئيس، بداية أشير إلى أن هذه النقطة لم نقم بدراستها في إطار اللجنة نظرا لعدم توفرنا آنذاك على المعطيات و المعلومات الكافية حولها. و الآن تفضلتم بسرد بعض منها، و من بين تلك المعطيات المساحة و الموقع و مواصفات تلك البناية البالغة قيمة كرائها 4500 درهم كما هو مبين في محضر اللجنة.

أما المسألة التي أريد الإشارة إليها، هي كراء البناية- و حفاظا على الموارد المالية للجماعة- فهي تعتبر عبئا "une charge" على ميزانية الجماعة. فهناك بناية الآن الخاصة بمفوضية الشرطة بحي الفتح فقيمة كرائها باهضة الثمن بالنسبة لميزانية جماعة ايت ملول. و على حد علمي فان مصالح الشرطة على وشك الانتقال إلى مقرها الجديد. و بعد انتقال مفوضية الشرطة سنكون قد وفرنا اعتمادا ماليا مهما. يمكن استغلاله في كراء فضاءات أخرى - غير اركانة فقط- لمثل هذه الأنشطة. فالأطفال هم في حاجة ماسة لذلك نظرا لكون المركز السوسيوثقافي تحول إلى منصة الشباب. و بالمناسبة فإننا نفتخر بان جماعة ايت ملول احتضنت أول مقر لمنصة الشباب على الصعيد الجهوي.

إذن اطلب مجددا أن يتم استثمار الاعتماد المالي المخصص لكراء مقر مفوضية الشرطة لأنشطة تهم المرأة و الطفل والشباب. فاركانة ليست هي الوحيدة التي تفتقر إلى هذا النوع من المرافق، بل هناك مناطق عديدة بنفوذ الجماعة ينبغي أن تحضى هي الأخرى بنوع من الاهتمام و أن يتم إحداث هذه المرافق بها، خصوصا تلك التي تهم النساء و الأطفال والشباب. و شكرا.

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، ممثل السلطة المحلية، الحضور الكريم. أنا أثنى هذه المبادرة التي أتت في الحقيقة إنصافا لساكنة اركانة و التي كانت تعول على إحداث مرفق يتم فيه مزاوله هذه الأنشطة التي تخص المرأة و الطفل، لكن ربما الظروف فرضت على تلك الساكنة لان يخصص المركز السوسيوثقافي إلى ما أكثر من تلك الأنشطة، وهي إحداث أول منصة للشباب على الصعيد الجهوي، نتمنى أن يستفيد منها شباب مدينة ايت ملول. و اشكر المجلس الذي وجد بديلا لهذه الشريحة " المرأة و الطفل " لمزاوله أنشطتهم بهذا الفضاء المقترح. إلا أنني لا أريد أن يطول هذا الحل المتعلق بكراء البناية لهذا الغرض. فهناك حديقة تتواجد بحي اركانة المقابلة لهذا الفضاء، اطلب في إطار

الفائض الحقيقي أن يتم برمجة اعتماد مالي لبناء بناية بهذا المكان يكون خاصا بالمرأة والطفل حتى يكون معلمة تنضاف إلى مدينة ايت ملول، وتكون أحسن من ذلك الفضاء / الكراج المكترى ويتواجد في موقع أحسن. وشكرا. 2864

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس : شكرا السيد الرئيس، فحتى أضع الإخوة في السياق الذي جاء فيه هذا المشروع، فهو مباشرة بعد التفكير للمدبرين للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية على الصعيد المركزي في تحويل المركب السوسيو تربيوي إلى منصة للشباب. جاء نتيجة ذلك اللقاء التواصلي مع السيد العامل الذي استقبل فيه هذا الأخير المنتخبين وهيئات المجتمع المدني وساكنة حي أركانة، وتم التفكير في بديل لهذا المركب السوسيو تربيوي بناء على رغبات وطلبات الساكنة وهيئات المجتمع المدني. وبما ان السيد العامل الح على ضرورة إيجاد بديل والأمر نفسه بالنسبة للسيد رئيس المجلس، تم التوصل إلى هذا الحل المتعلق بكراء بناية تخصص لإقامة أنشطة خاصة بالمرأة والطفل.

لكن سأبدي ملاحظات في هذا الإطار، فبخصوص هذا الموضوع اتصلت بمدير المصالح، وطلبت منه إبلاغ السيد محمد بكار نائب رئيس المجلس للاستشارة معنا في هذا الأمر كمستشارين نسكن هذه المنطقة وأدرى بخصوصياتها، لإعطاء ملاحظتنا بشأن هذه البناية نظرا لكونها لا تصلح لهذا الغرض، إلا أن ذلك لم يحدث.

فأول ملاحظة كانت لدينا بشأن تلك البناية هو مسألة المساحة التي تبلغ 120 متر مربع وأنها تتوفر على les Arcades ، و ستبلغ مساحة هذه الأخيرة 60 متر مربع بعد تهيئتها وبالتالي فلن تصلح هذه البناية اعتبارا للمساحة المتبقية أن تكون مركزا لهذا الهدف/ الغرض. فالأقواس تتواجد على واجهتين. فإذا قمنا بهذه العملية ب 2,5 متر X 12 = 31 متر مربع بواجهة وقمنا بعملية الضرب (10x2,5) بالواجهة الأخرى، فسنكون أمام خصم 60 متر مربع من البقعة. وبالتالي فإن هذه المساحة وهذه البناية لن تليق لهذا الهدف. ونحن كمجلس ينبغي علينا أن نقوم بالمسائل التي هي صالحة كما نقول دائما. وعليه لا بد من التفكير في موقع آخر يستجيب للمعايير التي تسمح لإقامة هذه الأنشطة. إذن سيدي الرئيس فإذا صادقنا على هذا الاختيار سنكون أمام العديد من السلبيات ستؤدي إلى فشل هذه المبادرة التي تعنى بإقامة أنشطة المرأة والطفل. وشكرا سيدي الرئيس.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس : شكرا السيد الرئيس، فبخصوص "فضاء المرأة والطفل" بحي أركانة فهو ضرورة لا بد منها. فكما ذكر الإخوان، فبعدما تم تخصيص المركز السوسيو تربيوي إلى منصة للشباب باركانة، كان لزاما إيجاد فضاء خاص بالمرأة والطفل باركانة. وما يتضح لي فإن كراء فضاء ذو مساحة 60 أو 80 متر وتخصيصه كمركز لفضاء المرأة والطفل بهذا الحي فهو مسألة غير ناجعة. فهذه المساحة لن تكفي حتى لإقامة مكتب، أو شيئا من هذا القبيل. زيادة على كون تلك البناية التي ستخصص لهذا النشاط فهي قريبة من الساكنة ستتسبب لها في الإزعاج والضجيج لهذه الأخيرة وإلى أمور أخرى من هذا النوع. فهل المجلس قام بدراسة هذا المشكل؟ وهل سيكون مطروحا وقائما أم لا؟ إذن فإحداث فضاء المرأة والطفل ضروري بالنسبة لحي أركانة ما دام قد تم تحويل المركز السوسيو تربيوي إلى منصة للشباب. لكن لماذا ستقوم الجماعة الآن بكراء مرفق خاص بإقامة أنشطة خاصة بالمرأة والطفل؟ فإداء مبلغ 4500 درهم لمدة سنة هو مبلغ مهم، يمكن به انجاز فضاء عبارة مثلا عن charpente بالحديقة متجنين عملية الكراء أو الشراء للعقار. ويجب أن نسير في اتجاه اختيار مساحة 100 أو 200 متر من الحديقة مجهزة ومغطاة بالمفكك charpente مبتعدين عن الشراء أو الكراء. وشكرا.

جواب السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: أولا أشكركم على هذا التفاعل مع هذه النقطة. لكن المسألة الأولى التي سأقولها لكم هي أن المكتب ليس هو من اختار الفضاء. بل السلطة هي التي قامت باستدعاء اللجنة لهذا الغرض. وأنا لست إلا عضوا في إطار هذه اللجنة. وثانيا أقول للأخ جامع ايت بابا فإن طلب الاستشارة الذي طلبتموه من السيد المدير في هذا الأمر جاء بعد الاختيار وليس قبله. فلو كان ذلك قبل الاختيار فيمكنك أن تلومني على ذلك. فقد تم الاتصال بي في أحد الأيام للحضور لاجتماع عقد لهذا الغرض. وأثناءه شرح لي أن الاجتماع تم عقده في إطار تفعيل ذلك اللقاء الذي تم تنظيمه بين السيد العامل والسيد رئيس المجلس وفعاليات المجتمع المدني وساكنة حي أركانة، الهدف

منه إيجاد بديل للمركب السوسيو تربوي لإقامة أنشطة المرأة والطفل، وفعلا رحبت بهذه المبادرة. ووقتها وجدت نفسي أمام مقترحات / بنايات لهذا الغرض عبارة عن شقق ضيقة بعمارة، وجز في نفسي الدخول إليها. وحتى نكون واضحين فلن اقبل لأختي أو لزوجتي تلك الشقق المقترحة، وليس من المعقول أن تدخل امرأة كبيرة في السن أو النساء اللواتي يعانين من مرض في الركبتين أو ما شابه ذلك إلى هذا الفضاء معتليات أدراج إلى ثلاث طبقات. فالولجات إلى هذا الفضاء سيعانين قبل أن يصلن إلى هذا الفضاء. وقد اقترح علينا فضاء ثاني وكان أقل جودة من الأول. واقترحنا أن يكون المقر في طبيعته سفليا. وبعد البحث بمساعدة السلطة المحلية تم وقوع الاختيار على هذه البناية. مع العلم إن فضاء المرأة والطفل قد تم الشروع في بناءه، ووصلت الأشغال حاليا إلى التسقيف، وسيتم إنهاء الأشغال بعد خمسة أشهر. لهذا فإذا كان سكان حي اركانة لهم النفس للصبر والانتظار لمدة خمسة أشهر إلى حين انجاز هذا المشروع فهذا لا يطرح أي مشكل بالنسبة إلينا. وبالمناسبة فالتجهيزات الخاصة بهذا المركز فقد تم اقتناؤها حتى نكون واضحين في هذا الإطار. فمثلا إذا تم إنهاء الأشغال بالبناية المخصصة لدار المرأة والطفل سنقوم في الحين بتجهيزها لأننا نتوفر على التجهيزات. أما المقترح الذي تقدمت به الأخت عائشة فهو ممكن، ولا يطرح ذلك أممنا أي إشكال.

2965

التعليقات:

السيد جامع آيت بابا، عضو المجلس: إن الضرورة أصبحت ملحة لإحداث هذا المركزي اركانة. وما دام هذا الاقتراح من توصيات اللقاء التشاوري الذي اشرف عليه السيد العامل، فإن المجتمع المدني لاركانة يريد بديلا للحفاظ على ماء الوجه على الأقل. وبالتالي لا بد أن نسير في هذه المسطرة. فالبناية المراد كراؤها لإقامة الأنشطة الخاصة بالمرأة والطفل بها. هي البناية اعرفها جيدا. فالمساحة التي ستبقى بعد التهيئة ستبلغ 60 مترا مربعا. وحتى إذا بلغت 80 مترا مربعا فلن تكون كافية لمزاولة هذه الأنشطة وللاستيعاب الكم الهائل من المستفيدين من تلك الأنشطة. وعليه لدي اقتراح في هذا الصدد يتمثل في تأجيل هذه النقطة - داخل هذه الدورة - إلى الجلسة الموالية من هذه الدورة، وتكون لجنة للاختيار مهمتها إيجاد بديل لهذا المقر خلال أسبوع. وإذا تعذر على اللجنة انذاك إيجاد مقر أحسن وأصلح نعتمد هذا المقر المطروح حاليا خاصة أن انتظار خمسة أشهر أو ستة أشهر إلى حين إنهاء أشغال "دار المرأة والطفل" ليست بالمدة الكثيرة ولن تطرح أممنا أي إشكال.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: إذا كانت المدة المتبقية على إنهاء أشغال دار المرأة والطفل بحي اركانة لا تتجاوز خمسة أو ستة أشهر، اقترح خلال هذه المدة استغلال فضاء أو جزء من حديقة اركانة لهذا الغرض وذلك بوضع "les contenaires" الذين تتوفر عليهم الجماعة بهذا الفضاء واستغلالها خلال المدة المتبقية لانجاز مرفق دار المرأة والطفل.

السيد الحسن الحسني، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، إذا كان الهدف هو كراء مؤقت لمدة خمسة أو ستة أشهر، فلا بأس لأن نعتمد هذا الفضاء المقترح في إطار هذه الدورة ما دامت فترة الكراء وجيزة. وبالتالي فلن تطرح أممنا أي إشكال خاصة وأن المسألة تم اعتمادها في إطار لقاء تشاوري تحت إشراف السلطة المحلية والمجلس الجماعي وبإشراك فعاليات المجتمع المدني وساكنة المنطقة.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: إذن هل اعرض النقطة للتصويت أم نؤجلها إلى الجلسة الثانية من هذه الدورة؟ وسأقول للإخوان إن ما لا يدرك كله لا يترك بعضه، وليس جله. فإذا اجلنا هذه النقطة سنكون أمام عدة إشكالات خصوصا إذا لم نستطع القيام بالإجراءات والشروط الواجب توفرها في هذا الإطار. وبالتالي لن تسلك المسألة مجراها الطبيعي. وسنرجع في نهاية المطاف إلى اعتماد هذا الطرح المقترح حاليا. فشخصيا ليس لدي أي إشكال في هذا الباب. وعليه اقترح كراء هذا المقر واستغلاله خلال هذه المدة المتبقية على إنهاء أشغال دار المرأة والطفل، وفتح الباب أمام النساء والأطفال لممارسة أنشطتهم حتى يفتح المرفق أبوابه لهذا الغرض وسيكون ذلك أحسن.

إذن اعرض النقطة المتعلقة بالموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لكراء عقار بحي اركانة سيخصص لإقامة أنشطة خاصة بالمرأة والطفل.

المتعلق ب: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية

لكراء عقار بيجي أركانة سيخصص لإقامة أنشطة خاصة بالمرأة و الطفل.

2066

إن مجلس جماعة ايت ملول في إطار جلسته الأولى للدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 11 جمادى الثانية 1441 هـ الموافق ل 06 فبراير 2020 ؛

و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة الخامسة المتعلقة بالموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية لكراء عقار بيجي أركانة سيخصص لإقامة أنشطة خاصة بالمرأة و الطفل؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛

و حسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

▪ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: تسعة عشر (19) عضوا.

▪ عدد الأصوات المعبر عنها: تسعة عشر (19) صوتا.

▪ عدد الأعضاء الموافقين: تسعة عشر (19) عضوا وهم السيدات والسادة :

1. محمد بكار	2. الحسين حريش	3. محمد ايت عدي	4. لطيفة ارفاك	5. جميلة مصدق
6. مصطفى بومهاوت	7. الحسن حسني	8. عادل المرابط	9. عائشة امغار	10. جامع ايت بابا
11. الوافي لعميمي	12. ابراهيم الدباغ	13. الحسين الغريب	14. نعيمة الفرح	15. عبدالله اورغي
16. عبد العالي ازكنض	17. حماد امزال	18. الحسن زكورا	19. لحسن جاواد	

▪ عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.

▪ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا احد.

يقرر مايلي:

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، خلال الجلسة العلنية الأولى من الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة يوم الخميس 11 جمادى الثانية 1441 هـ (الموافق ل 06 فبراير 2020م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر ايت ملول، على الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية لكراء عقار بيجي أركانة سيخصص لإقامة أنشطة خاصة بالمرأة و الطفل تبعا لمحضر اجتماع اللجنة بتاريخ 26 دجنبر 2019 حيث حددت السومة الكرائية في مبلغ 4500.00 أربعة الف وخمسمائة درهم شهريا.

رئيس المجلس



محمد بكار
Mohamed BEKAR
النائب الأول للرئيس
1° Vice Président
جماعة أيت ملول
Commune d'Ait Melloul

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس


الحسين حريش
Kاتب المجلس
Commune d'Ait Melloul

2967

اجتماع مجلس جماعة ايت ملول برسم الدورة العادية
لشهر فبراير 2020
المنعقدة يوم الخميس 25 جمادى الثانية 1441 هـ
الموافق لـ (20 فبراير 2020م)

الورقة الحافظة

افتتح مجلس جماعة أيت ملول جلسته العلنية الثانية للدورة العادية لشهر فبراير 2020، يوم الخميس 25 جمادى الثانية 1441 هـ (الموافق لـ 20 فبراير 2020م) على الساعة الرابعة والنصف (16:30) مساءً بدارالحي مبارك او عمر ايت ملول، برئاسة السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس مجلس جماعة أيت ملول وبحضور السيد عبد العزيز الادريسي، رئيس الدائرة الحضرية لايت ملول.

- العدد القانوني للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس: ثلاثة وأربعون (43) عضواً.
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم: أربعون (40) عضواً.
- عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم (بشكل مؤقت لعدم ورود الحكم النهائي): (03) ثلاثة وهم السادة:
 1. الحسين العسري رئيس مجلس الجماعة (المراسلة العاملة رقم 286 بتاريخ 20 يناير 2020)
 2. احمد التجيري النائب الثالث للرئيس (المراسلة العاملة رقم 287 بتاريخ 20 يناير 2020)
 3. الحسين العوامي عضو المجلس (المراسلة العاملة رقم 286 بتاريخ 20 يناير 2020)
- عدد الأعضاء الحاضرين: تسعة عشر (19) عضواً، وهم السيدات والسادة:

1.	محمد بكار	النائب الأول للرئيس
2.	محمد ايت عدي	النائب الثاني للرئيس
3.	نعيمة الفرح	النائب الرابع للرئيس
4.	عبد الله اورغي	النائب الخامس للرئيس
5.	جميلة مصدق	النائب السادس للرئيس
6.	عبد العالي ازتكض	النائب السابع للرئيس
7.	لطيفة ارفاك	النائب الثامن للرئيس
8.	حماد امزال	عضو المجلس
9.	الحسن زكورا	عضو المجلس
10.	ابراهيم جنخار	عضو المجلس
11.	مصطفى بومهوت	عضو المجلس
12.	الحسن الحسني	عضو المجلس
13.	الحسين جلاوي	عضو المجلس
14.	ابراهيم الدباغ	عضو المجلس
15.	خالد بوحدو	عضو المجلس

2968

16	محمد ازفاض	عضو المجلس
17	الوافي لعمبي	عضو المجلس
18	جامع ايت بابا	عضو المجلس
19	عادل المرابط	عضو المجلس

• عدد الأعضاء المتغيبين بعذر: واحد وعشرون (21) أعضاء، وهم السادة:

1.	الحسين حريش	كاتب المجلس
2.	اسماء شرفان	نائب كاتب المجلس
3.	الحسين الغريب	عضو المجلس
4.	مولاي كمال الوزاني	عضو المجلس
5.	محمد الصديق	عضو المجلس
6.	هشام بيروك	عضو المجلس
7.	محمد لعويبي	عضو المجلس
8.	محمد سومار	عضو المجلس
9.	الحبيب تبغت	عضو المجلس
10.	لحسن جاواد	عضو المجلس
11.	محمد كوريزيم	عضو المجلس
12.	محمد همام	عضو المجلس
13.	الحسين ايت اوحيب	عضو المجلس
14.	الحسين اعراب	عضو المجلس
15.	محمد الفرس	عضو المجلس
16.	عبد الله اجباري	عضو المجلس
17.	الحسن جعوفي	عضو المجلس
18.	سعدية بخوش	عضو المجلس
19.	سعيد موشان	عضو المجلس
20.	الناجم بوامازن	عضو المجلس
21.	عائشة امغار	عضو المجلس

• عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: لا احد.

• كما حضر الاجتماع بصفة استشارية السيدات والسادة:

1. محند سولي: مدير المصالح الجماعية
2. علي بكاس: الكاتب الخاص للرئيس
3. فاطمة أزغيع: المكلف بكتابة المجلس
4. احمد شطاط: عن كتابة المجلس
5. ابراهيم ادسدي بها: رئيس قسم الموارد البشرية و التواصل
6. لحسن ايت العكيد: مكتب الافتتاح الداخلي
7. محمد الفارس: رئيس القسم المالي
8. عبد العزيز بوضوضين: مكلف بمكتب الاعلام
9. مصطفى بحري: رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون العقارية

وبناء على المادة 47 (الفقرة الثالثة) من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، قام السيد محمد بكار رئيس المجلس بالنيابة، بتعيين السيد مصطفى بومهاوت عضو المجلس كاتباً للجلسة، نظراً لتعذر حضور السيد الحسين حريش كاتب المجلس عن أشغال هذه الجلسة وكذا نائبيه الانسة أسماء شرفان. 2969
وتجدر الإشارة أن تاخر انطلاق أشغال الجلسة بحسب توقيتها المقرر بجدول اعمال هذه الدورة راجع لانتظار وصول كاتب المجلس أو نائبته.

كما حضر الاجتماع جفج من المواطنين ، وقد افتتح السيد محمد بكار النائب الاول لرئيس المجلس الجماعي لأيت ملول الاجتماع بالكلمة التالية:

باسم الله الرحمن الرحيم، و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الدائرة الحضرية لأيت ملول

السيدات والسادة الأعضاء

السادة أطرو وموظفو الجماعة

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد؛ بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015م) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. أشرف يومه الخميس 25 جمادى الثانية 1441 هـ الموافق لـ (20 فبراير 2020م) بإفتتاح أشغال الجلسة العلنية الثانية للدورة العادية لشهر فبراير 2020 ، شاكرًا لكم تلبية الدعوة، وتجدر الإشارة الى أنه طبقا للمادة 39 من القانون التنظيمي رقم 113.14 تم إدراج النقطة الإضافية بحكم القانون التي تم اقتراحها من طرف السيد عامل عمالة انزكان ايت ملول بمقتضى مراسلة عاملية عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020 ، واعرض عليكم نقاط جدول أعمال الدورة العادية هذه الجلسة كالتالي :

التاريخ والساعة	الجلسة	جدول الأعمال
يوم الخميس 20 فبراير 2020 على الساعة الرابعة (16:00) مساء	الجلسة الثانية	6. الدراسة والتصويت على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات ميزانية التجهيز.
		7. مداورة الوضعية المالية للجماعة.
		8. الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد بأزرو.
		9. الدراسة والتصويت على برمجة مساهمة المجلس الجماعي لايت ملول في تمويل المشاريع المدرجة في اطار برنامج التنمية المندمج لعمالة انزكان ايت ملول. (تبعًا للرسالة العاملة عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020)

وبناء على المادة 34 من القانون السالف الذكر تم تمديد الدورة بمقتضى قرار رقم 2020/17 بتاريخ 20 فبراير 2020 ، تم تبليغه الى السيد عامل العمالة بمراسلة عدد 506 بتاريخ 20 فبراير 2020، بحيث تقرر استكمال اشغال الدورة يوم الجمعة 28 فبراير 2020 على الساعة الرابعة مساء بدارالحي مبارك او عمر.

وانفض الاجتماع على الساعة الرابعة وخمسة واربعون (16:45) مساء من نفس اليوم.

السيد محمد بكار
Mouhamed BEKAR
النائب الأول للرئيس
Vice President
جماعة ايت ملول
Commune d'Ait Melloul

السيد مصطفى بومهاوت
Kاتب المجلس

مصطفى بومهاوت (عضو المجلس)

2020

اجتماع مجلس جماعة ايت ملول برسم الدورة العادية

لشهر فبراير 2020

المنعقدة يوم الجمعة 04 رجب 1441 هـ

الموافق لـ (28 فبراير 2020م)

الورقة الحافظة

افتتح مجلس جماعة أيت ملول جلسته العلنية (تمديد الدورة) للدورة العادية لشهر فبراير 2020، يوم الجمعة 04 رجب 1441 هـ (الموافق لـ 28 فبراير 2020م) على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك اوعمرايت ملول، برئاسة السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس مجلس جماعة أيت ملول وبحضور السيد عبد العزيز الادريسي، رئيس الدائرة الحضريّة لايت ملول.

- العدد القانوني للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس: ثلاثة وأربعون (43) عضوا.
- عدد الأعضاء المزاولين مهامهم: أربعون (40) عضوا.
- عدد الأعضاء الشاغرة مناصبهم (بشكل مؤقت لعدم ورود الحكم النهائي): (03) ثلاثة وهم السادة:
 1. الحسين العسري رئيس مجلس الجماعة (المراسلة العاملة رقم 286 بتاريخ 20 يناير 2020)
 2. احمد النجيري النائب الثالث للرئيس (المراسلة العاملة رقم 287 بتاريخ 20 يناير 2020)
 3. الحسين العوامي عضو المجلس (المراسلة العاملة رقم 286 بتاريخ 20 يناير 2020)
- عدد الأعضاء الحاضرين: ثمانية وعشرون (28) عضوا، وهم السيدات والسادة:

1.	محمد بكار	النائب الأول للرئيس
2.	محمد ايت عدي	النائب الثاني للرئيس
3.	نعيمه الفرح	النائب الرابع للرئيس
4.	عبد الله اورغي	النائب الخامس للرئيس
5.	جميلة مصدق	النائب السادس للرئيس
6.	عبد العالي انكض	النائب السابع للرئيس
7.	لطيفة ارفاك	النائب الثامن للرئيس
8.	الحسين حريش	كاتب المجلس
9.	حماد امزال	عضو المجلس
10.	الحسن زكورا	عضو المجلس
11.	مولاي كمال الوزاني	عضو المجلس
12.	هشام بيروك	عضو المجلس
13.	محمد لعبوبي	عضو المجلس

2971

14.	ابراهيم جنخار	عضو المجلس
15.	مصطفى بومهوت	عضو المجلس
16.	الحسن الحسني	عضو المجلس
17.	الحسين جلاوي	عضو المجلس
18.	ابراهيم الدباغ	عضو المجلس
19.	خالد بوحدو	عضو المجلس
20.	محمد كوريزيم	عضو المجلس
21.	محمد همام	عضو المجلس
22.	الحسين اعراب	عضو المجلس
23.	محمد الفرس	عضو المجلس
24.	سعدية بخوش	عضو المجلس
25.	الوافي لعميمي	عضو المجلس
26.	سعيد موشان	عضو المجلس
27.	جامع ايت بابا	عضو المجلس
28.	عادل المرابط	عضو المجلس

• عدد الأعضاء المتغيبين بعذر: اثنا عشرة (12) أعضاء، وهم السيدات والسادة:

1.	أسماء شرفان	نائب كاتب المجلس
2.	الحسين الغريب	عضو المجلس
3.	محمد الصديق	عضو المجلس
4.	لحسن جاواد	عضو المجلس
5.	محمد سومار	عضو المجلس
6.	الحبيب تيفت	عضو المجلس
7.	الحسين ايت اوحيب	عضو المجلس
8.	محمد ازفاض	عضو المجلس
9.	عبدالله اجباري	عضو المجلس
10.	الحسن جعوفي	عضو المجلس
11.	الناجم بوامرازن	عضو المجلس
12.	عائشة امغار	عضو المجلس

• عدد الأعضاء المتغيبين بدون عذر: لا احد.

• كما حضر الاجتماع بصفة استشارية السيدات والسادة:

1. محند سولي: مدير المصالح الجماعية
2. علي بكاس: الكاتب الخاص للرئيس
3. فاطمة أزغيف: المكلف بكتابة المجلس
4. احمد شطاط: عن كتابة المجلس
5. ابراهيم ادسدي بها: رئيس قسم الموارد البشرية و التواصل
6. لحسن ايت العكيد: مكتب الافتحاص الداخلي
7. عزيزة معلوي: رئيس قسم الشؤون القانونية والاقتصادية
8. عبد العزيز بوضوطين: مكلف بمكتب الاعلام

ملاحظة: نسجل عدم حضور السيد قاض قباضة آيت ملول اشغال تمديد الدورة العادية لشهر فبراير 2020، علما انه تم دعوته بمراسلة عدد 525 بتاريخ 24 فبراير 2020.

كما حضر الاجتماع جمع من المواطنين، افتتح السيد محمد بكار النائب الأول لرئيس المجلس الجماعي لأيت ملول الاجتماع بالكلمة التالية:

باسم الله الرحمن الرحيم، و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الدائرة الحضرية لأيت ملول

السيدات و السادة الأعضاء

السادة أطر وموظفو الجماعة

الحضور الكريم

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد؛ بناء على مقتضيات الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر بتاريخ 20 رمضان 1436 هـ (07 يوليوز 2015م) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات. أشرف يومه الجمعة 04 رجب 1441 هـ الموافق لـ (28 فبراير 2020م)، بإتمام أشغال الدورة و المقررة بمقتضى قرار التمديد رقم 2020/17 بتاريخ 20 فبراير 2020، والذي أحيط به علما ممثل السلطة المحلية فور اتخاذه، طبقا لمقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة 34 من القانون السالف الذكر. و اعرض عليكم نقاط جدول أعمال الدورة العادية هذه الجلسة كالتالي:

التاريخ والساعة	الجلسة	جدول الأعمال
يوم الجمعة 28 فبراير 2020 على الساعة الرابعة مساء (16:00)	الجلسة (تمديد الدورة)	6. الدراسة والتصويت على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات ميزانية التجهيز.
		7. مداولة الوضعية المالية للجماعة.
		8. الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد بأزرو.
		9. الدراسة والتصويت على برمجة مساهمة المجلس الجماعي لأيت ملول في تمويل المشاريع المنبرجة في اطار برنامج التنمية المندمج لعمالة انزكان ايت ملول. (تبعا للرسالة العاملة عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020)

ملاحظة:

- شارك العضوان: جامع ايت بابا وسعيد موشان في مناقشة النقطة السابعة كما هو وارد أعلاه، وامتنعا عن التصويت فيما يتعلق بالصيغة للنقطة السابعة، وغادرا القاعة قبل الشروع في التصويت فيما يتعلق بمداولة الوضعية المالية للجماعة مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي وعملية إلغاء اعتمادات.

- اما بخصوص العضو الحسين اعراب فقد امتنع عن التصويت فيما يخص تعديل صيغة النقطة السابعة وغادر بعدها القاعة.

وانفض الاجتماع على الساعة السابعة وخمسة واربعون (19:45) مساء من نفس اليوم.

محمد بكار
رئيس المجلس الجماعي
النائب الأول للرئيس
1^{er} Vice Président
جماعة أيت ملول
Commune d'Ait Melloul

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس

الحسين حريش

النقطة السادسة:

الدراسة والتصويت على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات ميزانية التجهيز.

2973

العرض:

السيد محمد بكار. النائب الأول لرئيس المجلس: علاقة بالنقطة المتعلقة بتغيير البرمجة عقدت لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة اجتماعا في هذا الشأن، وفي هذا الإطار أعطي الكلمة للسيد محمد ايت عدي عضو لجنة المالية لتلاوة تقرير اللجنة على مسامع المجلس نظرا لعدم حضور رئيس لجنة المالية وكذا نائبه، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد ايت عدي، عضو لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة: السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السيدات والسادة أعضاء المجلس، السادة الموظفين، الحضور الكريم. سأتلو على مسامع المجلس الموقر تقريرا بخصوص اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة على الشكل التالي:

تقرير اجتماع لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة:

تبعاً لدعوة رئيس مجلس جماعة ايت ملول عدد 164 بتاريخ 17 يناير 2020 وتهيئاً للدورة العادية لشهر فبراير 2020 وبناء على محضر اجتماع اللجنة بتاريخ 23 يناير 2020، وبناء على محضر اجتماع اللجنة بتاريخ 05 فبراير 2020 الذي اتفق في إطاره على تحديد يوم الخميس 13 فبراير 2020 لعقد اجتماع لدراسة النقط المتبقية والذي تم إرجاؤه إلى يوم الثلاثاء 25 فبراير 2020. استأنفت لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة اجتماعها في هذا الإطار يوم الثلاثاء 25 فبراير 2020 على الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال وذلك بعد مرور ستون دقيقة عن الموعد المحدد للاجتماع كما بنص على ذلك النظام الداخلي للمجلس، بحضور السادة:

هشام بيروك : نائب رئيس اللجنة

محمد ايت عدي : عضو اللجنة

كما حضر عن المصالح الجماعية كل من السادة:

محمد سولي : مدير المصالح

محمد الفارس : رئيس القسم المالي

محمد بلا : رئيس مصلحة الحسابات والميزانية

المصطفى بحري : رئيس مصلحة الممتلكات والشؤون العقارية

احمد شطاط : عن كتابة المجلس

جدول الأعمال:

6- الدراسة والتصويت على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات التجهيز.

7- مداورة الوضعية المالية للجماعة.

8- الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد ازرو.

9- الدراسة والتصويت على برمجة مساهمة المجلس الجماعي لأيت ملول في تمويل المشاريع المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمج لعمالة إنزكان ايت ملول (تبعاً للرسالة العاملة عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020).

النقطة السابعة: مداورة الوضعية المالية للجماعة:

بعد تقديم و شرح الورقة التلخيصية للحصيلة المالية لسنة 2019 ووضعية الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز للسنة المالية 2019 محصورة في 31 دجنبر 2019 كما يتضح ذلك بالوثيقتين المرفقتين بهذا المحضر. و بعد الإحاطة بجميع جوانبها المالية وانعكاسها على ميزانية الجماعة، تم الاتفاق على ما يلي :

2974

- الموافقة بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين على مضمون الوثيقتين المذكورتين المتعلقةتين بالحصيلة المالية لسنة 2019 المرفقتين بهذا المحضر مع تغيير صيغة النقطة المدرجة بجدول أعمال الدورة لتصبح كالتالي:

- دراسة الوضعية المالية لجماعة ايت ملول ببرمجة الفائض المتأتي من الفائض الحقيقي والاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز.

النقطة السادسة: الدراسة والتصويت على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات التجهيز

وبعد المناقشة والتداول في إطار هذه النقطة خلصت اللجنة إلى ما يلي:

- الموافقة بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين على تغيير البرمجة المقترح من طرف مصلحة الحسابات والميزانية كالتالي:

مقترحات تغيير برمجة لدورة فبراير 2020.

بدلاً من:

1 000 000,00 درهم	دفعات لفائدة وزارة التجهيز
2 604 849,89 درهم	دفعات لحساب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
1 366 576,50 درهم	الحقوق والرسوم المرتبطة بشراء العقارات
4 971 426,39 درهم	المجموع:

يقراً:

97 626,39 درهم	الحقوق والرسوم المرتبطة بشراء العقارات في مجال الإدارة العامة
400 000,00 درهم	شراء عتاد واثاث المكتب
60 000,00 درهم	الحقوق والرسوم المرتبطة بالبناءات في مجال الإدارة العامة
1 000 000,00 درهم	شراء شاحنة ضاغطة لجمع النفايات
487 900,00 درهم	مشروع متكامل: خلق منتزه بحج تمرسيط
775 900,00 درهم	مشروع متكامل: أشغال التهيئة الحضرية (الشطر الخامس)
650 000,00 درهم	مصاريف مختلفة
1 500 000,00 درهم	وضع الأعمدة والأسلاك للإنارة العمومية بشوارع محمد الخامس على طول حي تمرسيط وحي ازرو
4 971 426,39 درهم	المجموع:

النقطة الثامنة: لم تتم دراسة النقطة المتعلقة بالثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لإقتناء عقار لإحداث ملعب رياضي بالحج الجديد بازرو.

النقطة التاسعة: وافقت اللجنة بإجماع أعضائها الحاضرين على برمجة مساهمة المجلس الجماعي لأيت ملول في تمويل المشاريع المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمج لعمالة إنزكان ايت ملول موضوع المراسلة العاملة عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020.

وانفض الاجتماع على الساعة الخامسة والنصف من مساء نفس اليوم.

التوقيع: هشام بيروك

نائب رئيس لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة

السيد الوافي العميمي، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، السيد رئيس المنطقة الحضرية، إخواني الأعضاء، الحضور الكريم. كان بالإمكان أن يتم تمكيننا بهذه البرمجة قبل اليوم حتى يكون لنا متسع من الوقت - ثلاثة أيام على الأقل - لدراسة مشروع تغيير البرمجة الموجود بين أيدينا الآن، للتعمق فيها أكثر والبحث حول ما إذا كانت هذه المشاريع المدرجة بالبرمجة تلاءم الوضعية المالية للجماعة وإعداد مقترحاتنا في هذا الصدد. وبالتالي اطلب منكم مستقبلا تدارك هذه المسألة وتزويدنا بالوثائق المتعلقة خصوصا بالمالية وكذا جميع الوثائق ذات الصلة بالنقط المدرجة بجدول أعمال الدورة في الوقت المناسب، حتى تكون لدينا فرصة وإمكانية لتدارسها. وشكرا.

السيد محمد الفرس، عضو المجلس: شكرا سيدي الرئيس، أريد فقط توضيحا حول ما يتعلق ب "دفعات لحساب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية"، وما هي الدواعي التي أتت فيها هذه البرمجة؟ وما هو الهدف من مصاريف مختلفة؟ ذلك أن التغيير يكون عادة من فصل إلى فصل آخر. لكن أن تحدد مصاريف مختلفة هكذا في مبلغ 650.000,00 درهم في البرمجة فماذا يقصد بذلك؟

السيد عبد الله اورغي، النائب الخامس لرئيس المجلس: السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة أعضاء المجلس، السادة الموظفين، الإخوة الحضور الكريم. لدي مقترح بشأن عنوان بالجدول الثاني المتعلق بمقترحات تغيير البرمجة لدورة فبراير 2020 والذي يخص " شراء شاحنة ضاغطة لجميع النفايات " فعوض ذلك اقترح اعتماد العنوان التالي " شراء آليات لجمع النفايات " وشكرا.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: جوابا على التساؤل المطروح من طرف السيد الوافي العميمي المتعلق بالوثائق ذات الصلة بالبرمجة، فإنكم قد استمعتم الآن إلى تقرير لجنة المالية والتي لم تعقد اجتماعها في هذا الإطار إلا يوم 25 فبراير 2020. ويعني ذلك أن هناك إشكالا حقيقيا بخصوص الإجراءات المتعلقة بإعداد الميزانية ووضع اللمسات الأخيرة في حصر الميزانية التي لم تكن رهن الإشارة في الوقت المناسب، وبالتالي فإن تلك الأكرهات خارجة عن إرادتنا كمجلس.

أما بالنسبة ل دفعات لحساب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، فنحن نساهم سنويا بقيمة مالية معينة في الصندوق، لكن الحصص الخاصة بجماعة ايت ملول قد تم أداؤها مع أداء ما بذمتنا بخصوص المشاريع السابقة. وفي المرحلة الثالثة لم يتبين لنا أية مساهمة او قدر مساهمة الجماعة أو أي التزام في هذا الاتجاه. وبالتالي لا يمكننا ترك الاعتمادات جامدة في هذا الفصل المتعلق بدفعات لحساب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية ما دامت الأمور غير واضحة، كما لم يتبين لنا أي إشارات تهم التزامات الجماعة في هذا الإطار. وعليه لا بد من تحويلها والاشتغال بها في مكان آخر.

أما ما يتعلق بمصاريف مختلفة، فالميزانية الجديدة هي التي فتحت لنا هذا الفصل - والحمد لله على ذلك - فسلفا يتم وضع كل اعتماد في مكانه الخاص به، لكن الميزانية الجديدة المحدثة أحدثت هذا الفصل " Rubrique " المتعلق بمصاريف مختلفة، يتم اللجوء إليها عند الحاجة أو في حالة وجود أي طارئ.

وفيما يخص مقترح السيد عبد الله اورغي الذي يهدف إلى تغيير " شراء شاحنة ضاغطة لجمع النفايات " ب " شراء آليات لجمع النفايات " فالأمر يعود إلى المجلس، ولهذا الأخير واسع النظر في الاختيار بين المقترح الأول الهادف إلى شراء شاحنة ضاغطة لجمع النفايات وتحديد المراد من هذا الاعتماد، وبين المقترح الثاني الهادف إلى " شراء آليات لجمع النفايات " وهذا الاختيار سيفسح المجال أمامنا لشراء آليات صغيرة أو شراء هذه الشاحنة الضاغطة نفسها أو ما يفيد مصلحة المدينة في إطار النظافة. وهذا المقترح أراه معقولا. وبالتالي فإن أي اختيار يختاره المجلس لن يطرح أمامنا أي إشكال.

إذن نمر إلى التصويت على مقترحات تغيير البرمجة مع تعديل " شراء شاحنة ضاغطة لجمع النفايات " ب " شراء آليات لجمع النفايات.

المتعلق ب: الدراسة والتصويت على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات ميزانية التجهيز.

إن مجلس جماعة أيت ملول في إطار جلسته العلنية في إطار تمديد الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 04 رجب 1441 هـ الموافق ل 28 فبراير 2020:

2976

و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبناء على القرار رقم 2020/17 بتاريخ 20 فبراير 2020 القاضي بتمديد مدة الدورة العادية لشهر فبراير 2020.

وبعد دراسة المجلس للنقطة السادسة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات ميزانية التجهيز؛
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وحسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: واحد وعشرون (21) عضوا.
 - عدد الأصوات المعبر عنها: واحد وعشرون (21) صوتا.
 - عدد الأعضاء الموافقين: واحد وعشرون (21) عضوا وهم السيدات والسادة :
- | | | | | |
|--------------------|--------------------|-----------------|-----------------|------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد ايت عدي | 4. نعيمة الفرح | 5. عبدالله اورغي |
| 6. جميلة المصنق | 7. عبدالعالي ازنكض | 8. لطيفة أرفاك | 9. حناد امزال | 10. خالد بوحديو |
| 11. ابراهيم الدباغ | 12. ابراهيم جنخار | 13. محمد لعيوبي | 14. الحسن زكورا | 15. الحسين جلاوي |
| 16. محمد كوريزيم | 17. انسين اعراب | 18. محمد الفرس | 19. سعيد موشان | 20. عادل المرابط |
| 21. الوافي لعميمي | | | | |

▪ عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.

▪ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا احد.

يقرر مايلي:

وأفق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، خلال الجلسة العلنية لاستكمال اشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2020 (تمديد مدة الدورة العادية) المنعقدة يوم الجمعة 04 رجب 1441 هـ (الموافق ل 28 فبراير 2020 م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر ايت ملول، على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات ميزانية التجهيز كالاتي:

بدلا من :

دفعات لفائدة وزارة التجهيز	1 000 000,00 درهم
دفعات لحساب المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	2 604 849,89 درهم
الحقوق والرسوم المرتبطة بشراء العقارات	1 366 576,50 درهم
المجموع:	4 971 426,39 درهم

يقرا :

الحقوق والرسوم المرتبطة بشراء العقارات في مجال الإدارة العامة	97 626,39 درهم
شراء عتاد واثاث المكتب	400 000,00 درهم
الحقوق والرسوم المرتبطة بالبناءات في مجال الإدارة العامة	60 000,00 درهم
شراء اليات لجمع النفايات	1 000 000,00 درهم
مشروع متكامل : خلق منتزه بحج تمرسيط	487 900,00 درهم

مشروع متكامل: أشغال التهيئة الحضرية (الشرط الخامس)	900,00 / 5 درهم
مصاريف مختلفة	650 000,00 درهم
وضع الأعمدة والأسلاك للإنارة العمومية بشارع محمد الخامس على طول حي تمرسينط وحي ازرو	1 500 000,00 درهم
المجموع:	4 971 426,39 درهم

2977

رئيس المجلس
محمد بكار
 Mohamed BEKAR
 نائب الأول للرئيس
 1^{er} Vice Président
 جماعة أيت ملول
 Commune d'Ait Melloul
 محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس

الحسين حريش

النقطة السابعة:

مداينة الوضية المالية للجماعة.

2978

العرض:

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس : علاقة بالنقطة المتعلقة بدراسة الوضية المالية للجماعة فإننا في الحقيقة وجهنا دعوة إلى السيد قايب قباضة ايت ملول لحضور أشغال هذه الدورة، لمناقشة و تدارس الميزانية، والإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة من قبل السادة أعضاء المجلس حول تصوراتهم للميزانية: و تطورها، مكان الضعف و الخلل و الاكراهات . باعتبار القايب عنصر مهم في المدينة. و لا يمكن لنا وضع الميزانية دون أن يمدنا بمقترحاته و آرائه. و كنا نود أن نناقش هذه الأمور بشكل مفصل، لكن يبدو أنه غير حاضر و لم يرسل أي ممثل ينوب عنه في هذا الأمر، كما أنه لم يقدم لنا أي اعتذار عن هذا الغياب. و اذكر السادة أعضاء المجلس المحترمين ان اللجنة المالية اقترحت إجراء تعديل على صيغة النقطة السابعة باعتماد الصيغة الآتية التي هي " دراسة الوضية المالية للجماعة ايت ملول مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي و الاعتمادات الملغاة بميزانية التجهيز" عوض الصيغة المدرجة بجدول الأعمال التي هي: " مداينة الوضية المالية للجماعة "

المناقشة:

السيد سعيد موشان، عضو المجلس: ف فيما يتعلق بهذه المسألة فان إجراء التعديل بهذه الصيغة سيجعلنا أمام نقطتين: الأولى هي مداينة الوضية المالية للجماعة و الثانية فتخص برمجة الفائض الحقيقي. و بالتالي فإننا سنكون مقبلين على تغيير جدول الأعمال. و أرى أنه ليس من حقنا ذلك. و أتساءل عن ذلك؟

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، إن دراسة الوضية المالية للجماعة ليست هي البرمجة و لا علاقة لها بهذه الأخيرة. فإدراج مداينة الوضية المالية ضمن جدول أعمال هذه الدورة فهي بادرة مستحسنة، و حتى الرأي العام الملولي من حقه الاطلاع على الوضية المالية للجماعة. و نحن كمستشارين لدينا شغف كبير لمناقشة الوضية المالية للجماعة نظرا لأهميتها القصوى، و سنخرج في هذا الإطار بتوصيات و اقتراحات تهم تنمية و دعم و تحسين المالية المحلية. ذلك ان دراسة الوضية المالية للجماعة كما أسلفت ليست هي البرمجة. فهذه الأخيرة ليست الا نقطة خاصة بميزانية التجهيز و ليست لها علاقة بالمالية المحلية. و نحن نريد الحديث عن المداخيل و المصاريف، و عن مالية الجماعة في إطارها الشمولي. و لا يجب الخلط بين الأمرين. و حتى جدول الأعمال فما دام قد صودق عليه في إطار المراقبة الإدارية. فيجب ان يبقى في إطار الصيغة التي تم بها إرساله إلى السادة أعضاء المجلس. و شكرا.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: شكرا للسيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة المستشارين، السادة الموظفين، الحضور الكريم. أنا أسير في الشق الذي اقترحه الإخوان المتدخلين. فعلا فإننا اليوم مستعدون لدراسة الوضية المالية للجماعة من جميع جوانبها لكننا نتفاجأ في هذا الإطار بان هناك برمجة. و ليست لدينا أي معطيات قبلية حولها. فمن المستحسن أن نترك البرمجة إلى دورة أخرى، و الاكتفاء بمداينة الوضية المالية للجماعة فقط. و شكرا.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: اذكر الأخ عادل المرابط أن مسألة إجراء تعديل على صيغة النقطة كان من اقتراح اللجنة المالية أثناء دراستها للوضعية المالية خلال اجتماعها الأخير، و الذي استمغتم إلى تقرير حوله قبل قليل في هذا الإطار.

السيد محمد لعويبي، عضو المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة الأعضاء المحترمين.

إن قضية استدعاء القايض وعدم حضوره وعدم اعتذاره أريد أن اسجل فيها موقفاً، ويجب علينا الانبياه، فهذه البلاد تحكمها قوانين. والمجالس المنتخبة وجدت لأن تؤدي دوراً مهماً في حياة المواطن. وبالتالي فعلى هذه المجالس أن تنتبه شيئاً ما. فهذه مؤسسة منتخبة، وأن اعتبار مسألة الحضور مسألة زائدة، وأن يحضر المدعو للاجتماع متى أراد أو يغيب متى أعجبه ذلك. وأن يعتذر أو لا يعتذر عن الحضور فذلك غير مقبول، فنحن لسنا زائدين هنا. فهذه أمور أساسية تتوقف عليها مصلحة المواطنين. فمن استدعيته فمن حقنا أن نسأله و نناقش معه حول الأمور التي تدخل في اختصاصه. فساكنة المدينة هي التي صوتت علينا، وبالتالي فبالنسبة لي فإن مثل هذا الأمر المتعلق بالغياب بدون اعتذار، فهي مسألة تطرح العديد من التساؤلات. وبالتالي فالبلاد لا يمكن أن تسير على هذا الشكل. فيجب على كل واحد أن يتحمل مسؤوليته، وكل واحد منا مساءل أمام القانون. فكان من الأحرى للقايض بعد استدعائه الحضور للإجابة على تساؤلات السادة أعضاء المجلس بخصوص الوضعية المالية للجماعة. وشكراً سيدي الرئيس.

2979

السيد محند سولي، مدير المصالح الجماعية: شكراً السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، السادة أعضاء المجلس. إن أسباب نزول النقطة السابعة بصيغتها المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة، راجعة إلى أنه قبل 14 يناير كانت الوضعية المالية غير واضحة واستمر ذلك إلى غاية 25 فبراير 2020. وبالتالي لم تتمكن من معرفة ما إذا كان لدينا عجز أو فائض في إطار الميزانية. وبالتالي ارتأى المكتب بعد وضع جدول الأعمال بتاريخ 14 يناير 2020 أن يضع نقطة تخص "دراسة الوضعية المالية للجماعة" للأسباب المذكورة أعلاه. إضافة إلى أن اللجنة المالية بعد توفرها على المعطيات المالية ولاحظت وجود فائض، اقترحت تعديل النقطة السابعة لتصبح "دراسة الوضعية المالية مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي والاعتمادات الملغاة" هذا فقط للإيضاح. أما ما يخص هذه الصيغة، فقد أدرجت بهذا الشكل لأن الوضعية المالية لم تكن معروفة قبل 14 يناير 2020، كما أن هذا التاريخ هو آخر أجل طبقاً للقانون 113.14 لإرسال جدول الأعمال إلى السيد عامل عمالة انزكان ايت ملول.

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: إذن نظراً للاعتبارات المذكورة، فيجب أن تكون الصيغة هي: "مدرسة الوضعية المالية للجماعة مع برمجة الفائض". ويجب الإشارة كذلك إلى أن النقطة السابعة اجري عليها تعديلاً وتمت صياغتها كما هو مذكور بالمقترح الجديد.

السيد سعيد موشان، عضو المجلس: لا يمكن التداول في أي نقطة غير مدرجة بجدول الأعمال تحت طائلة البطلان. فهذه النقطة غير مدرجة بجدول الأعمال سابقاً. فهناك مساطر تخضع إليها المصادقة على جداول أعمال الدورات. فهل يمكن أن يتم التداول في نقطة لم تتم المصادقة عليها من طرف السلطات التي لها مهمة المراقبة الإدارية؟ وبالتالي فانا أظن أن هذا الإجراء سيخلق لنا مشكلاً. واقترح إرجاؤها أو إرسال مراسلة للتداول فيها لاحقاً.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: على أي - أقول للأخ سعيد موشان- بان هذه المقترحات جاءت بها لجنة المالية، ويجب علينا أن نعرضها عليكم قصد الدرس والنقاش والتصويت عليها أما أن نأخذها أم لا فذلك أمر آخرهم المجلس.

السيد الحسين حريش، كاتب المجلس: شكراً السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة المحترم. أنا اتفق مع الكلام الذي جاء به السيد سعيد موشان. فالنقطة لم تدرج بجدول أعمال الدورة. لكن جرت العادة أننا في العديد من المرات قمنا بإجراء تعديلات على صيغ بعض عناوين نقط جدول الأعمال. كما أن تخوف سعيد موشان هو تخوف من بطلان المقرر وهو تخوف معقول. لكن في نهاية المطاف فسواء لم نقم بالتعديل فسنعرض ذلك في الدورة الاستثنائية، وسواء صادقنا على مقرر مع التعديل وخضع للبطلان، فسوف نعقد دورة استثنائية وسندرج فيها هذه النقطة كذلك. وبالتالي وريحا للوقت سنناقش النقطة المتعلقة بمدرسة الوضعية المالية للجماعة مع برمجة الفائض. وفي حالة ما أبطلت السلطات المراقبة المقرر، فإننا مقبلين على دورة استثنائية سنعالج فيها هذا الموضوع. ولا اعتقد أن هناك مسألة استثنائية كبيرة

تستدعي إبطال هذا المقرر. ولا ينبغي علينا التفكير محل الطرف الآخر وأن نقرر مكانه. وبالتالي فالمجلس سيد نفسه. وهذا النقاش الذي نحن بصده الآن سوف يدون بمحضر الدورة، وسوف تطلع عليه سلطات المراقبة ولها واسع النظر. إذن ربما للوقت، لنناقش هذه النقطة ونرسل المقرر في الأجل القانوني إلى السلطات الإقليمية، فإذا أشرت عليه فذلك أمر جيد، وإذا لم تؤثر عليه فسيكون لدينا آنذاك متسع من الوقت لعقد دورة استثنائية لهذا الغرض.

2980

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: إذن لنصادق على تعديل عنوان النقطة السابعة كالتالي: "مدرسة الوضعية المالية للجماعة مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي وعملية إلغاء اعتمادات".

السيد جامع آيت بابا، عضو المجلس: أشير في هذا الإطار انه عادة ما تدرج نقطة البرمجة خلال الدورة العادية لشهر فبراير وهذه مسألة معمول بها. وبالتالي فالإشكال المطروح هو انه لا يمكن ربط نقطة البرمجة بنقطة أخرى. وبإقدامنا على هذا فكأننا نقول للناس بأن يبطلوا لنا هذا العمل في حين أن بإمكاننا تصحيحه. فعلاقة بالبرمجة، فما دمنا لم نعرف بأن هناك فائض أو عجز في الميزانية فلا يجب علينا ببرمجة الفائض كنقطة إلزامية خلال هذه الدورة. ولنفرض مثلا أن لدينا فائضا، فهل إلزامي علينا إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال دورة فبراير أم لا؟ أجب بأنه إلزامي علينا إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال دورة فبراير، وستكون تسمية / صيغة هذه النقطة هي: برمجة الفائض الحقيقي للسنة المالية 2019. وهذه صيغة معترف بها ومعمول بها ولا يمكن ربطها بموضوع آخر وعليه أتساءل هل بإمكاننا إضافة نقطة أخرى بجدول الأعمال حاليا؟ إن الأمر غير ممكن، كما انه لا يمكن ربط البرمجة بنقطة أخرى مدرجة بجدول الأعمال وعليه اقترح إرجاء هذه البرمجة إلى دورة استثنائية تعقد خلال شهر مارس لهذا الغرض، وذلك لا يطرح أي إشكال.

أما الآن فقد تم ربط البرمجة بمدارسة الوضعية المالية وهذا الأمر غير موجود، ولم يسبق لنا كمجلس أن تداولنا في نقطة البرمجة مع مسألة أخرى أو مع موضوع آخر. وهذه المسألة فيها ملاحظة ويجب تحديد المسؤوليات في هذا الإطار. فنحن مجلس منتخب. فما هي الأسباب التي أدت بنا إلى الوقوع في هذا الخطأ؟ فنحن أمام مشكل قانوني سيتسبب في هدر للزمن التنموي وبالتالي فمن هو المسؤول عن هذه النقطة؟

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: إذا سمحت لي - الأخ جامع آيت بابا - نحن هنا لا نناقش الأسباب فنحن نريد أن نناقش النقطة والتقيد بها دون الخروج عن إطارها حتى لا تسقط في مسألة هي في حد ذاتها غير مبرمجة لدينا في هذا الاجتماع. ومن المسؤول عن التأخير أو شيئا من هذا القبيل، فتلك مسألة أخرى من الممكن أن نخصص لها نقطة أخرى ونناقشها في محطة أخرى. فنحن استدعينا السيد القابض للحضور معنا في أشغال هذه الدورة للتداول حول الوضعية المالية للجماعة باعتباره رئيسا للقباضة. وفي الحقيقة إن ما وصلت إليه الجماعة ومالياتها في نهاية المطاف هي بسبب نتائج العمل والمجهودات المبذولة من طرف الجماعة والقابض على حد سواء إلا أننا كنا نريد أن نعرف بعض المسائل المتعلقة بالميزانية: التأخر، مكانم الخلل/ الضعيف، مكانم القوة، التطور، بغض النظر عن من المسؤول وما إلى ذلك؟

السيد جامع آيت بابا، عضو المجلس: لحد الآن لم نعرف من هو المسؤول؟ ونحن كمستشارين نطرح سؤالا حول من هو المسؤول؟

السيد الحسين حريش، كاتب المجلس: إن اللجنة المالية معروفة، ومعروف رئيسها وأعضاؤها واختصاصاتها الخ. انعقدت هذه اللجنة واقترحت علينا كمجلس توصية تهم تعديل عنوان هذه النقطة. ونحن كمجلس لا بد لنا أن نبت في هذا المقترح/ التعديل. فالإخوان الذين رفضوا التعديل كانوا متخوفين من إبطال المقرر. وإبطال هذا الأخير هو نتيجة مثلها مثل التأجيل. فإذا أبطال المقرر أو أجلت النقطة فنحن مقبلون في جميع الأحوال على دورة استثنائية خلال شهر مارس المقبل. إلا أن هناك احتمال ثالث هو أن سلطات المراقبة بإمكانها أن تتفهم هذا التعديل ويحضى بالقبول. وليس الأمر

يرجع إلى أننا لم نقم قط بمثل هذا العمل وبالتالي فإنه غير ممكن القيام به. فكل مسألة لم يمنعها القانون فهي تلقائياً نبيحها، فالغير مقبول والغير معقول، هو أن ندرج نقطة جديدة بجدول الأعمال، أي سطر جديد كأن نضيف النقطة العاشرة مثلاً إلى هذه النقط التسعة المدرجة بجدول أعمال هذه الدورة. فهذا غير ممكن. وحتى سلطات المراقبة لم نترك لها المجال - الوقت - لقبول المقرر. وفي اعتقادي وحتى لا نطيل النقاش، اقترح أن نسير في اتجاه المصادقة على مقترح التعديل الذي تقدمت به لجنة المالية وإخضاع توصيتها إلى التصويت. فإذا وافق عليها المجلس فلنعتدها، وإذا لم يقبلها فنناقش آنذاك النقطة المتعلقة بمدارسة الوضعية المالية للجماعة.

2981

السيد سعيد موشان، عضو المجلس: هناك حل (تخرجاً) لهذه المسألة تتمثل في ترك عنوان النقطة كما هو "مدارسة الوضعية المالية للجماعة" مع ذكر أسباب نزول عدم ادراج البرمجة ضمن جدول أعمال هذه الدورة والتمثلة في ان الوضعية المالية أثناء وضع جدول الأعمال غير واضحة، ولم يتبين لنا بأننا نتوفر على فائض ام عجز. وسأطرح سؤالاً في هذا الباب على السيد محند سولي مدير المصالح الجماعية كالتالي: هل يمكن إعداد مذكرة تقديمية نوضح فيها بان المجلس تداول في النقطة المتعلقة بمدارسة الوضعية المالية للجماعة، وبعد المدارسة نتج أو تبين أن هناك فائض سيتم برمجته. وعليه فإننا بذلك لم نقم بأي زيادة على جدول الأعمال.

السيد محند سولي، مدير المصالح الجماعية: لم تتم إضافة اي نقطة إلى جدول الأعمال ولم تكن هناك اي زيادة على هذا المستوى.

السيد سعيد موشان عضو المجلس: لقد قمت بتغييره.

السيد محند سولي مدير المصالح الجماعية: من حق المجلس إجراء تعديلات على جدول الأعمال بإدخال تعديلات على احدى النقط المدرجة سابقاً.

السيد سعيد موشان، عضو المجلس: هناك مساطر تنظم هذا المجال، فلماذا ندخل في هذه المتاهات؟ فلماذا لا نترك هذه النقطة ثم نبرمج، فإذا تم قبولها فتبارك الله، وستكون بذلك قد اجتهدنا، وإذا لم يتم قبولها فهناك دورة استثنائية مرتقبة ندرج بجدول أعمالها هذه النقطة.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: هذه النقطة - سيدي الرئيس - واضحة، فالمجلس في الأول لم يعرف بان لديه فائضاً حقيقياً، وتبين في الأخير أن لديه فائض حقيقي. وبالتالي علينا أن نسير في اتجاه مدارسة النقطة المتعلقة بالوضعية المالية للجماعة، ونترك نقطة البرمجة إلى حين انعقاد الدورة الاستثنائية ونناقش البرمجة آنذاك ونستمع إلى جميع الأفكار. فما المشكل في ذلك؟ وما هو السبب الذي يجعلنا متسرعين حتى نضيف نقطة أخرى في إطار السطر الثاني من نقطة بجدول الأعمال ونقول بأننا عدلنا نقطة؟ والواقع أننا أمام إضافة نقطة أخرى غير موجودة بجدول الأعمال.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: إن الأمر لا يتعلق بإضافة نقطة بجدول الأعمال، وإنما بإجراء تعديل على نقطة مدرجة بجدول الأعمال.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس: إن مدارسة الوضعية المالية للجماعة هي النقطة المدرجة بجدول الأعمال. وتبين انه خلال دورة فبراير لم تدرج النقطة المتعلقة بالبرمجة إما سهواً أو لم تكن عارفين. المهم أنها نقطة غير موجودة بجدول الأعمال. ونحن نريد ان نضيفها بجدول الأعمال. وكأننا نتحايل على نقط جدول الأعمال. فالنقطة هي دراسة الوضعية المالية للجماعة. ونحن أضفنا لها "مع برمجة الفائض" وهذا يعني أننا قمنا بزيادة نقطة. وبالتالي يجب علينا مناقشة الوضعية المالية للجماعة. وإذا توفر لدينا إن شاء الله فائضاً حقيقياً نعقد دورة استثنائية لهذا الغرض. وشكراً.

السيد عبد العالي ازتكض، النائب السابع لرئيس المجلس: علاقة بالتغيير، فقد سبق لهذا المجلس أن قام بتعديل نقطة مدرجة بجدول الأعمال خلال الدورة السابقة التي تهم ملتصق من اجل فتح واجهة بحرية وضم المجال الغابوي

المزار لجماعة ايت ملول. ونفس الشيء ستقوم به اليوم خلال هذه الدورة. وبالتالي فلا داعي للأخذ والرد في هذا الباب. وليخضع المقترح للتصويت وللمجلس الموقر واسع النظر في اتخاذ ما يراه مناسباً.

2982

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: نحن لا نريد أن نكون خصماً وحكماً في ان واحد. نحن سنشتغل كما العادة، وكما كان الأمر في السابق أثناء إقدامنا على إجراء تعديلات حول العديد من النقاط بجدول أعمال الدورات الماضية. فإذا تم قبول هذا التعديل فإن الأمور قد مرت بشكل سليم كما نريده. وإذا لم يتم قبول هذا التعديل نعود من جديد للتداول حول الموضوع في اطار دورة استثنائية مقبلة بشكل طبيعي.

ونمرآذن إلى التصويت على التعديل المقترح من طرف اللجنة المالية بالصيغة التالية:

"مدارسة الوضعية المالية لجماعة ايت ملول مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي و عملية إلغاء اعتمادات".

2983

المتعلق ب: تعديل الصيغة من : مدارس الوضعية المالية

الى الصيغة التالية: مدارس الوضعية المالية لجماعة ايت ملول مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي وعملية إلغاء اعتمادات.

إن مجلس جماعة أيت ملول في إطار جلسته العلنية في إطار تمديد الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 04 رجب 1441 هـ الموافق ل 28 فبراير 2020؛
و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛
وبناء على القرار رقم 2020/17 بتاريخ 20 فبراير 2020 القاضي بتمديد مدة الدورة العادية لشهر فبراير 2020؛
وبعد دراسة المجلس للنقطة السادسة المتعلقة بالدراسة والتصويت على تعديل صيغة النقطة؛
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات ؛
وحسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: واحد وعشرون (21) عضوا.
- | | | | | |
|--------------------|------------------|-------------------|------------------|------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد ايت عدي | 4. نعيمة الفرخ | 5. عبدالله اورغي |
| 6. عبدالعالي ازنكض | 7. لطيفة ارفاك | 8. ابراهيم الدباغ | 9. ابراهيم جنخار | 10. محمد همام |
| 11. خالد بوجحو | 12. حماد امزال | 13. محمد كوريزيم | 14. محمد لعبوي | 15. الحسن زكورا |
| 16. الوافي لعميمي | 17. الحسين اعراب | 18. محمد الفرس | 19. سعيد موشان | 20. عادل المرابط |
| 21. جامع ايت بابا | | | | |

■ عدد الأصوات المعبر عنها: خمسة عشر (15) صوتا.

■ عدد الأعضاء الموافقين: خمسة عشر (15) عضوا وهم السيدات والسادة :

- | | | | | |
|--------------------|----------------|-------------------|------------------|------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد ايت عدي | 4. نعيمة الفرخ | 5. عبدالله اورغي |
| 6. عبدالعالي ازنكض | 7. لطيفة ارفاك | 8. ابراهيم الدباغ | 9. ابراهيم جنخار | 10. محمد همام |
| 11. خالد بوجحو | 12. حماد امزال | 13. محمد كوريزيم | 14. محمد لعبوي | 15. الحسن زكورا |

■ عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.

■ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (06) وهم السادة:

- | | | | | | |
|---------------|-----------------|------------------|------------------|-----------------|---------------|
| 1. سعيد موشان | 2. عادل المرابط | 3. جامع ايت بابا | 4. الوافي لعميمي | 5. الحسين اعراب | 6. محمد الفرس |
|---------------|-----------------|------------------|------------------|-----------------|---------------|

يقرر مايلي:

وافق مجلس جماعة ايت ملول بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، خلال الجلسة العلنية لاستكمال اشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2020 (تمديد مدة الدورة العادية) المنعقدة يوم الجمعة 04 رجب 1441 هـ (الموافق ل 28 فبراير 2020م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك اوعمر ايت ملول، على تعديل الصيغة من : مدارس الوضعية المالية الى الصيغة التالية: مدارس الوضعية المالية لجماعة ايت ملول مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي وعملية إلغاء اعتمادات.

محمد بكار
رئيس المجلس
النائب الأول للرئيس
1° Vice Président
جماعة ايت ملول
Commune d'Ait Melloul

كاتب المجلس

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

الحسين حريش

النقطة السابعة: (بعد تعديل النقطة)

مدا رسة الوضعية المالية لجماعة ايت ملول مع برمجة الفائض المتأني

2984

من الفائض الحقيقي وعملية إلغاء اعتمادات .

العرض:

السيد محمد بكار. النائب الأول لرئيس المجلس: في إطار هذه النقطة أعطي الكلمة للسيد النائب المكلف بالمالية لإلقاء عرض مفصل حول تطور الوضعية المالية لجماعة ايت ملول فليتفضل مشكوراً.

السيد محمد ايت عدي، النائب الثاني لرئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس المجلس، السيد رئيس الدائرة، السادة أعضاء وعضوات المجلس، السادة الموظفين، الحضور الكريم.

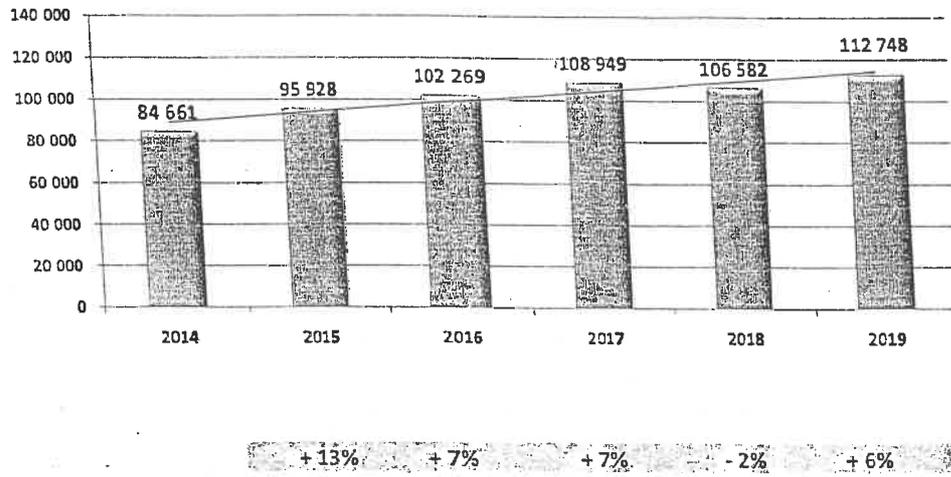
إن هذا العرض يتعلق بالوضعية المالية لميزانية جماعة ايت ملول وتطورها منذ سنة 2014 حتى سنة 2019. وهذا اللقاء الذي كان مبرمج ان يحضر فيه السيد القا بوض كان الهدف منه بالخصوص مناقشة الباقي استخلاصه، ذلك أن هذا الأخير هو الذي يؤرق جميع الجماعات على الصعيد الوطني بصفة عامة ومنها جماعة ايت ملول. اما بالنسبة لتطور ميزانية جماعة ايت ملول فهي - كما تلاحظون على الشاشة - كما يلي :



تطور ميزانية الجماعة من سنة 2014 الى
2019

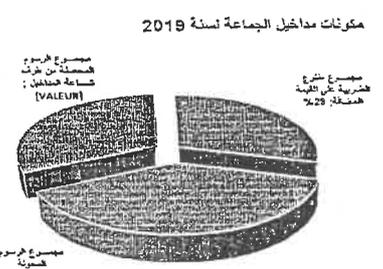
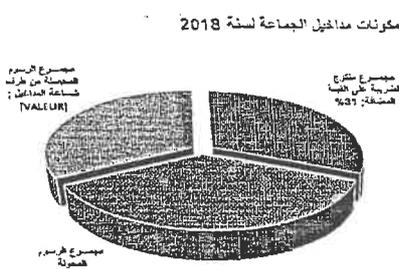
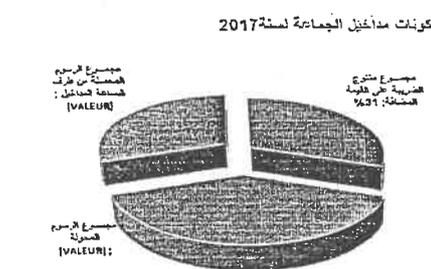
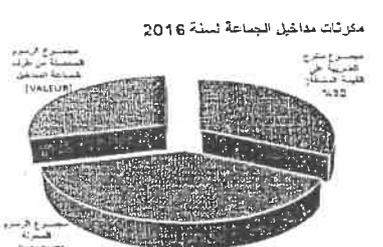
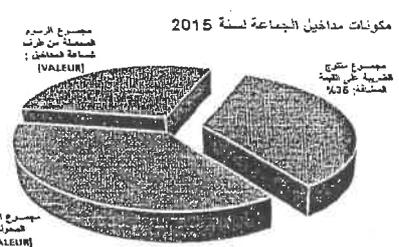
2085

المدخلات المقبوضة KDHS

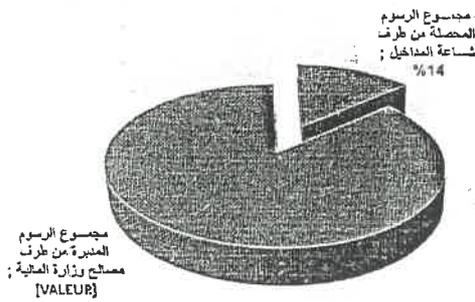


تطور مكونات ميزانية الجامعة من سنة 2014 الى سنة 2019

السنة	المجموع	%	السنة	المجموع	%	السنة	المجموع	%	السنة	المجموع	%			
2019	112 747	100%	2018	106 591	100%	2017	108 596	100%	2016	102 287	100%	2015	95 928	100%
29%	33 174	31%	33 174	31%	33 174	32%	33 174	35%	33 174	39%	32 843	34%	31 090	
38%	43 390	36%	38 358	39%	42 700	39%	39 617	37%	35 397	37%	31 090	32%	30 728	
32%	36 196	33%	35 062	30%	32 725	29%	29 500	29%	27 360	24%	20 728	21%	20 728	
100%	112 747	100%	106 591	100%	108 596	100%	102 287	100%	95 928	100%	84 661	100%	84 661	

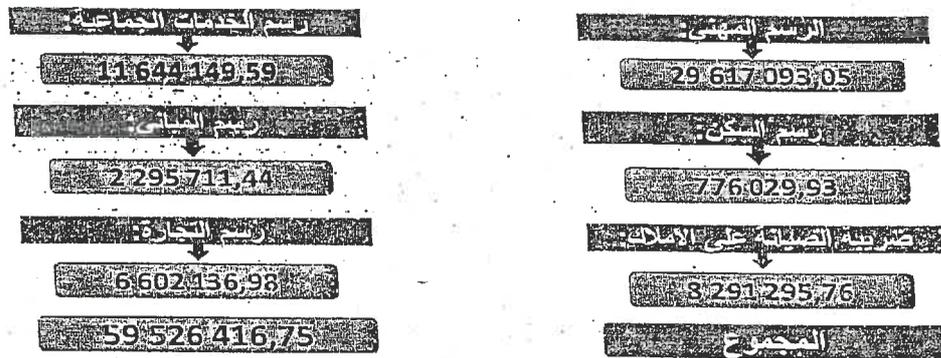


الباقى استخلاصه من مجموع المداخيل 2986

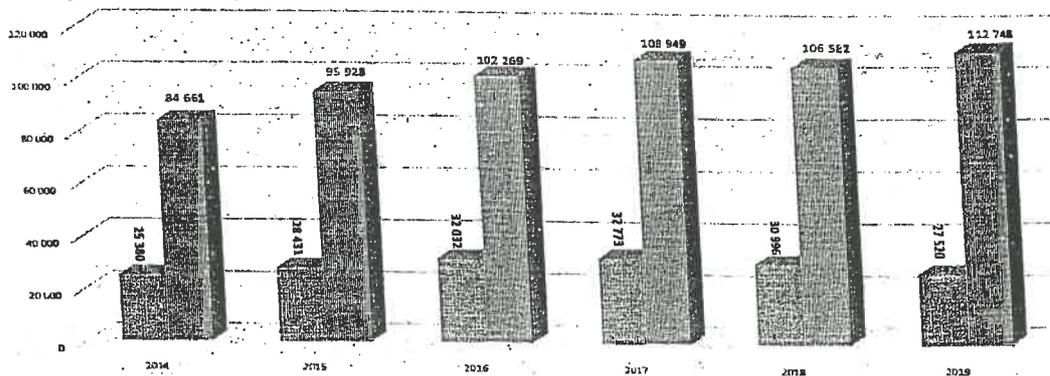


نسبة الباقي استخلاصه	نسبة الباقي استخلاصه	الباقي
14%	9 403	مجموع الرسوم المحصلة من طرف مصالح المداخيل
86%	59 226	مجموع الرسوم المحصلة من طرف مصالح وزارة المالية
100%	68 630	مجموع المداخيل

الباقى استخلاصه من المداخيل المحولة

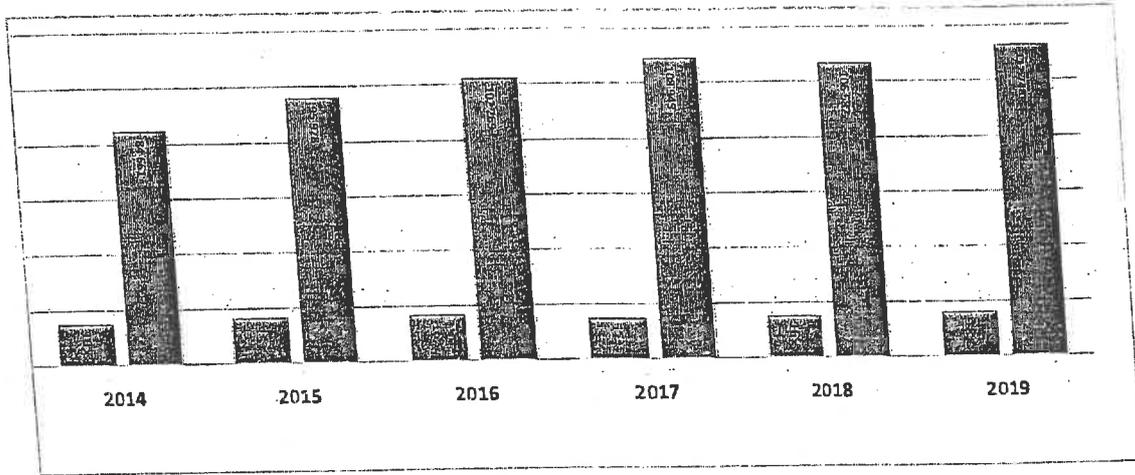


تطور الفائض الإجمالي من 2014 الى 2019

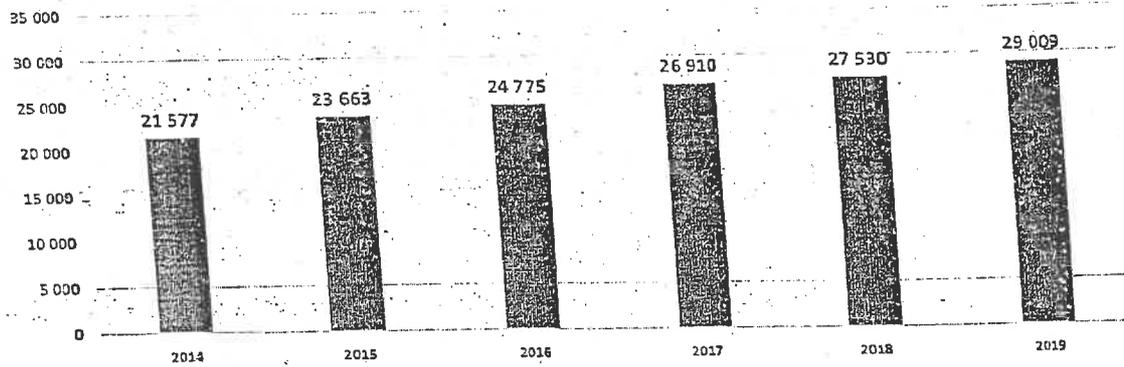


2987

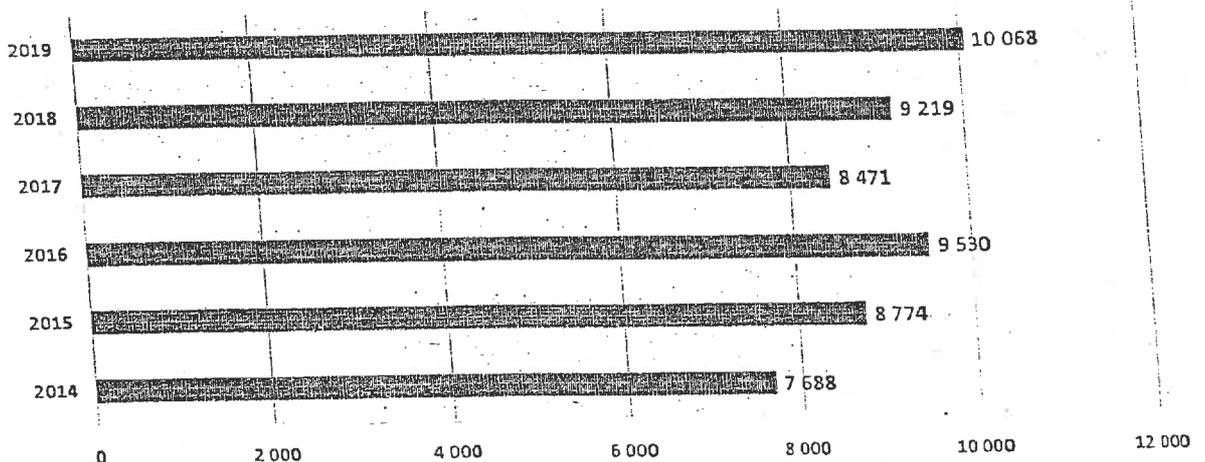
نسبة سداد الدين / المداخيل



تطور نفقات الموظفين من سنة 2014 الى سنة 2019

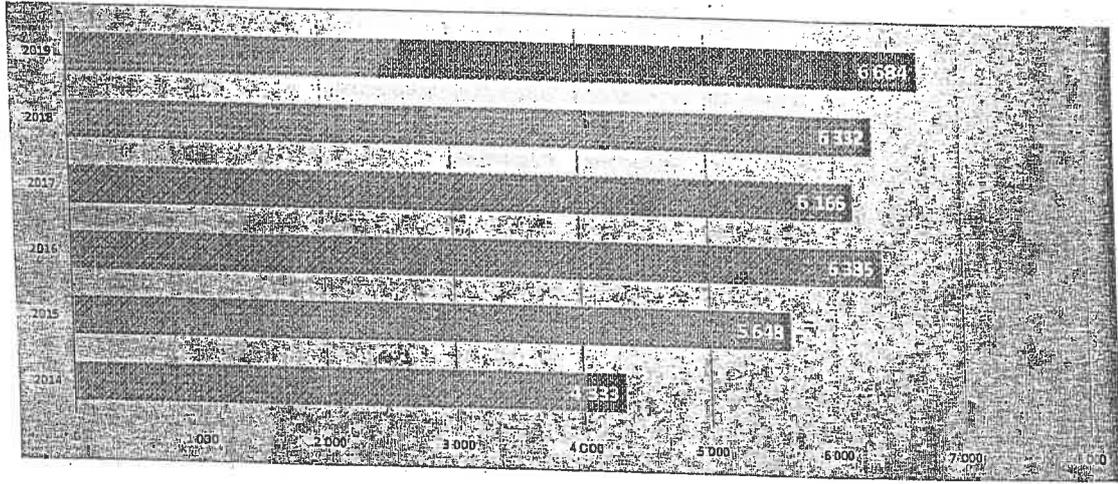


تطور أصل الدين من سنة 2014 الى سنة 2019

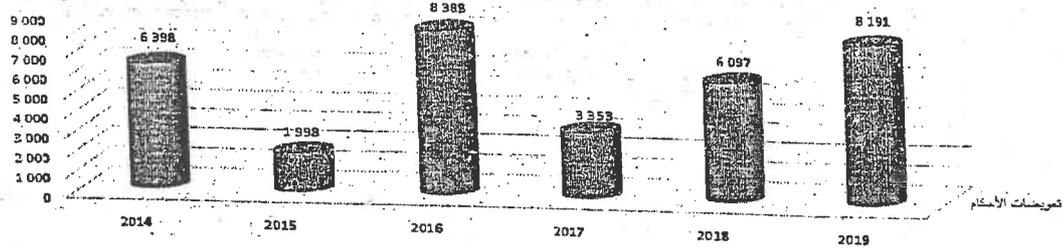


تطور نفقات الأعوان العرضيين من سنة 2014 الى سنة 2019

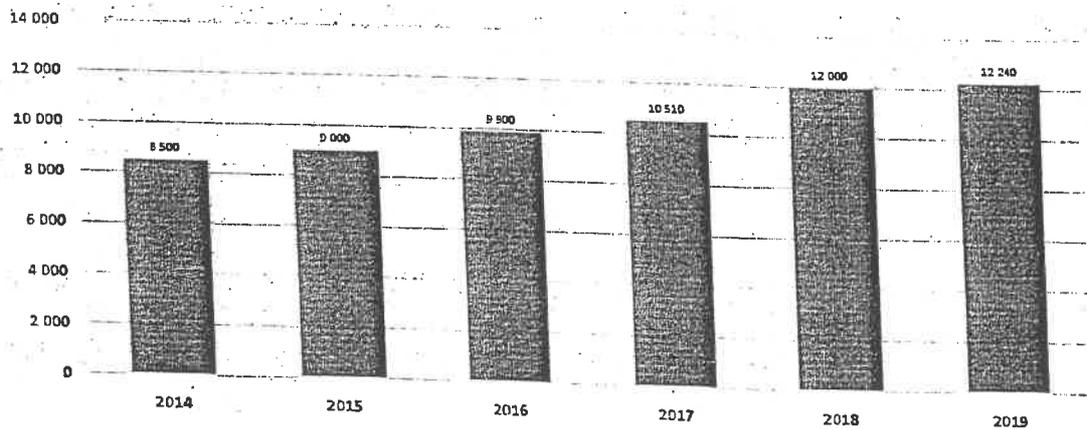
2019



تطور تعويضات الأحكام من سنة 2014 الى سنة 2019

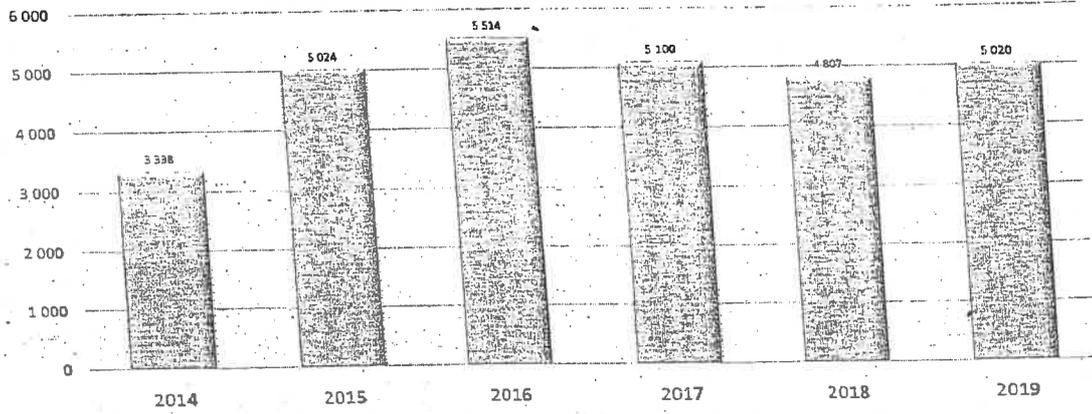


تطور نفقات الإنارة العمومية من سنة 2014 الى سنة 2019

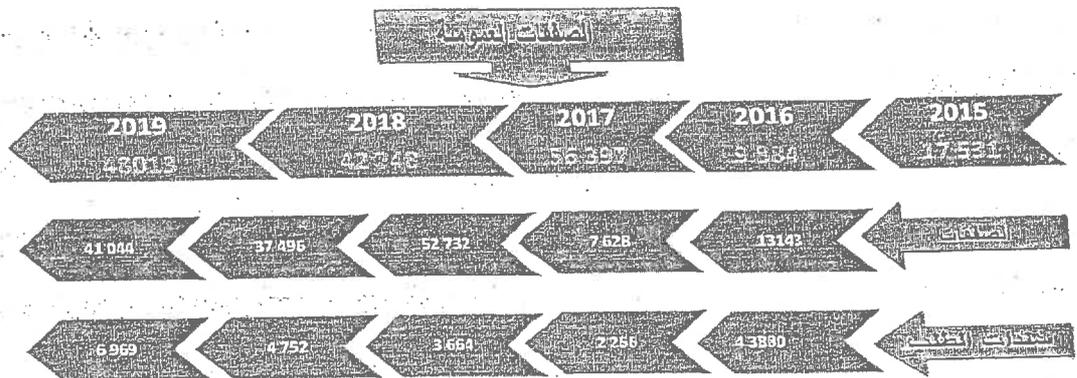
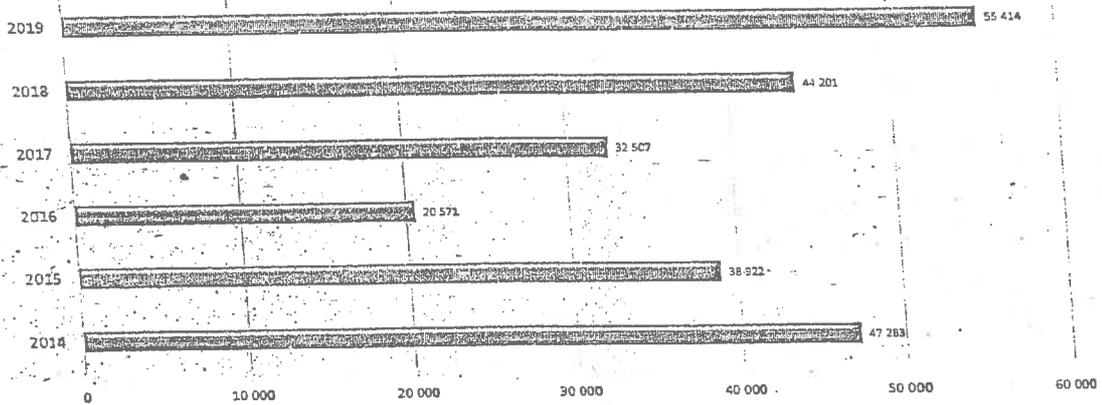


تطور الدعم العمومي من سنة 2014 الى سنة 2019

2989



مصاريف ميزانية التجهيز



إذن، هذه بعجالة خلاصة للوضعية المالية للجماعة و نحن مستعدون للمناقشة. و شكرا على حسن الإصغاء و السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2990

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: شكرا للأخ محمد ايت عدي، شكرا للإخوان الحضور و الآن لكم الكلمة. و افتح في هذا الإطار باب المناقشة.

المناقشة:

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: شكرا للسيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة، الإخوان المستشارين، الإخوان الموظفين، الحضور الكريم.

أولا اشكر هذه المبادرة المتمثلة في إدراج هذه النقطة بجدول أعمال هذه الدورة لأنها نقطة مهمة و مهمة جدا، باعتبار أن الميزانية هي الآلية الأساسية للتنمية الترابية. و بذلك فإن هذه النقطة لابد أن تحظى باهتمام خاص بالنسبة للسيد الرئيس و خاصة أعضاء المكتب. و كذلك فإن جميع الملاحظات التي سنثيرها فهي مهمة و أساسية. علما أننا أثناء وضع الميزانية خلال شهر أكتوبر 2019 أثرنا ملاحظات جد مهمة في وضع الميزانية و أساسية كذلك في مالية جماعة ايت ملول. فمن خلال العرض الذي قدمه السيد محمد ايت عدي - و نشكره على ذلك - لابد أن نقف على مجموعة من النقاط التي تعتبر مناقشتها أمرا ضروريا. و كان بالأحرى - و هذا اقتراح - أن نعمل على تنظيم يوم دراسي لمدارسة ميزانية جماعة ايت ملول. لأن هذا اليوم الدراسي لابد أن نفتح فيه أولا على جميع المستشارين سواء الذين يحضرون أو الذين لا يحضرون، و أن نأخذ فيه بعين الاعتبار اقتراحاتهم و ملاحظاتهم التي لابد أن تكون قيمة مضافة لتطوير و تنمية ميزانية جماعة ايت ملول، و عليه أرح على تنظيم هذا اليوم الدراسي حتى يتم دراسة الميزانية فصلا بفصل. لأن هذه الجلسة خلال هذه الدورة لن تكفي لدراسة ميزانية الجماعة في حجم جماعة ايت ملول، و خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار تطور المدينة و العدد الهائل من الرسوم المدبرة من طرف شساعة المداخيل، و كذا المدبرة من طرف إدارة المالية. لكنني و أنا أتفاجأ حينما تقولون بأن هناك اكرامات. فماذا سنقول نحن كمستشارين إذا كان الرئيس و المكتب يقولون بأن هناك اكرامات؟ لذلك و في نظري فإن هذا اليوم الدراسي سيقرب و يوحد الرؤى بين مكونات المجلس تجاه المشاكل التي تعاني منها ميزانية الجماعة. و لابد للسيد محمد ايت عدي أن يقوم بمحاولة لتنظيم هذا اليوم الدراسي لدراسة و مناقشة جميع المشاكل، و الانفتاح على جميع مكونات المجتمع المدني و كذلك المزمين. لأن القانون 47/06 أشار إلى مسألة الانفتاح على المزمين. فمثلا فيما يخص الرسم المفروض على المشروبات: هل قامت قط جماعة ايت ملول بيوم دراسي أو لقاء مع المزمين في إطار هذا الرسم؟ و سأعطي مثلا في هذا الجانب، فجماعة بيوكري قامت بتنظيم لقاء تواصليا مع المزمين الخاضعين للرسم المفروض على محلات بيع المشروبات: و خصوصا أصحاب المقاهي. و إذا ذهبنا في هذا الطرح بخصوص كل رسم، ما دامت مصلحة شساعة المداخيل تتوفر على احصاء هذا الباب. و بالتالي لابد أن نقوم بتنظيم مثل هذا اللقاء. علما أن رئيس القسم المالي حضر ذلك اللقاء المنظم بجماعة بيوكري. و كنت كذلك حاضرا معه في هذا اللقاء الذي أعطى ثمارا كبيرة و كبيرة جدا. خصوصا في هذا الفصل لفائدة جماعة بيوكري. و اذكر انه لا مجال للمقارنة بين جماعة بيوكري و جماعة ايت ملول في هذا الإطار. إذن إذا حاولنا تنظيم لقاء تواصليا بخصوص كل رسم معين، و نتواصل مع المزمين به، فسنحقق أشياء ايجابية و كبيرة و بالتالي سنرفع من قيمة المداخيل و سنحقق التنمية التي هي هدفنا جميعا من هذا التدبير الجماعي. و بخصوص تطور الوضعية المالية لجماعة ايت ملول سأتطرق مباشرة إلى بعض الأرقام التي أشار إليها السيد النائب و سأقف و قفة أساسية على:

- الضريبة على القيمة المضافة TVA: في هذا الصدد كنت دائما و أبدا و في جميع اللقاءات و جميع الجلسات المتعلقة بوضع الميزانية أكد على الترافع من أجل الرفع من هذا الفصل. فلا يمكن الحديث عن TVA بجماعة ايت ملول المحصور في مبلغ 3 ملايين و 200 مليون منذ سنة 2014 او ربما سنة 2013. و نحن نعرف التطور الكبير الذي عرفته مدينة ايت ملول اقتصاديا. فنحن نتحدث عن كون TVA تعرف جمودا constante مقابل حصول ارتفاع كبير و كبير

جدا من حيث الرواج الاقتصادي. فنحن لم نترافع على مستوى الضريبة على القيمة المضافة التي تشكل 39% من ميزانية الجماعة والتي أصبحت تشكل الآن 29%. وهذا عيب في الميزانية، ونحن نقول بأن هذا الرسم تقلص مقارنة مع الرسوم الأخرى، يعني انها تطورت. فإذا كنا سنقوم بعملية حسابية فيجب أن نقوم بمقارنة نسبة 39% في إطار هذه الميزانية و سنجد بأننا قد نصل إلى اعتماد يبلغ 05 ملايين سنتيم مقارنة مع 39% لميزانية سنة 2014. وهذا عيب تعاني منه الميزانية. فلا بد من الترافع على هذا الفصل - ونحن دائما ننادي به- فانا فقط استحييت، فقد كان بإمكاننا أن أقول أو اطلب من المجلس ان يوضح لنا الطرق المعتمدة في الترافع. أي ما هي الإجراءات التي قمتم بها على هذا المستوى؟ وما هي اللقاءات المنعقدة في هذا الإطار من اجل الرفع من الضريبة على القيمة المضافة؟ ما هي الطرق التي تعتمدونها الدولة في الموازنة؟ التي نضعف الجماعات التي هي قوية والتي تعرف رواجاً كبيراً. وندعم جماعات أخرى. والمشكل لا يكمن في دعم هذه الجماعات، وإنما لا يجب أن يكون على حساب TVA التي هي حق الجماعات الترابية. فهذا الرسم مهم ومهم جدا.

2991

الرسوم المحولة: إن هذه الرسوم تعتبر بمثابة درع للميزانية الجماعية خصوصا وأنها تدر مداخيل كبيرة وكبيرة على المالية المحلية. لكن لدي مجموعة من الملاحظات في هذا الباب: إتمام عملية الإحصاء: فبخصوص الإحصاء كانت هذه العملية قد عرفت انطلاقها. لكن خلال السنتين الأخيرتين او ربما لثلاث سنوات مضت، فإن الإحصاء عرف توقفاً نجعل أسبابه. ولا بد من الوقوف على إتمام عملية الإحصاء. ولا يمكن لنا أن ندر مداخيل ونحن لا نعرف الملتزمين. فلا بد أن نقوم بإحصاء للمادة الضريبية من أجل استخلاص هذه المواد. فهذه الرسوم المحولة ستعطينا أموالاً طائلة ومبالغ ربما لم تكن نظنها. كما أن تقاعس إدارة الضرائب في إطار الإحصاء يؤدي إلى حرمان الجماعة من أموال باهضة وبالتالي حرمان التراب الجماعي من التنمية. فدائماً لا بد من مقارنة المداخيل بالتنمية. فإذا حرمانا من 01 مليار مثلاً فيعني ذلك أننا حرمانا المدينة من تزفيت الطرقات، رفاهية الساكنة، مرافق اجتماعية. فلا بد من مقارنة المبالغ المالية بالتنمية المحلية والتنمية الترابية.

الباقى استخلاصه: هذه فعلاً معضلة لجميع الجماعات على الصعيد الوطني لكن رغم ذلك فالباقي استخلاصه يخضع إلى إجراءات محددة. فإذا كانت هذه الأرقام كبيرة فلا بد من معرفة الميؤوس من استخلاصه منها. ودائماً أقول هذا. فيجب أن تكون لدينا حالة عن الباقي استخلاصه، فهناك مبالغ ميؤوس من استخلاصها وهناك بالمقابل إجراءات تتخذ للإلغاءها. والحمد لله، فجماعتنا تتوفر على موظفين أكفاء يضرب بهم المثل في الجماعات الترابية المجاورة، بل أنهم يعتبرون مرجعاً يقتدى به و اخص بالذكر: السيد محند سولي، محمد الفارس وآخرون وإنضاف لهم في الآونة الأخيرة مجموعة من موظفين أكفاء. وبالتالي لا بد من استغلال هذه الموارد البشرية وتمكينهم من التجهيزات الضرورية ووضع رهن إشارتهم جميع الوسائل اللوجيستكية اللازمة للقيام بمهامهم على أحسن وجه. وسأشير إلى مسألة دائماً اذكروها وتعلق بالسيارة المخصصة للسيد رئيس القسم المالي السيد محمد الفارس، فهي سيارة من نوع اكسبريس وحتى هذه السيارة لم يكن يتوفر عليها في وقت من الأوقات. فالذي يشتغل في مجال المالية لا بد أن يتوفر على اللوجيستيك ولا بد من تمكينه من التحفيزات، حتى تتمكن من استخلاص الموارد المالية التي يجب على جماعة ايت ملول استخلاصها، ونعني تلك المبالغ الحقيقية التي يجب أن تستخلصها الجماعة. أما فيما يخص الباقي استخلاصه لا بد لنا سيدي الرئيس أن تتوفر على حالة بيان حوله يتضمن قيمة المبلغ، عند الملتزمين وأنواعهم، وما هي الإجراءات المتخذة للحد من هذه الأرقام؟ فهذه الأرقام خيالية ونحن نسمعها لمدة أربع سنوات، لكن الإجراءات المتخذة أين هي؟ الله اعلم.

الرسوم الذاتية: أي الرسوم المدبرة من طرف مصالح الإدارة الجبائية الجماعية، هذه الرسوم تمثل كذلك نسبة كبيرة بميزانية الجماعة. وقد أعطى السيد محمد ايت عدي النسبة التي تشكلها هذه الرسوم ضمن ميزانية الجماعة التي تبلغ نسبة 32% خلال سنة 2019. وهذا الرقم يعتبر قيمة كبيرة بالمقارنة مع 12 مليار سنتيم. وبالتالي لا بد من

الإعتناء أولاً بالإدارة الجبائية. ولا يمكن الحديث عن هذه الأخيرة دون أن تتوفر على الظروف الدنيا للعمل بالإدارة الجبائية، وأن نضع رهن إشارتها جميع مستلزمات العمل التي من شأنها إعطاؤها نوعاً من المردودية التي نتوخاها. وهذا دائماً ننادي به منذ أربع سنوات إلى حدود الآن. وأطرح سؤالاً على السيد مدير المصالح الجماعية في هذا الإطار: هل الترافع حول الإدارة الجبائية يخلق مشكلاً؟ وهل هناك من يكبح تطوير الإدارة الجبائية؟ فالإدارة هي اللبنة الأساسية لتطوير ميزانية الجماعة كما تعتبر أيضاً اللبنة الأساسية في التنمية الترابية. فبالنسبة للرسم الذاتية أو المدبرة من طرف شناعة المداخل في رسوم كبيرة ومتنوعة، إذ نجد بميزانية جماعة ايت ملول أن جميع الرسوم - أثرت شخصياً بشأنها عدة ملاحظات في العديد من المناسبات- يجب الوقوف عليها حتى تكون أساس ميزانية المدينة وأخص بالذكر: "الرسم على شغل الأملاك الجماعية" هذا الرسم يطرح إشكالات كبيرة على مستوى جماعة ايت ملول، وقالوا لهم " بأنه يغمض عينيه " وقلت هذا مراراً وتكراراً. رغم أن السيد مدير المصالح الجماعية يقول بأن هذا الفصل في ارتفاع مستمر إلا أننا نرى ذلك الارتفاع في مقارنته مع الواقع. إذ يحتاج إلى طريقة تمييز ناجعة، فلحد الآن لم يعرف هذا الرسم ذلك التدبير الذي نريده ونطمح إليه. إذ نجد لحد الآن أن العديد من الناس يشغلون هذا الملك العام الجماعي بدون ترخيص. وهذا يطرح إشكالات عويصاً. فالذي لا يتوفر على ترخيص لا يمكن له أداء واجبات شغل الملك العام الجماعي. فالترخيص شرط أساسي في عملية الاستخلاص. وعليه لا بد من مطالبة المصالح التي لها علاقة بالتراخيص في هذا المجال (الممتلكات، الشرطة الإدارية، الجبايات الجماعية) أن تعقد اجتماعاً خاصاً بشغل الملك الجماعي بكل أنواعه، وخصوصاً الميسورين من المستغلين للملك العام الجماعي. فالملاحظ أن الناس البسطاء (أصحاب المحلات، أصحاب المقاهي) يؤدون واجبات الاحتلال المؤقت للملك العام الجماعي وأصحاب المعامل لا يؤدون شيئاً. إذ نجد المعامل يستغلون مرابح لوقوف السيارات مزودة بغطاءات ولا يؤدون الواجبات عن هذا الاستغلال، وبالمقابل نريد من صاحب المقهى أن يؤدي عن 06 أمتار. فلنقم إذن بإحصاء الحي الصناعي، ومن يقف ضد هذا العمل يجب أن نتعرف عليه؟ يجب علينا تحقيق العدالة الجبائية. فيما أن صاحب المحلبة يؤدي عن متر مثلاً فيجب على صاحب المعمل أن يؤدي عن 1000 متر التي يشغلها أمام معمله يشغلها بشكل عشوائي. فهؤلاء يستغلون فضاءات الملك العمومي وفي أنشطة تابعة لمعاملهم ويغتنون على حساب الجماعة. وهذا حرام وغير قانوني كذلك. لدي مجموعة أخرى من الملاحظات، إلا أن الوقت لا يكفي لذكرها وبالتالي أطالب السيد الرئيس بتنظيم يوم دراسي خاص بمالية الجماعة في أقرب وقت لأن الوقت يمر، و عمر المجلس لم يتبق منه إلا عاماً واحداً وأتمنى أن تؤخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار حتى نتمكن من تحقيق ما نصبو إليه لفائدة هذه الجماعة ولصالح ساكنتها. وشكراً.

السيد عادل المرابط، عضو المجلس : شكراً السيد الرئيس، شكراً للسيد النائب المكلف بالمالية على عرضه القيم الذي عرضه على أنظار ومسامح هذا المجلس الموقر. لكن لا بد من الإشارة في هذا الصدد إلى بعض الملاحظات. ومن بينها - كما أشار إلى ذلك الأخ جامع ايت بابا - :

- الضريبة على القيمة المضافة TVA: فهل جماعة ايت ملول بقيت منذ سنة 2014 إلى سنة 2019 مستقرة على نفس الاعتماد بخصوص الضريبة على القيمة المضافة TVA؟ وما هي الإجراءات والخطوات التي قام بها مجلس جماعة ايت ملول حتى يتغير هذا الرقم؟ ذلك أننا نلاحظ كما جاء في العرض أن مداخل الجماعة تسير في ارتفاع مستمر منذ سنة 2014 إلى سنة 2019. إلا أنه TVA بالمقابل ظلت ثابتة ولم تعرف أي تغيير.

- الملاحظة الثانية تهم تطور المداخل: فالسيد النائب أعطى تطوراً عرفته ميزانية الجماعة في الفترة الممتدة ما بين سنة 2014 و 2019، وهو تطور ملحوظ. وكان بالأحرى أن يعطينا تطوراً عن الفائض الحقيقي خلال نفس الفترة المذكورة. وأنا أتفاجأ أنه لأول مرة تحقق جماعة ايت ملول فائضاً يبلغ 52 مليون سنتيم. ولهذا اطلب تمكيننا من معرفة الفوائض الحقيقية لميزانية جماعة ايت ملول من سنة 2015 إلى حدود اللحظة، حتى نتمكن من معرفة أسباب نزول الفائض إلى هذه القيمة الدنيا المتمثلة في 52 مليون سنتيم.

- الباقى استخلاصه: هذا الباقى استخلاصه هو نقطة نقاشها ونثيرها دائما، تبلغ قيمتها تقريبا 0/ ملايين سنديم. و دان بالأحرى أن يمدنا السيد النائب المحترم بتفاصيل حول هذا الباقى استخلاصه: نوعها، من هم المزمين بها، و ما هي الصعوبات التي تحول دون استخلاصها؟ ذلك أن هناك ملزمين كبارا كقادوس سوس و حليب سوس و بعض الشركات المهمة الملزومة بهذه المبالغ قد تعرض عقارها للبيع. فمتى تم هذا البيع؟ و متى تم الترخيص؟ و لماذا؟ فإذا كانت المداخل مفضلة و مدققة فإننا نريد بالمقابل أن يكون الباقى استخلاصه مدققا و مفصلا أيضا لمعرفة أين تكمن الهفوات و الصعوبات. يعني كيف يمكن لإنسان مثقل بالديون أن يقوم بعملية البيع و يتم الترخيص له لإقامة مشاريع دون أداء مستحقته؟ فالجماعة في أمس الحاجة إلى ذلك المال.

2993

- دراسة الوضعية المالية للجماعة: في هذا الإطار نزيد أن يتم تدارس الميزانية بجميع أبوابها و فصولها حتى يتم مناقشتها بشكل دقيق، لا أن يتم مناقشتها بشكل عام. و فيما يخص تطور المداخل، فالملاحظ أن مداخل الجماعة تطورت بشكل كبير منذ سنة 2014 إلى سنة 2019، إلا أن الفائض الحقيقي لم يعكس هذا التطور و وصل إلى قيمة دنيا لأول مرة تشهدها جماعة ايت ملول. لماذا؟ يرجع ذلك إلى كثرة المصاريف، فالمداخل كثرت و المصاريف كثرت أيضا. فإذا لم يتبق لنا أي فائض حقيقي و لم نجد ما نبرمجه، فلماذا سنتحدث أصلا عن تطور ميزانية الجماعة؟ و عليه لا بد من وجود نوع من الحنكة في التدبير حتى نتوفر على فائض مهم نبرمجه في القيام ببعض الأمور. و شكرا.

السيد سعيد موشان، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، الإخوان الحاضرون. فبخصوص مدارس الوضعية المالية للجماعة أريد أن أتطرق إليها من زاوية مهمة تتلخص في ضرورة الأخذ بعين الاعتبار القدرة الاستثمارية للجماعة، ذلك أن هناك تقارير رسمية توصلنا بها توضح القدرة الاستثمارية للجماعة. و هي التي اعتمدت في وضع برنامج عمل الجماعة. كما أن ذلك التقرير يشير إلى أن القدرة الاستثمارية للجماعة تسير في تدهور مستمر كما نلاحظ خلال السنوات التالية:

سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022
56 مليون درهم	44 مليون درهم	33 مليون درهم	37 مليون درهم	56 مليون درهم	45 مليون درهم

فهذا تقرير رسمي أنجزه مكتب الدراسات الذي قام بإعداد برنامج عمل الجماعة. أما من حيث نفقات التسيير ففي تصاعد مستمر خلال السنوات التالية:

سنة 2017	سنة 2018	سنة 2019	سنة 2020	سنة 2021	سنة 2022
84 مليون درهم	88 مليون سنتيم	92 مليون سنتيم	96 مليون سنتيم	100 مليون درهم	105 مليون درهم

و هذا هو ما أعطى لنا تلك النتيجة التي استفسر عنها الإخوة المتدخلين و المتمثلة في أن القدرة الاستثمارية تسير في تدهور مستمر سنة بعد أخرى. هناك مسألة أخرى أريد التطرق إليها و تتعلق بالباقي استخلاصه، فمن خلال تقرير المجلس الجهوي للحسابات نلاحظ أن جماعة ايت ملول من حيث المديونية تعتبر تقريبا ثاني أكبر جماعة من حيث المديونية على مستوى الباقى استخلاصه، إذ بلغ مجموعه 93,3 مليون درهم، و إذا أضفنا إليه الباقى استخلاصه في الرسوم التي تدبرها شساعة المداخل فإننا سنصل إلى مبلغ أكبر من ذلك. فبالنسبة لسنة 2013 فقد بلغت نسبة هذه الرسوم 03 مليون درهم عكس ما أشار إليه النائب المحترم، و يعني ذلك أن هناك مجهود من حيث المبالغ مبين كما يلي:

سنة 2013	سنة 2014	سنة 2015	سنة 2016	سنة 2017	سنة 2018
03 مليون درهم	3,8 مليون درهم	4,5 مليون درهم	6,2 مليون درهم	6,7 مليون درهم	08 مليون درهم

و هنا يتضح سواء على مستوى الرسوم المدبرة من طرف شساعة المداخل أو الرسوم المدبرة من طرف مصالح القباضة بأنها تسير كلها في تطور. فبالنسبة للرسوم المدبرة من طرف مصالح القباضة فبلغت:

سنة 2018	سنة 2017	سنة 2016	سنة 2015	سنة 2014	سنة 2013
105 مليون درهم	93 مليون درهم	84 مليون درهم	74 مليون درهم	62 مليون درهم	52 مليون درهم

بذلك مجموع الباقي استخلاصه الذي هو بذمة الملتزمين ما مجموعه 12 مليار سنتيم. وهذا المبلغ بالنسبة لميزانية جماعة ايت ملول لا يطرح إشكالا. إلا أن العظمت التي يجب ان نستخلصها خلال هذه المسألة مثلا كان علينا أن نبدل مجهودات على مستوى وضعية شساعة المداخل التي تعاني من غياب مصلحة خاصة تعنى بالباقي استخلاصه. وهل فعلا استشعرنا خطورة هذه المبالغ؟ فمبلغ 12 مليار سنتيم ليس بالمبلغ الهين / السهل. فهذا المبلغ بالنسبة لجماعة ايت ملول يشكل شيئا ما، وبالتالي فبناء على هذه المعطيات سنلاحظ أن الرسوم التي يدبرها القابض الجماعي هي مبالغ خيالية تستدعي وقفة. كان على القابض الجماعي الحضور اليوم للإجابة على مجموعة من الأسئلة حول الوضعية المالية للجماعة. وسأذكر - وليس بطريقة رسمية - أن نسبة 51% من هذه المبالغ تدخل في منازعات قضائية مع الجماعة. مما يعني أن هناك خلل في مكان ما. فقد يكون ذلك راجع للمساطر وكونها لم تسلك الطريق الصحيح. يعني أن الملتزمين يتنازعون في أحقية الجماعة باستخلاص هذه المبالغ.

وختاما سأقدم ببعض الاقتراحات بخصوص الوضعية المالية للجماعة. فهذه الأخيرة ليست بخير. فالقدرة الاستثمارية التي يجب أن نركز عليها والانكباب على ما تبقى لنا بهدف برمجته، فهي متدهورة. عكس مصاريف التسيير التي تسير في تصاعد. كما أن هناك مبالغ في ذمة الملتزمين ما زالت لم تستخلص بعد. فما هي الإجراءات التي قمنا بها لاستخلاص وذر هذه المداخل؟ فمن بين المقترحات لتجاوز معضلة الباقي استخلاصه تكمن بالضرورة في خلق مصلحة خاصة داخل مصلحة شساعة المداخل مهمتها و تشغيلها الشاغل فقط هو الباقي استخلاصه. وفي هذا الإطار فانا اطلعت على مجموعة من المحاضر حول الباقي استخلاصه شارك فيها مختلف الفاعلين، خرجوا في ذلك الإطار بمقترحات و تدابير يمكن القيام بها لتجاوز هذه المعضلة. قمنا ما يتطلب مسائل مادية ومنها مقترحات لا تتطلب العنصر المادي. وقد يفيدنا السيد محمد الفارس في مسألة وإشكال حول مجموعة من الإشعارات التي يتم رفضها من طرف القابض الجماعي لا نثني إلا أن العناوين غير واضحة. وهذه المسألة مثلا لن تكلفنا أي شيء. فمبلغ 12 مليار سنتيم هو مبلغ هائل يتواجد في الخارج والجماعة في حاجة ماسة إلى هذه الاعتمادات لتنفيذ برامجها. فذلك أمر يحتاج إلى عمل ومجهود كبير.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: قبل أن أعطي الكلمة للسيد محمد الفارس أريد أن أثير انتباه الإخوة المتدخلين أن الأمور التي تم التطرق إليها ليس بالضرورة تكرارها ومناقشتها من جديد. و المرجو الاقتصار والتركيز فقط على مسائل جديدة ربحا للوقت.

السيد محمد الفرس، عضو المجلس: تحية للسيد الرئيس، تحية للسيد رئيس الدائرة الحضرية، تحية للحضور الكريم. الجديد سيدي الرئيس هو: ما هي الإجراءات التي تنوون القيام بها بصفة استعجالية لتفادي هذا الوضع الكارثي؟ يجب أن نعي جيدا بأننا أمام وضع كارثي. فميزانية الجماعة تبلغ 12 مليار سنتيم ولا يبلغ فائضها الحقيقي إلا 50 مليون سنتيم. فالتعاونيات المتواجدة في أقصى الجبال هي التي تحقق فائضا بقيمة 50 مليون سنتيم. فعدد أعضاء المجلس يبلغ 43 عضوا إضافة إلى زخم من الموظفين إضافة إلى التخطيط. فالميزانية هي بيان توقعي، تقديري. فعلى الناس القيام بالتخطيط حتى لا نصل إلى هذا الوضع. وإذا وصلنا إليه - والآن وصلنا إلى فائض 50 مليون سنتيم - فمن الممكن أن نسقط في العجز. إذن هل تم القيام بدراسة حول خطورة هذا الوضع؟ فميزانية بحجم 12 مليار سنتيم ولم تحقق سوى فائضا بمبلغ 50 مليون سنتيم يعتبر "سابقة". و حينما نقول "سابقة" يعني بأننا نتحمل حجما من المسؤولية. فهذه أمانة، وهذا مال عام. ويجب القيام بتدبير جيد للميزانية وهنا تتجلى الحكامة والنجاعة في التدبير المالي. فإذا استشرنا مثلا شخص غير متخصص في الجانب المالي حول كون مداخل جماعة بلغت 12 مليار سنتيم في حين أن فائضها الحقيقي لم يبلغ سوى 50 مليون سنتيم فسوف يستغرب. ولنكون واقعيين. أين كنا حتى وصلنا إلى هذا الوضع؟ فالمختصين في وضع الميزانية يضعون توقعات ويعرفون بأنهم سيواجهون مشكلا أو أزمة معينة ويضعون لها حلولا. كما

أن هناك تفسيرات، مثلا حينما ننظر إلى حجم المداخيل أيضا. فمثلا حينما نلاحظ أن نفقات الموظفين ازدادت من مبلغ 23 مليون درهم إلى مبلغ 29 مليون درهم، فهل هناك تفسير لذلك؟ وهل ارتفاع حجم النفقات واكمه ارتفاع على مستوى المداخيل. فننفقات الأعوان ارتفعت من 04 مليون درهم إلى 06 مليون درهم، ويمكن لموظف بسيط أن يلاحظ هذه الزيادة. وهذا يعني أننا سنتوقف في احد الأيام. فبالمقابل فإننا دائما نسمع عن مشكل TVA والباقي استخلاصه لمدة ثلاث أو أربع سنوات مضت. فتحقيق فائض بمبلغ 53 مليون سنتيم تعتبر بمثابة ناقوس الخطر علما بأن الساكنة تنتظر الكثير. أما تحويل الاعتمادات من مكان إلى آخر لسد الخصاص فهذا إجراء غير سليم، فالميزانية تكون توقعية و مضبوطة بالأرقام. فهناك مداخيل وهناك مصاريف وهذه أمور تحتاج إلى الحكامة وإلى التدبير الجيد. فإذا تمكنت من النجاح في التدبير المالي فأكد أنك ستعرف النجاح في التدبير الإداري و التدبيري وشكرا.

2895

السيد محمد لعبوي، عضو المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا السيد الرئيس، ما دمت طلبت منا ضبط الوقت. فإنني سأثير بعض الملاحظات في تركيز شديد، ومن بين هذه الأخيرة تلك التي أشار إليها بعض الإخوان الهادفة إلى أن يكون المجلس قوة اقتراحية - و الكل متفق على ذلك - مدعمة بمجموعة من الأفكار التي من شأنها أن تساعد في تطوير ميزانية جماعة ايت ملول. ولكن في الحقيقة وفي نفس الوقت، فإنني اختلف مع بعض الأفكار التي سمعتها قبل قليل. بداية انوه بالعمل الجبار الذي يقوم به السيد النائب محمد ايت عدي و جميع الإخوة الموظفين و الأطر الجماعية التي تشتغل معه في هذا المجال كل باسمه.

سأبدأ بالمسألة الأولى المتعلقة بتطور المداخيل: فحسب الإحصائيات التي أشار إليها السيد محمد ايت عدي نلاحظ أنه خلال سنة 2014 بلغت مجموع مداخيل الجماعة 8,5 مليار سنتيم و في سنة 2019 بلغت 12 مليار سنتيم، ويعني ذلك أن هناك تطور ملموس بلغ 33%. وهذا بالنسبة لي هو عمل جيد و مهم.

و إذا انضاف الباقي استخلاصه: و البالغ 01 مليار سنتيم - الذي لم يتم استخلاصه شأننا في ذلك شأن العديد من الجماعات - سنكون أمام مبلغ 13 مليار سنتيم. وهنا فإنني أطلب بتحقيق العدالة الجبائية. و على الجميع أن يؤدي المستحقات الملزم بها. ونحن عارفون بأن هناك العديد من المواطنين لا يؤدون مستحقاتهم و واجباتهم الضريبية. ففي هذا الإطار هناك أمور تخص الجماعة وهناك أمور تتعلق بالإحصاء الضريبي، و يجب أن يشمل هذا الأخير جميع السكان دون استثناء. فإذا كانت الساكنة تطالب بالخدمات فعلها بالمقابل أداء واجباتها تجاه الجماعة. و علاقة بهذا العمل أشير إلى انه و الحمد لله، انطلقت مجموعة من المشاريع بالعديد من المناطق بتراب الجماعة و من بينها تلك المناطق التي لم يكن يتواجد فيها أي شيء من قبل، و عرفت تحسنا ملحوظا سواء على مستوى الترفيه، الباقي، الإنارة العمومية، رغم أنه لدي بعض الملاحظات بخصوص هذه الأخيرة. صحيح أننا مع المواطن في الحصول على جميع أنواع الخدمات و تطويرها، إلا أنه لا بد من التفكير في توفير النجاعة و ترشيد النفقات و الحصول على مسائل بديلة تمكننا من التحكم في المصالح.

و على مستوى النفقات: أريد التنويه بمسألتين اثنتين: الأولى تهتم النفقات الخاصة بالموظفين، هذه النفقات عرفت في المرحلة الأخيرة تطورا بنسبة 34%، وهي مسألة ايجابية. فالموارد البشرية بالنسبة لي هي المسألة الأساسية. و كلنا لدينا رغبة بان تكون في أحسن الظروف سواء بالنسبة للرسميين أو للعرضيين كذلك. فنلاحظ الآن بعد الاعتناء بهذه الأخيرة أن بعض الأحياء التي عرفت في السابق نقصا في النظافة أصبحت حاليا تنظف شوارعها، و خصص إليها حصيصها من الاعوان العرضيين في هذا الإطار. إذن إن تطور النفقات اعتبرها أمر ايجابي.

و حتى لا أطيل عليكم فإنني أنوه بالعمل الذي يقوم به السيد محمد ايت عدي النائب المكلف بالمالية و جميع الموظفين العاملين معه في هذا الجانب. و أشير كذلك إلى أنني أيضا مع الرأي الذي يناهز بتنظيم يوم دراسي حول المالية الجماعية لدراسة وضعيتها و الخروج بمقترحات و توصيات. و شكرا سيدي الرئيس.

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، إخواني الأعضاء، الحضور الكريم. لقد سبق للإخوة المتدخلين أن شرحوا وتطرقوا للوضعية المالية لجماعة ايت ملول. وسأتقدم بإضافات قليلة في الشق المتعلق بدراسة الوضعية المالية لجماعة ايت ملول. أما الشق الثاني من هذه النقطة فلا يهمني لأنني لم أصوت عليه، وأتخفظ على ذلك لأنه أرى وأفضل أن نبقى على الصيغة التي جاء بها جدول الأعمال في هذا الباب، علما أنني أراعي فقط الجانب القانوني في هذا الإشكال.

2096

فيالنسبة للباقي استخلاصه: فقد سبق لي خلال السنة الماضية أن طرحت سؤالا في هذه القاعة بهم معمل قادوس سوس الذي تدين له الجماعة بمبلغ مليار و 500 مليون سنتيم. وهذه الشركة قامت ببيع النصف من هذا المعمل وحصلت على الترخيص، وتم انجاز المشاريع المتعلقة بهذه الشركة. ولا اعرف من استفاد من تلك المبالغ، ولم اعرف الطريقة التي تمت بها عملية البيع خاصة ان الشركة ملزمة بضرائب وثقلة بالديون، زيادة على أن أموال الشركة متواجدة لدى السانديك مكلف بها السيد القابض وكذا وزارة العدل. ورغم كل ذلك تم بيع المعمل والجماعة غير عالمة بهذه المسائل. كما أن الجماعة لم تسترد ديونها التي هي في ذمة معمل قادوس سوس البالغة 1,5 مليار سنتيم. وهذا المبلغ ليس قليلا.

أما ما يتعلق بالعناوين، فالملاحظ أن أي مجلس تحمل مسؤولية تسيير الجماعة إلا وأن أول عملية يقوم بها هو تغيير العناوين. وبالتالي فإن هذه التغييرات المتكررة تؤثر على نجاعة هذه العملية وليس إصلاحها. وهذا لم يؤثر سلبا فقط على الجماعة بل حتى على المواطنين الذين يعانون دائما من إتلاف وثائقهم ويعانون دائما كذلك بسبب اضطرارهم إلى تغيير وثائقهم الرسمية كل وقت وحين (البطاقة الوطنية- جوار السفى)، علما أن العديد من التجزئات تتوفر على أرقام تسلسلية من 01 إلى 1000 مثلا. ولا اعرف السبب الذي يتم اعتماده في تغيير هذه الأرقام. وأثير الانتباه إلى ان الشوارع الرئيسية (شارع الحسن الثاني، شارع محمد السادس، شارع محمد الخامس) تم تغيير عناوينها او عناوين الملزمين ثلاث مرات على الأقل. وبالتالي لا يمكن للإشعار أن يصل إلى الملزم نظرا لكونه أدلى بعنوان معين إلى المصالح الجبائية وعملية الترقيم أفرزت عنوانا جديدا. ولا نريد من هذه المسائل أن تتكرر مرة أخرى. وأتمنى أن تحتفظ بالعناوين الموجودة حاليا سواء بالنسبة للجماعة أو بالنسبة للمواطنين.

وفي هذا الإطار هناك مسألة أخرى - وأنا أعني ما أقول- فمعمل ما بالحى الصناعي نجده يقوم بثلاثة أنشطة أو أكثر، ويجب عليه الأداء عن كل نشاط منها (أي الأداء عن كل تلك الأنشطة). إذ نجد ذلك المعمل يقوم بنشاط تعليب السمك وتعليب الطماطم وتعليب الخضر ومسائل أخرى ويؤدي فقط على نشاط واحد. وبالتالي لا يجب الاعتماد على ما هو مضمن بالضريبة التجارية (Patente) لأنها تتضمن فقط نشاطا واحدا. وهذا ما يجعل ذلك المستثمر يغتنى على حساب الجماعة والمواطنين.

السيد الحسين حريش، كاتب المجلس: حقيقة أن هذا النقاش هو شيق جدا. ومفيد في آن. وسأثير الانتباه إلى بعض النقاط حتى لا اكرر ما قاله بعض الإخوة. لأنني أنقاسم معهم جزءا كبيرا فيما قالوه..

ففي هذا المجال، إضافة إلى القانون التنظيمي 113.14 الذي يوطر أعمالنا، فهناك أيضا نظام داخلي للمجلس يحدد اختصاصات اللجان، وخاصة لجنة الميزانية والشؤون المالية والبرمجة. ولا بد أن نذكرها، فمن بين اختصاصات لجنة المالية هو وضع مشروع خطة لتنمية الموارد المالية للجماعة، ولا يجب أن تنتظر إلى حين عقد يوم دراسي للقيام بهذا العمل. فتلك من الاختصاصات الأصيلة للجنة المالية ويجب أن تمارس هذه الاختصاصات وهذه الصلاحيات الموكولة إليها بحكم القانون. ويمكن لها أن تمارس ذلك بشكل دائم ومستدام وبما يسمح لتنمية موارد الجماعة.

وعلاقة بذلك فانا أتأسف على الصورة التي رسمت اليوم على ميزانية الجماعة. والحق أن المؤشرات والأرقام تفيد عكس ذلك تماما. وأنا لن ادخل في هذه المناقشة لأن الأخ محمد آيت عدي يفهم في هذا الجانب أكثر ويتوفر على مؤشرات وأرقام ومعطيات في هذا الباب. إلا انه أريد أن أتفاعل مع بعض النقاط :

أولها هو الضريبة على القيمة المضافة TVA: فإن هذا الإشكال قائم في المغرب منذ سنوات، أي بداية من السنوات التي
1985 الذي أحدثت فيه حصة 33%، و خروج منشور سنة 1996. و بقيت الحكومات ملتزمة بإخراج مرسوم يتعلق
بتنظيم الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات. إلا انه ما زال لم يعرف النور إلى يومنا هذا. لكن هذه سنوات مضت
ووزارة الداخلية لم تقم بأي زيادة على TVA على مستوى جميع الجماعات. والمشكل لا يعني جماعة ايت ملول فقط، بل
عم جميع الجماعات بالمغرب، إذن فالمشكل وطني. ووزارة الداخلية تقول بأنها بصدد إعداد دراسة لوضع معايير جديدة
لتوزيع الضريبة على القيمة المضافة على الجماعات. وبالتالي لا يجب علينا أن نسوق بأن هذا المشكل تعاني منه جماعة
ايت ملول وحدها. بل هو مشكل وطني، وهو مسؤولية الدولة وليس مسؤولية المنتخبين.

2007

أما بالنسبة للمقترحات التي أود إضافتها للإسهام في تحسين مداخل الجماعة: - فطبعا هناك مجهود كبير بذل في هذا
الإطار- و سأحدث تحت مراقبة السلطة المحلية التي عليها تسجيل ما نقوله وأن تتفاعل معه، و مهم المداخل المتأتية
من التجزئات و الوداديات و البناء إلى غير ذلك، والتي عرفت تطورا كبيرا لكن بالمقابل هناك تقسيمات عشوائية و غير
قانونية معروفة في المدينة، و يقف وراءها مسؤولون و منتخبون يتم تقديمهم في الأنشطة الرسمية على أنهم رموز
المدينة. و هم قاموا بتقسيمات غير قانونية و موزعين عقارات عن طريق تقطيعات عشوائية مع الشواهد الإدارية و هذا
معروف للعيان، و القانون واضح في هذا الباب. ذلك أن للسلطة المحلية الحق في فرض رسوم على هؤلاء "les Taxes".
لأنها تقسيمات غير قانونية. فهذه مداخل كادت تقترب من تلك التي أشار إليها السيد الوافي لعميمي قبل قليل. فبي
مداخل تعد بالملايير، فمستثمر ما أو وداية ما إذا أنجزا تجزئة فإنهم يؤديان رسوما إلى الدولة. لكن نحن نشهد العكس.
بحيث يأتي فرد ما و يقوم بتقسيم غير قانوني و لا يقوم بأي تجهيز و لا يؤدي أي رسوم، و فوق كل هذا يقاضي الجماعة
و يبرح القضية / الحكم. و أضيف أيضا مسألة أخرى مؤثرة على الميزانية و يجب الحديث عنها، فالقانون يلزم الرئيس أثناء
كل دورة أن يطلع المجلس على كل الدعاوي المرفوعة ضد الجماعة، لكن بالمقابل فيجب أن يطلع المجلس عن الدعاوي
المرفوعة ضد الجماعة، فهذه الأخيرة تعد بالملايير. فنحن نتحدث في البرمجة عن مبلغ 65 مليون كمصاريف مختلفة
و بعض المبالغ الهائلة المخصصة للأعوان العرضيين، فيجب أن نتحدث عن 800 مليون سنتم التي تؤدها الجماعة سنويا
لفائدة الأحكام القضائية، و شخص واحد معروف ينال نصفها، شخص واحد له حكم قضائي ضد الجماعة بما
مجموعه 385 مليون سنتم، إضافة إلى أحكام أخرى ربحها ضد الجماعة و هي: حكم ب 366 مليون و أخرج 175 مليون.
ذلك الشخص ربح هذه الأحكام القضائية ضد الجماعة عن طريق التديس و أتحمل مسؤوليتي في كلامي. فالأحكام
القضائية تثقل كاهل ميزانية الجماعة. و هذا ما يجعل ميزانية التسيير أن تكون مرتفعة. مرتفعة أيضا لان هناك تراكم
الأخطاء أدت إلى رفع أحكام ضد الجماعة و ترتب عن ذلك مبالغ مالية باهضة تم أداؤها. و هذا من بين أهم الأسباب
التي أدت إلى ارتفاع مصاريف ميزانية جماعة ايت ملول.

و هناك العديد من الأمور الايجابية التي قامت بها الجماعة كالدعم العمومي للجمعيات، البنيات التحتية، المرافق
الاجتماعية و الرياضية الخ. كما أن هناك أمور سلبية ليست في صالح ميزانية الجماعة خارجة عن إرادة المجلس و منها
الأحكام القضائية. و أن الأوان لذكرها و الحديث فيها بوضوح حتى يتحمل كل واحد مسؤوليته في هذا الإطار: مجلسا،
مجتمعا مدنيا، فاعلين سياسيين، اقتصاديين و اجتماعيين و مواطنين و سلطة محلية أيضا لان لديها جزء كبير من
المسؤولية في هذا المجال.

و فيما يخص الباقي استخلاصه: ففيما يتعلق بقادوس سوس و حليب سوس فإن الملفين مطروحين على القضاء، و ليس
للمجلس دخل في هذا الأمر حتى يتم البث فيه. و كما قال الأخ الوافي لعميمي بشأن عملية تم القيام بها، كعملية بيع
و شراء لبعض المعامل، فهناك جهات مسؤولة عن هذه المسائل. - علما أن هذه الملفات هي تراكم لمجالس سابقة و ليس
لمجلس واحد- فعملية البيع التي تم القيام بها بشأن معمل قادوس سوس، فالمجلس ليس هو المسؤول عن ذلك و لا
يمكنه أن يعرف عن تلك العملية، إذ أن هناك مؤسسات للدولة مسؤولة عن هذا القطاع و عن حماية أموال الدولة
و أموال المواطنين. و هذه الأمور هي التي يجب أن ترفع إلى محاكم جرائم الأموال و أن تكون فيها متابعات. فالأموال المعدة

بالملايير التي تذهب سدى هي التي يجب أن تتحرك فيها التقارير، لجان الافتحاص و التدقيق، و أن تكون فيه متابعات ومحاكمات، وليس بخصوص شهادة إدارية منحت لمواطن ضعيف. وشكرا سيدي الرئيس.

2998

جواب السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: شكرا لجميع السادة المتدخلين.

فيما يخص الفائض الحقيقي: البالغ 53 مليون و القول بأنه ضعيف و كارثي. وهذا تصور معين، و أنا احترمه. فهذا تقدير خاص بصاحبه، فحينما أقوم أنا مثلا بالبرمجة فأريد أن أصل إلى فائض تقديري يبلغ صفر(00) و هذه هي النجاعة. و التدبير الجيد (la bonne gestion) هو أن يكون الفائض الحقيقي صفر. أما أن أقوم بفائض تقديري، و أتفاجأ بعدها بوجود فائض حقيقي كبير، فهذا يعني أنني لا أتوفر على المستوى الحقيقي لتدبير الأمور. فما يجب أن يكون هو وضع فائض لتدبير الأمور. فما يجب أن يكون هو وضع فائض تقديري في الأول و حينما يأتي الفائض الحقيقي فيجب أن أجده يساوي و يعادل الفائض التقديري. و بقدر ما أجد الفائض الحقيقي في هبوط بقدر ما تتوفر لدي النجاعة و ليس الكارثة. ففعلا فانا وضعت الفائض التقديري، و اشتغلت و خططت، و حققت، و بالتالي أريد أن يكون ذلك الفائض الحقيقي هو صفر. و بقدر ما كان يعرف ذلك الفائض نزولا بقدر ما تكون هناك النجاعة. و العكس صحيح، فبقدر ما كان الفائض الحقيقي كبيرا بقدر ما تغيب لدي النجاعة و تكون البرمجة عندي لا تسير بشكل طبيعي.

و أما الملاحظة الثانية فتتعلق بالإجابة عن تساؤلات بعض الإخوان: فحينما نتحدث عن بيع معمل ما أو شيئا ما، ففي الحقيقة يجب تحديد تاريخ عملية البيع، و معرفة ذلك العقار / المعمل. كما يجب علينا معرفة تواريخ التراخيص. و بالتالي لا يجب علينا الاعتماد على التقديرات و إلقاء الكلام هكذا. و التأكد من أن المسائل صحيحة أم لا ؟ بل يجب علينا التحاور اعتمادا على وثائق تحدد ما نريد لتوضيح الأمور. و إلا سنبقى أمام إما تقديرات و أمام هاجس من هذا النوع.

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بتطور المصاريف: فنحن تحدثنا عن تطور المصاريف (مصاريف التسيير) و عن تطور المداخيل أيضا. لكن حينما نتحدث عن المصاريف و تسائلني عن ما هي وضعية تطور المداخيل؟ فهذا يعني أنك غير حاضر معنا. فحينما نقول بان هناك تطور في المداخيل فإننا بالمقابل أعطينا تطورا للمصاريف و قيمتها. و لهذا رأيي - و الله اعلم - يجب على الإنسان أن يحاول أن يضبط. فبعد أن تحدثنا في إطار المداخيل عن 84 مليون درهم إلى مبلغ 112 مليون درهم فقد تحدثنا عن تطور في المداخيل. و حينما تحدثنا عن ارتفاع نفقات الموظفين من 23 مليون درهم إلى 29 مليون درهم فقد أعطينا كذلك هنا تطور للمصاريف أيضا. و لم نكن تحدثنا عن المداخيل فقط و سكتنا عن المصاريف. و بالتالي فلا يجب الوقوف عند "ويل للمصلين" فهناك أشياء أخرى بعد ويل للمصلين. هذه ملاحظات أريد أن أتقاسمها مع الإخوان، و أتمنى أن يسير الإنسان في اتجاه ضبط جميع الأشياء المتعلقة بهذا الموضوع.

ثم هناك مسألة أخرى أريد أن أتطرق إليها و أثارها الأخ سعيد موشان و تتعلق بتغييرات برنامج عمل الجماعة: فالتقديرات التي تحدث عنها الأخ سعيد هم برنامج عمل، و هي تقديرات ليست حقيقية. بل هي توقعات عن كل مجال مجال و في زمن معين، يمكن أن يتغير من سنة إلى أخرى و هكذا. و حتى ولو أنها جاءت من مكتب للدراسات إلا أنها تبقى في نهاية المطاف عبارة عن تقديرات Estimations، قد تكون صحيحة و قد لا تكون. فتقديراتنا قد تكون خاطئة و نفس الشيء بالنسبة لمكتب الدراسات. و بالتالي فتلك التقديرات ليست حجة ليس من ورائها حقيقة. و اكتفي بهذا القدر و أعطي الكلمة للسيد محمد ايت عدي.

السيد محمد ايت عدي، النائب الثاني لرئيس المجلس: شكرا السيد الرئيس، السيد رئيس الدائرة الحضرية، الإخوان

الأعضاء، الحضور الكريم. اشكر جميع المتدخلين على ملاحظاتهم و اقتراحاتهم تجاه الوضعية المالية للجماعة. لكن في الحقيقة، استغرب في هذا الإطار لرد السيد محمد الفرس. فنحن نعرف ان السيد محمد الفرس هو مستشار متمرس، أما أنا فلم تكن هذه المرحلة بالنسبة لي إلا تجربة أولى في العمل الجماعي. فعيب جدا ان يحصر مستشار متمرس مثل السيد محمد الفرس نمو و تطور و مردودية الميزانية في الفائض الحقيقي. فهذا يعتبر عيبا بالنسبة لي، و

بصراحة فإن هذا الموقف يحز في النفس، ويرجع هذا إلى التسييرات اللاهانونية و في اي وقت تمت. ففي الماص
التقديري - وهذا موجه إلى السيد محمد الفرس- هناك فائض حقيقي يبلغ 27 مليون درهم. فأين هي إذن هذه
الاعتمادات و أين ذهبت؟ هذه المبالغ المقدرة ب 27 مليون درهم برمجت في الاستثمار، و تأتي الآن - السيد محمد
الفرس- لتحصير- هذه النقطة السوداوية كما تم نعمتها- كل هذا في مبلغ 50 مليون المبين في الفائض الحقيقي. فالنجاعة
تقتضي أن يبقى صفر (00). فميزانية الجماعة تنقط على الفائض الحقيقي البالغ صفر (00)، وهذه هي النجاعة. وفعلا
استغربت لهذا الرأي علما انك عضو في اللجنة المالية و متمرس في السياسة. عكس الإخوة المتدخلين الآخرين الذين أدلوا
بمقترحات في المستوى كالأخ جامع، عادل المرابط، سعيد موشان و الوافي لعميحي. و يجب على الأقل أن تقدم اعتذارا في
هذا الأمر. و أن توجه الشكر ليس إلينا، وإنما إلى الموظفين الذين يشتغلون في هذا المجال، أما العمل الذي نقوم به نحن
فإننا نقوم به عن طريق هؤلاء الموظفين الذين يبذلون جهودا مضيئة و يشتغلون ليلا و نهارا، و كل ما تم تحقيقه فقد
كان بفضلهم. لذلك فنحن نفتخر بموظفي جماعة ايت ملول و بأعمالهم و تفانيهم و نوجه لهم الشكر على ذلك. *2019*
و اسمحوا إذا قمت برد هذه الطريقة الحادة فلم أقم بها قط في هذا المجلس، وهذا الرد هذا هو وقته و يجب القيام به.
واعتذر إذا كنت شيئا ما قاسيا. وهذا هو حالي أسير بطريقة عادية و كلما اقتضت الضرورة مثل هذه الردود فأنا أقوم بها
في الوقت المناسب.

أما ما يخص اليوم الدراسي فهذا اقتراح مهم و مهم جدا، و يجب علينا تنظيمه في القرب العاجل إن شاء الله.

أما الباقي استخلاصه: فاستدعاء القابض الجماعي لحضور أشغال هذه الدورة كان لهذا الغرض من جهة، كما كان المراد
منه أيضا أن يمدنا بإجابات عن ملفي قادوس سوس و حليب سوس. مع العلم أننا عقدنا اجتماعا فيما يخص الباقي
استخلاصه بحضور السيد رئيس الدائرة و ذلك يوم 2019/10/03، و كنا وقتها قد حققنا 86% من الميزانية بمبلغ 102
مليون درهم. و كانت الميزانية آنذاك تسير بشكل جيد و بطريقة طبيعية. و الغرب في الأمر أن المبلغ الذي حققناه و هذه
المداخل تحققت فقط بمجهودات من الجماعة. أما خلال شهري نونبر و دجنبر 2019 فلم نحقق شيئا من هذا و لم نقم
بأي مجهود في هذا الإطار.

و علاقة بذلك وضعنا مخططا خلال الاجتماع بخصوص الباقي استخلاصه بحضور السيد رئيس الدائرة. و قد تم
تقسيمه حسب المقاطعات. و تم تخصيص أسبوعين للمقاطعة الثانية، و أسبوعا للمقاطعة الأولى، و نفس الشيء بالنسبة
للمقاطعة الثالثة و الرابعة. إلا أن هذه العملية لم تغط أي نتائج و لا نعرف أسباب ذلك. و اطرح علامة استفهام في هذا
الإطار؟ و عليه يجب أن نرفع الوثيرة تحت إشراف السيد رئيس الدائرة بخصوص عملية الباقي استخلاصه، و يجب أن
نتحمل المسؤولية فيه جميعا. كما يجب علينا إذا لم تكن تريد مصالح القباضة القيام بواجبها في هذا الإطار أن نرفع
النقاش إلى مستويات أعلى من القابض. علما أننا نشكر القابض و موظفي القباضة على مجهوداتهم و أعمالهم المبذولة في
جوانب أخرى. إلا أن الباقي استخلاصه يجب مناقشته و يجب أن تتخذ فيه إجراءات أخرى.

أما ما يخص الرسم المفروض على شغل الملك الجماعي: فنحن نتوفر على برنامج عمل Plan d'action، كما أننا بصدد
إعداد (CPS) (cahier des prescriptions spéciales) للوصول إلى إبرام صفقة تخص الإحصاء حول الرسم المتعلق بالضريبة
على الأملاك الحضرية غير المبنية (TNB) (la taxe sur les terrains non bâtis)، و حول الرسوم المفروضة على شغل الأملاك
الجماعية مع شركة متخصصة في المعلومات، و هي الآن تشتغل في إعداد دفتر التحملات لتلك الأغراض المذكورة
للتسريع بوثيرة الإحصاء.

و جوابا عن السؤال المتعلق بالفائض الحقيقي المطروح من السيد محمد الفرس، فالفائض الحقيقي فقد بلغ خلال سنة
2014 9.687.000,00 و صولا إلى 7.283.000,00 سنة 2012، و الأهم بالنسبة إلينا هو الفائض الإجمالي. و شكرا.

التعقيبات:

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: شكرا السيد محمد ايت عدي، في إطار التعقيبات، نريد أن نتهي هذه النقطة في اقرب وقت، علما أننا لم نؤد بعد صلاة العصر، ولهذا المرجو من السادة الأعضاء الإيجاز والاختصار في تعقيباتهم، والتركيز على المسائل الجديدة وغير المذكورة خلال المناقشة. وأعطي الكلمة للسيد محمد الفرس. 3000

السيد محمد الفرس، عضو المجلس: بداية إنني اقدر المجهودات المبذولة سواء من طرف المنتخبين أو الموظفين. علما أن التنويه لا يحتاج في هذا المجال، على اعتبار أننا عارفين بكفاءة الموظفين.

(تدخل السيد محمد ايت عدي النائب الثاني للرئيس: مشيرا بهذه العبارة "بالعكس الموظفون يحتاجون إلى تنويه")

تتمة تدخل السيد محمد الفرس، عضو المجلس: على أي جزاكم الله على هذا العمل الذي قمتم به سواء انتم كأعضاء المجلس وكذا جميع الموظفين الجماعيين. لكن أريد فقط أن نكون منطقيين. ففي السنوات الماضية حينما يتحقق الفائض الحقيقي بمبلغ 600 أو 800 إلى مليار سنتيم، يخرج وقتها الأعضاء بتدوينات ويفتخرون بأن مجلس جماعة ايت ملول حقق فائضا مهما. وأريد أن افهم، هل ذلك الفائض الحقيقي البالغ 600 مليون والذي برمجت في إطاره مجموعة من المشاريع وسأعطيك أمثلة، وهي أن الأعضاء يخرجون بعد دورة برمجة الفائض وينشرون أن جماعة ايت ملول برمجت فائضا بتخصيص 200 مليون مثلا إلى هذا المشروع وأخرى إلى المشاريع كالأقطاب الرياضية ومنتزه تمرسيط، وتم الافتخار بتحقيق ذلك الفائض. وأنا شخصيا كمبتدئ سمعت شخصا خلال السنوات الماضية أننا حققنا فائضا بلغ 600 مليون سنتيم فما فوق. إلا أن هذه السنة حققنا فائضا بمبلغ 50 مليون سنتيم. فإذا قلت ذلك لأي إنسان عادي، فسيستغرب لذلك. وإذا لم يعجبكم مصطلح "هذا الوضع الكارثي" سنغيره بمصطلح "هذا الانجاز الكبير الذي حققته جماعة ايت ملول" في حين أن بعض المشاريع بجماعة ايت ملول أنجزت بهذا الفائض - وحتى نحن لدينا غيره على هذه المدينة - والفائض أينما وجد فهو مهم. والنجاعة فهي مهمة في بعض المؤسسات التي لها تقديرات واضحة. فإذا حققنا صفر (00) وبدون عجز بعد حصر المداخيل والمصاريف فالمسألة جيدة. إلا انه بالمقابل فالمشاريع كثيرة وكثيرة جدا. فما تحقق من فائض فالاختيارات في برمجته كثيرة والمشاريع تحتاج إلى ذلك. ويمكن عقد دورة لتحويل هذا الاعتماد من مكان إلى آخر. إلا أن تحقيق هذا الفائض البالغ 50 مليون يثير الاستغراب ويطرح تساؤلات مقارنة مع الفوائض المحققة خلال السنوات الماضية. والكل كان يفخر بذلك بما في ذلك نحن. فكنا نفتخر بأن جماعة حققنا فائضا كبيرا يبلغ 600 مليون. لكن ماذا وقع الآن؟ الآن حينما قلنا بأنه عيب و عار تحقيق مبلغ 50 مليون في الفائض الحقيقي، فهو مبلغ مخجل. نحن قلنا بأنه كارثة فقط على أساس أن نأخذ الاحتياطات. ونتخذ الإجراءات اللازمة لتفادي هذا الوضع. وموازة مع ذلك فإنني أنوه بعملكم وأشكر وأنوه بجميع الموظفين الذين سهروا على هذه الميزانية. واعتذر للسيد النائب إذا كان المصطلح ليس في محله. وشكرا.

السيد الوافي لعميمي، عضو المجلس: شكرا سيدي الرئيس، فبالنسبة للموظفين، فلا أحد يستطيع أن يقول قولا عن موظفي جماعةنا. وعلى كل حال فإذا كنا لم نتحدث عنهم أو لم نذكرهم فإننا لم ننساهم كذلك. فنحن نعلم جيدا المجهودات التي يبذلها هؤلاء الموظفين وعلى الإمام بها. فكل في مقامه ومكانه. أما بخصوص الكلام الذي أثارته عن قادوس سوس أو حليب سوس حول عملية البيع والشراء فربما لم يفهم كلامي، فالمقصود منه هو ان الجماعة لم تستفد من ذلك المبلغ الذي يبيع به المعمل. كما أنني لم اشتر إلى أي احد أو إلى من أعطى الترخيص أو شيئا من هذا القبيل. وشكرا السيد الرئيس.

السيد جامع ايت بابا، عضو المجلس: شكرا السيد الرئيس، في إطار هذا التعقيب لا بد أن أشير إلى بعض النقاط التي لم أتطرق إليها من قبل، كما سأمر على بعض الملاحظات الواردة في رد السيد الرئيس وفي رد السيد النائب كذلك وتتلخص فيما يلي:

علاقة الجماعة مع القابض: لابد - السيد الرئيس- أن تكون حريصين ان تكون علاقة الجماعة / المجلس مع القابض علاقة انسجام و تكامل في إطار العمل الجماعي. ذلك أن أهم الاكراهات التي تعيق عمل الجماعة في إطار الإدارة الجبائية وعلى مستوى جميع الرسوم هي تلك العلاقة مع القابض. فالرئيس أو النائب المكلف بالمالية و المجلس كذلك لابد أن يكونوا حريصين ان تكون العلاقة مع القابض الجماعي علاقة متكاملة و في انسجام تام ولو اقتضى ذلك بعض التنازلات. لان هذا القابض يسهل عمل الجماعة. ولسنا نريد أن نسحب منه المسؤولية. كما انه من جهة أخرى لابد من الوقوف على المستحقات و حقوق و مصالح الجماعة و أن يتم الحرص عليها - من طرف الرئيس و نائبه - حتى تسير في أحسن الظروف و الأحوال في إطار من السلاسة و الوضوح بشكل طبيعي.

3008

بيع العقارات المتعلقة بالالتزامات تجاه الجماعة: هذا الجانب ينظمه القانون، فلا يمكن لأي كان أن يقوم ببيع عقار مثقل بالديون العمومية دون الحصول على شهادة الإبراء. و أي احد أعطى أو سجل أو حفظ هذا العقار بدون الحصول على شهادة الإبراء تجاه الجماعة أو الدولة، فهو سيعاقب. إذن لنقف عند هذه الملفات و نطلب أن تدلونا على من قام بمنح شهادة الإبراء؟ و من قام بعملية التسجيل دون التوفر و الحصول على شهادة الإبراء؟ و بالتالي محاسبة الملتزمين الذين لم يؤدوا مستحقاتهم تجاه الجماعة.

مشكل الإنارة العمومية: هذا المشكل كبير و كبير جدا. و كنا نثيره دائما و ننادي بضرورة الحرص على ترشيد نفقات استهلاكات الإنارة العمومية و تقنينه. ذلك انه لا يعقل القيام بالبرمجة و تنفيذ المشاريع في ظل ارتفاع المصاريف. و بالتالي لابد من ترشيد هذه النفقات الخاصة بالإنارة العمومية. و قد حضرت في وقت سابق اجتماعا عقدته المصالح الجماعية المختصة بهذا القطاع مع احد المهندسين، حيث تقدم هذا الأخير وقتها بمشروع يخص الإنارة العمومية. و كان ذلك المشروع قد أعجبني كثيرا لأنه مشروع يتضمن ترشيد النفقات الخاصة بالإنارة العمومية. و لا اعرف السبب الذي أدى إلى عدم تقدم هذا المشروع و إخرجه إلى حيز الوجود. و فإذا لم تكتمل هذا العمل فهناك شركات متخصصة يمكن التعاقد معها و لو تطلب الأمر القيام بهذا المشروع بشكل جزئي. و خاصة على مستوى الشوارع الكبيرة و الرئيسية. فإذا قمنا بتجهيز هذه الشوارع القديمة منها و الجديدة إضافة إلى تلك الموجودة في التجزئات سنكون أمام ترشيد مبالغ مالية مهمة يمكن استثمارها في أشياء أخرى.

عملية الإحصاء: علاقة بالأمر سمعت من السيد محمد ايت عدي النائب المكلف بالمالية أن مسألة الإحصاء منحت إلى شركة متخصصة في المعلومات. ف TNB لا يمكن أن تدبر أبدا من طرف مثل هذه الشركات الخاصة بالمعلومات. أو إلى مهندس متخصص في المعلومات. بل هي عملية تهم الطوبوغرافي "Géomètre" و قلت هذا منذ سنة 2015، و أثرتها مرارا و تكرار و في جميع الدورات. فالطوبوغراف هو الذي يمكنه القيام بهذه العملية. و الملف موجود في مصلحة المحافظة العقارية. إلا أننا لا يمكننا الحصول عليه لان الجماعة إذا أرادت للقيام بعملية إحصاء عقار ما في إطار TNB. فلا بد أن تتوفر على العديد من المعلومات تهم العقار و الملزم معا. ك: رقم البطاقة الوطنية للملزم، عنوان سكنه، المساحة، رقم الصك العقاري و غيرها... حتى تتمكن الإدارة الجبائية من القيام بأوامر بالتحصيل، ذلك أن السنوات تضيق عن طريق التقادم و لا من يحرك ساكنا في هذا الأمر. و هذا إشكال. ففي سنة 2015 ناديت بعقد اتفاقية مع Géomètre و نفس الشيء وقع خلال سنوات 2016-2017-2018 و 2019. و لا يجب دمج، TNB و الاحتلال المؤقت للملك العمومي. ف TNB تعنى بالطوبوغرافي "Géomètre". فحتى إذا تعاقدنا معه بمبلغ 100 أو 200 مليون سنتيم، فان هذا المبلغ لا يعني شيئا بما سنجنه من اعتمادات كبيرة و كبيرة جدا خلال عملية الإحصاء و أثناء القيام بأوامر التحصيل. فقد نستخلص أكثر من 02 مليار سنتيم. فجماعة اكادير مثلا تستخلص مبلغ 15 مليار سنتيم من TNB فقط. أي أكثر من ميزانية جماعة ايت ملول في فصل واحد فقط. لهذا يجب علينا أن نعرف كيف ندبر هذه العملية. فليس عيبا أن نغلط، لكن العيب هو ان نستمر في الغلط. و هذا هو الإشكال. لأنه بذلك تصنع أمامنا أموالا باهضة في إطار الضريبة على الأراضي الحضرية غير

مبينة TNB. فهذه الضريبة تعتبر بمثابة رسم عقاري مهم جدا، وستدرا اعتمادات لن تتصورها - الأخ محمد ايت عدي -
و اكتفي بهذا القدر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

2002

ملاحظة: شار السيد جامع ايت بابا بالمناقشة

السيد الحسين حريش، كاتب المجلس: في الحقيقة، سأعيد لأركز على مسألة تنظيم اليوم الدراسي. فائناء تنظيم ذلك اللقاء سيكون أماننا متسع من الوقت لمناقشة الاقتراحات والأفكار، وسيحضر ذلك أيضا خبراء ومختصين. وبالتالي فان تنظيم هذا اليوم الدراسي ضروري سنستفيد منه أكثر في هذا الإطار. كما كنت أيضا أود التطرق إلى النقطة الأخيرة التي أثارها السيد جامع ايت بابا، ولكن هذا الأخير سبقني إليها فهو معروف عليه أن يكون سيقا الخبر. تلك النقطة تهم العلاقة مع القابض. فهذا الجو الذي يعرفه النقاش حاليا يمكن أن يفهم منه أن الجماعة تعرف اضطرابا في علاقتها مع القابض. والحال أن الأمر ليس كذلك. فكما أننا في الأمر نفسه نقوم بالتنويه بالعمل والمجهودات التي تقوم بها الجماعة فإننا في الأمر نفسه نقوم بالتنويه بالمجهودات والأعمال التي يقوم بها كل من السلطة المحلية والسيد القابض الجماعي وجميع موظفي القباضة الجماعية. فإذا كنا نقول بان الميزانية جيدة وفي حالة صحية فالفضل يرجع إلى عدة متدخلين لعل من بينهم إضافة كما قلت إلى الموظفين الجماعيين والإشراف السياسي للمنتخبين نجد كذلك السلطة المحلية والقابض الجماعي.

إلا أن الإشكالات التي واجهتنا هي تلك الاكراهات التي تعرف كثرة المتدخلين. فيقدر ما شارك متدخلين عديدين في مسألة معينة إلا وزادت فيها الأمور تعقيدا. إلا أن هذا لا يمنع كما قال السيد جامع ايت بابا وغيره من السادة الأعضاء، أن يشارك جميع هؤلاء المتدخلين في هذا اليوم الدراسي لمعالجة جميع المشاكل والاكراهات، والتقدم باقتراحات وحلول ايجابية نعالج بها مشاكل المدينة وتكون في صالح الأجيال المقبلة والتقليل من السلبيات. ذلك أن أغلبية المشاكل التي نعالجها الآن هي تلك المشاكل التي لم تعالج في وقتها. ونتمنى أن ينظم ذلك اليوم الدراسي في اقرب وقت، يكون منفتحا على العديد من المتدخلين والخبراء، علما أن اللجنة المالية يفترض أن يكون هذا العمل ضمن اختصاصاتها. وشكرا.

السيد محمد ايت عدي، النائب الثاني لرئيس المجلس: لذي فقط إضافة حول الإحصاء، فهذه العملية شرعنا فيها فعلا خلال سنة 2016. وتم البدء بالحي الصناعي وبعض الأحياء الأخرى. بعدها توقفت عملية الإحصاء خلال سنتي 2017 و2018 نظرا لوجود بعض الاكراهات لدى المصالح الضريبية. واستأنفت مجددا عملية الإحصاء خلال شهري نونبر وديجنبر 2019. لكن لحد الساعة لم تتبلور نتائج هذا الإحصاء. فالإكراه الذي تعاني منه المصالح المالية هو الإكراه نفسه الذي تعاني منه الجماعة والمتمثل في الموارد البشرية. والجماعة لا يمكنها القيام بالإحصاء دون حضور ممثلي المصالح الضريبية. أما ما يخص العلاقة مع القابض الجماعي، فلدينا في هذا الإطار علاقة ممتازة جدا مع القباضة في جميع المجالات. وأما مسألة استدعاء حضور القابض لأشغال هذه الدورة ففهم فقط الباقي استخلاصه، والإجابة على أسئلة الإخوة الأعضاء بخصوص هذا الموضوع. أما ما تطرق إليه الأخ جامع ايت بابا بخصوص TNB، فما قلتموه حول هذا الموضوع تحديدا فهو موجود بدفتر التحملات. زيادة على ذلك هو أننا اعتمدنا في هذا الإطار على نماذج دفاتر التحملات لبعض الجماعات ومنها (مراكش - الدار البيضاء). ونتمنى من هذه الإجراءات أن تعطي للجماعة دفعة قوية في هذا المجال ويقوم بتحيين المعطيات تلقائيا يوميا التي تهم المعلومات الشخصية سواء على مستوى العقار أو على مستوى المزمين / الأشخاص. وهذه العملية ستخفف الضغط على الموظفين وبالتالي الحصول على تقديرات منطقية. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد محمد بكار، النائب الاول لرئيس المجلس: إذن سأعرض على التصويت النقطة السابقة المتعلقة بمداورة الوضعية المالية للجماعة مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي وعملية إلغاء اعتمادات على الشكل التالي:

مجموع مداخيل الجزء الأول من الميزانية : 112.747.763,34

- 2003

مجموع مصاريف الجزء الأول من الميزانية : 112.227.326,22

=

الفائض الحقيقي : 520.437,12

+

مبلغ الاعتمادات الملغاة: 1.860.748,58

=

البرمجة : تغطية اعتمادات التسيير المرحلة: 2.381.185,70

ملاحظة:

- شارك العضوان: جامع ايت بابا و سعيد موشان في مناقشة النقطة السابعة كما هو وارد أعلاه، وامتنعنا عن التصويت فيما يتعلق بالصيغة للنقطة السابعة ، وغادرا القاعة قبل الشروع في التصويت فيما يتعلق بمداخلة الوضعية المالية للجماعة مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي وعملية إلغاء اعتمادات.
- اما بخصوص العضو الحسين اعراب فقد امتنع عن التصويت فيما يخص تعديل صيغة النقطة السابعة وغادر بعدها القاعة.

المتعلق ب: مدارس الوضعية المالية لجماعة آيت ملول مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي

3004

وعملية إلغاء اعتمادات.

إن مجلس جماعة آيت ملول في إطار جلسته العلنية في إطار تمديد الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 04 رجب 1441 هـ الموافق ل 28 فبراير 2020؛
و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
وبناء على القرار رقم 2020/17 بتاريخ 20 فبراير 2020 القاضي بتمديد مدة الدورة العادية لشهر فبراير 2020؛
وبعد دراسة المجلس للنقطة السادسة المتعلقة الدراسة والتصويت على الوضعية المالية لجماعة آيت ملول مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي وعملية إلغاء اعتمادات؛
وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛
وحسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

■ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: ثمانية عشر (18) عضوا.

- | | | | | |
|--------------------|------------------|-------------------|------------------|------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد آيت عدي | 4. نعيمة الفرح | 5. عبدالله اورغي |
| 6. عبدالعالي ازكنض | 7. لطيفة أرفاك | 8. إبراهيم الدباغ | 9. إبراهيم جنخار | 10. محمد همام |
| 11. خالد بوحردو | 12. حماد أمزال | 13. محمد كوريزيم | 14. محمد لعبوي | 15. الحسن زكورا |
| 16. الوافي لعميمي | 17. عادل المرابط | 18. محمد الفرس | | |

■ عدد الأصوات المعبر عنها: خمسة عشر (15) صوتا.

■ عدد الأعضاء الموافقين: خمسة عشر (15) عضوا وهم السيدات والسادة :

- | | | | | |
|--------------------|----------------|-------------------|------------------|------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد آيت عدي | 4. نعيمة الفرح | 5. عبدالله اورغي |
| 6. عبدالعالي ازكنض | 7. لطيفة أرفاك | 8. إبراهيم الدباغ | 9. إبراهيم جنخار | 10. محمد همام |
| 11. خالد بوحردو | 12. حماد أمزال | 13. محمد كوريزيم | 14. محمد لعبوي | 15. الحسن زكورا |

■ عدد الأعضاء الراضين: (00) لا أحد.

■ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (03) وهم السادة:

- | | | |
|------------------|-----------------|---------------|
| 1. الوافي لعميمي | 2. عادل المرابط | 3. محمد الفرس |
|------------------|-----------------|---------------|

يقرر مايلي:

وافق مجلس جماعة آيت ملول بالأغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها، خلال الجلسة العلنية لاستكمال اشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2020 (تمديد مدة الدورة العادية) المنعقدة يوم الجمعة 04 رجب 1441 هـ (الموافق ل 28 فبراير 2020م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر آيت ملول، على الوضعية المالية لجماعة آيت ملول مع برمجة الفائض المتأتى من الفائض الحقيقي وعملية إلغاء اعتمادات كالتالي:

112.747.763,34

مجموع مداخيل الجزء الأول من الميزانية :

- 3005

112.227.326,22

مجموع مصاريف الجزء الأول من الميزانية :

=

520.437,12

الفائض الحقيقي :

+

1.860.748,58

مبلغ الاعتمادات الملغاة :

=

2.381.185,70

البرمجة : تغطية اعتمادات التسيير المرحلة :

رئيس المجلس
محمد بكار
Mohamed BEKAR
النائب الأول للرئيس
1° Vice Président
جماعة أيت ملول
Commune d'Ait Melloul
محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس
الحسين حريش

النقطة الثامنة:

الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار

3006

لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد بأزرو.

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: فبالنسبة لهذه النقطة، فإن اللجنة لم تنعقد لثلاث مرات بسبب عدم حضور السادة أعضاء لجنة الخبرة، وذلك بعد استدعائها من طرف السلطات المحلي نظرا لتزامن موعد انعقاد اللجنة مع الزيارة الملكية. كما أن الاستدعاء الأخير المرسل بعد الزيارة الملكية لم يتوصل به أعضاء اللجنة. إلا أننا حاليا في إطار التنسيق مع السلطة المحلية للقيام بعقد اجتماع هذه اللجنة بعد 15 يوما، و من تم إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال إحدى الدورات الاستثنائية المقبلة. وعليه فإن ثمن الخبرة موضوع اقتناء عقار لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد بأزرو ما زال لم يتحدد بعد، وبالتالي فإننا نعرض على التصويت تأجيل البث في هذه النقطة إلى دورة لاحقة.

ولعدم تسجيل أي تدخل، تم اللجوء مباشرة إلى التصويت.

المتعلق ب: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار

3007

لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد بأزرو.

إن مجلس جماعة أيت ملول في إطار جلسته العلنية في إطار تمديد الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 04 رجب 1441 هـ الموافق ل 28 فبراير 2020:

و طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبناء على القرار رقم 2020/17 بتاريخ 20 فبراير 2020 القاضي بتمديد مدة الدورة العادية لشهر فبراير 2020.

وبعد دراسة المجلس للنقطة الثامنة المتعلقة بالموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم

كقيمة تجارية لاقتناء عقار لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد بأزرو؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقا لمقتضيات المادة 6 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وحسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

■ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: أربعة عشر (14) عضوا.

■ عدد الأصوات المعبر عنها: أربعة عشر (14) صوتا.

■ عدد الأعضاء الموافقين: أربعة عشر (14) عضوا وهم السيدات والسادة :

- | | | | | |
|-------------------|-----------------|------------------|-------------------|------------------|
| 1. محمد بكار | 2. الحسين حريش | 3. محمد ايت عدي | 4. نعيمة الفرح | 5. عبدالله اورغي |
| 6. عبدالله ازتكض | 7. محمد كوريزيم | 8. حماد امزال | 9. خالد بوحرو | 10. الحسن زكورا |
| 11. ابراهيم جنخار | 12. الحسن حسني | 13. عادل المرابط | 14. الوافي لعميمي | |

■ عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.

■ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا احد.

بقرار ما يلي:

وافق مجلس جماعة ايت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، خلال الجلسة العلنية لاستكمال اشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2020 (تمديد مدة الدورة العادية) المنعقدة يوم الجمعة 04 رجب 1441 هـ (الموافق ل 28 فبراير 2020 م). على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر ايت ملول، على تأجيل البث بالموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد بأزرو إلى دورة لاحقة .

رئيس المجلس بكار
Mohamed BEKAR
" نائب الأول كنونيس
1^{er} Vice President
جماعة أيت ملول
Commune d'Ait Melloul

محمد بكار (النائب الاول لرئيس المجلس)

كاتب المجلس

الحسين حريش

3008

الدراسة والتصويت على برمجة مساهمة المجلس الجماعي لآيت ملول في تمويل المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية المندمج لعمالة انزكان آيت ملول.

تبعاً للرسالة العامة عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020

السيد محمد بكار، النائب الأول لرئيس المجلس: هذه النقطة تهم ثلاث مشاريع:

1- المشروع الأول: ومهم الحائط الوقائي

Protection contre les inondations des quartiers Azrou, Timersite et Ait Oujerrar à la commune d'Ait Melloul.

2- المشروع الثاني: تجهيز شارع بازرو في إطار سياسة المدينة

Mise à niveau urbaine des quartiers sous équipés de la ville d'Ait Mellou dans le cadre de la politique de la ville.

3- المشروع الثالث: يخص سوق القرب بازرو

Création d'un espace de recasement des marchands ambulants à Azrou à Ait melloul.

فيالنسبة إلينا فليس لدينا أي اعتراض على هذه النقطة ويمكننا مناقشتها. فالجماعة وضعت اعتمادا خاصا بمساهمتها في مشروع الحائط الوقائي، وليس لديها أي مشكل في هذا المشروع.

أما بالنسبة للمشروع المتعلق بسياسة المدينة، فلم يتبق منه إلا اعتمادا قليلا يبلغ تقريبا 200 مليون أو 150 مليون تم أخذه بعين الاعتبار في إطار تغيير البرمجة ومهم تجهيز شارع بازرو في إطار سياسة المدينة.

أما المشروع المتعلق بسوق القرب بازرو فقد تم أخذه بعين الاعتبار في جزء من اعتمادات المبادرة الوطنية للتنمية البشرية المخصصة لهذه الغاية. فمن له استفسار أو ملاحظة في هذه النقطة ؟

إذن نظرا لعدم وجود أي مداخل أو ملاحظة نمر إلى المصادقة على هذه النقطة المتعلقة ببرمجة مساهمة المجلس الجماعي لآيت ملول في تمويل المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية المندمج لعمالة انزكان آيت ملول.

المتعلق ب: الدراسة والتصويت على برمجة مساهمة المجلس الجماعي لآيت ملول في تمويل المشاريع المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمج لعمالة إنزكان آيت ملول.

3009

إن مجلس جماعة آيت ملول في إطار جلسته العلنية في إطار تمديد الدورة العادية لشهر فبراير 2020 المنعقدة بتاريخ 04 رجب 1441 هـ الموافق ل 28 فبراير 2020؛

وطبقا لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وبناء على القرار رقم 2020/17 بتاريخ 20 فبراير 2020 القاضي بتمديد مدة الدورة العادية لشهر فبراير 2020.

تبعاً للرسالة العاملة عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020؛

وبعد دراسة المجلس للنقطة التاسعة المتعلقة بالدراسة والتصويت على برمجة مساهمة المجلس الجماعي لآيت ملول في تمويل المشاريع المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمج لعمالة إنزكان آيت ملول؛

وبعد اللجوء إلى التصويت العلني طبقاً لمقتضيات المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات؛

وحسب عملية التصويت التي أسفرت عما يلي:

■ عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت: خمسة عشر (15) عضواً.

■ عدد الأصوات المعبر عنها: خمسة عشر (15) صوتاً.

■ عدد الأعضاء الموافقين: خمسة عشر (15) عضواً وهم السيدات والسادة:

1. محمد بكار	2. الحسين حريش	3. محمد آيت عدي	4. نعيمة الفرح	5. عبدالله أورغي
6. عبدالعالي انكض	7. محمد كوريزيم	8. ابراهيم الدباغ	9. ابراهيم جنخار	10. الحسن حسني
11. حماد امزال	12. خالد بوجدو	13. لحسن زكورا	14. عادل المرابط	15. الوافي لعيمي

■ عدد الأعضاء الراضين: (00) لا احد.

■ عدد الأعضاء الممتنعين عن التصويت: (00) لا احد.

يقرر مايلي:

بعد دراسة النقطة وتبيان أن الجماعة قامت ببرمجة كافة حصتها من مشروع بناء الحاجز الوقائي و المقدر ب 8 000 000.00 درهم وكذا برمجة حصتها من مشاريع اتفاقية سياسة المدينة؛ إذ تمت المصادقة ضمن النقطة السادسة من جدول أعمال هذه الدورة على تغيير برمجة بتحويل الاعتمادات لإنجاز ووضع الأعمدة والأسلاك للإنارة العمومية بشارع محمد الخامس على طول حي تمرسيط وحي أزرو. وبالنسبة للمشروع الثالث المتعلق بإحداث فضاء للباة المتجولين بازرو فإن الاعتمادات المتوفرة بالحساب الخصوصي للمبادرة المحلية للتنمية البشرية كافية كحصبة للجماعة لإنجاز هذا المشروع. وعليه:

وافق مجلس جماعة آيت ملول بإجماع أعضائه الحاضرين، خلال الجلسة العلنية لاستكمال اشغال الدورة العادية لشهر فبراير 2020 (تمديد مدة الدورة العادية) المنعقدة يوم الجمعة 04 رجب 1441 هـ (الموافق ل 28 فبراير 2020 م)، على الساعة الرابعة (16:00) مساء بدار الحي مبارك او عمر آيت ملول، على مساهمة المجلس الجماعي لآيت ملول في تمويل المشاريع المدرجة في إطار برنامج التنمية المندمج لعمالة إنزكان آيت ملول. تبعاً للرسالة العاملة عدد 238 بتاريخ 10

يناير 2020.

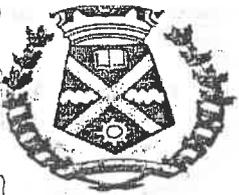
رئيس المجلس

محمد بكار (النائب الأول لرئيس المجلس)

محمد بكار
Mohamed BEKAR
النائب الأول للرئيس
1° Vice President
جماعة آيت ملول
Commune d'Ait Melloul

كاتب المجلس

الحسين حريش



جماعة آيت ملول
Commune Ait Melloul

2010

المملكة المغربية
وزارة الداخلية
ولاية جهة سوس ماسة
عمالة انزكان آيت ملول
الدائرة الحضرية آيت ملول
جماعة آيت ملول
مديرية المصالح الجماعية
كتابة المجلس

رئيس المجلس الجماعي لآيت ملول
إلى السيد: مستشار صاحب الجلالة
الديوان الملكي - الرباط

الموضوع: برقية ولاء وإخلاص مرفوعة إلى السدة العالمة بالله أمير المؤمنين صاحب الجلالة والمهابة الملك محمد السادس أدام الله نصره وعزه.

سلام تام بوجود مولانا الإمام،

وبعد :

على إثر انتهاء أشغال الدورة العادية للمجلس الجماعي لآيت ملول، لشهر فبراير 2020 التي تم افتتاحها يوم الخميس 06 فبراير 2020، يتشرف رئيس مجلس جماعة آيت ملول أصالة عن نفسه ونيابة عن باقي أعضاء المجلس وكافة ساكنة المدينة، أن يرفع إلى السدة العالمة بالله، مولانا جلاله الملك محمد السادس دام له النصر والتمكين، آيات ولاننا وإخلاصنا، وتشبثنا الدائم بالعرش العلوي المجيد، مواصلين السير وراء عاملنا المفدى لترقي بمغربنا الحبيب، بأذنين الغالي والنفيس في سبيل الحفاظ على وحدتنا الترابية والدفاع عن مقدساتنا الثابتة. وإننا نغتنم هذه المناسبة لنجدد لكم آيات البيعة والإخلاص والتجند الدائم وراءكم لبناء نموذج تنموي مغربي جديد والدفاع عن ثوابت المملكة.

أدام الله مولانا المنصور بالله وحقق على يديه ما يصبو إليه شعبه من رفعة وتقدم وازدهار وأقر عينه بولي عهده الأمير مولاي الحسن و صنوه السعيد الأمير مولاي رشيد و سائر أفراد الأسرة الملكية الشريفة.

انه سميع مجيب. والسلام على المقام العالمة بالله.

حرر بآيت ملول في: يوم الخميس 25 جمادى الثانية
1441 هـ

الموافق ل 20 فبراير 2020 ميلادية.

النائب الأول لرئيس مجلس جماعة آيت ملول.

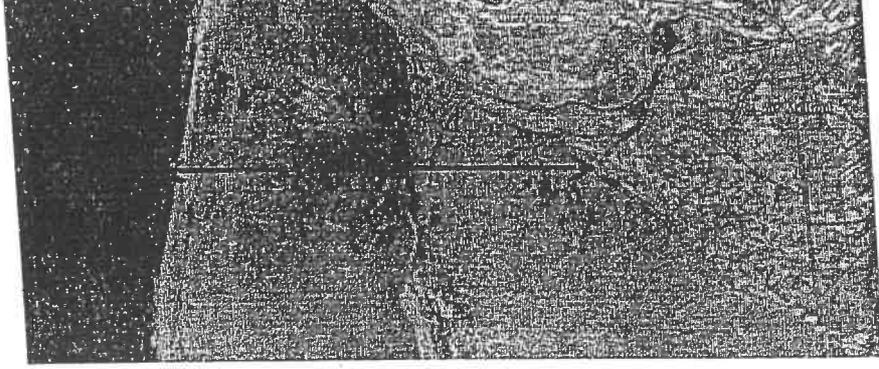
الإمضاء: محمد بكار

محمد بكار
Mohamed BEKAR
نائب الأول للرئيس
1° Vice Président
جماعة آيت ملول
Commune d'Ait Melloul

30M

الملحق

(تدخل رئيس مصلحة الممتلكات و الشؤون العقارية .صفحة 19)



3013

قرار اللجنة

بعد القيام بعملية خصم نسبة 25% من مساحة كل عقار كمنفعة في خلق الطرق الحكومية بقرار مائلي
- بالنسبة للطريق ATO2 المتواجدة بحي اكدال - شارع الحسن الثاني
العقار المشمول بهذه الطريق عبارة عن بناية قديمة تتكون من سفلي ، مبنية بالأحجار والطين ، تتم ترميمها ووضعها
في إطار مشروع تجزئة عقارية بالرسم العقاري عدد 1158/0/S

- بالنسبة للطريق AT98 المتواجدة بحي لحرش - وادي الذهب
تم تحديد ثمن القطعة رقم (0) بالتصميم التجزيئي (الرسم العقاري عدد 62008/س) البالغة مساحتها بعد خصم 25%
م² في 800.00 درهم

$620200.00 = 800 \times 775.25$ درهم
تم تحديد ثمن القطعة رقم 02 بالتصميم التجزيئي (الرسم العقاري عدد 62009/س) البالغة مساحتها بعد خصم 25%
م² في 700.00 درهم

$805350.00 = 700 \times 1150.50$ درهم
- أما بخصوص بناية سرخسة مكونة من سفلي + طابقين علويين ، البالغة مساحتها (70) م² حسب التصميم المعماري
المصادق عليه من طرف جماعة آيت ملول، فقد تم تقويمها وفق ما يلي:
المساحة المقطعة: 70 * 3 = 210 م²

وبناء على قرار السيد وزير المالية عدد 01/1986 بتاريخ 01/11/09 تم تحديد ثمن البناية (دون احتساب ثمن الأرض)
وفق ما يلي:

$$273000.00 = 1300 \times 210$$

- تم تحديد ثمن القطعة رقم (0) بالتصميم التجزيئي (الرسم العقاري عدد 4112/س) البالغة مساحتها بعد خصم 25%
م² في 1500.00 درهم

$$560250.00 = 1500 \times 373.50$$

اعتمادا على عنصرى المقارنة المتعلقة بالقطعة رقم (0) اعنادية العربي البناي والقطعة رقم (0) بنفس المرسلة حيث
برزت اللجنة ، بعد الجوع بين المبنين الاتفاق على اعتماد مبلغ 1500.00 درهم للمتر الخربج وهي نفس النتيجة
المتخذة في الملفات أعلاه.

- بالنسبة للطريق AT277 المتواجدة بحي التهضة - حي بطاح -

تم تحديد ثمن 1500.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية رقم (0) بالرسم العقاري 4336/س، مساحتها
م²

$$430500.00 = 1500 \times 287$$

- أما بخصوص البنايات وبعد المعاينة الميدانية وعلى التصميم التحديدي المنطوق به من طرف شاطلي الميكن، فسخر عن
طرف المينس الطبوغرافي المساح بتاريخ شتنبر 2017، يتعلق الأمر بما يلي:
- بناية قديمة مساحتها الاجمالية 224 م² ومكونة من من جزئين:

* الجزء الأول غير مغطى عبارة عن تحويط من ثلاثة جهات مبني بالأحجار مساحته التقديرية 77 م²
تم تحديد ثمنه في $2 \times 3600 = 7200.00$ درهم للواجهتين المئتين من التحويط، ارتفاع الواجهة الأولى 13 لبنة من
صنف 10 وعرضها 2.7 لبنة من نفس الصنف، دون احتساب الواجهة الثالثة لكونها مدمجة في الجزء الثاني من البناية دون
الأرض.

* الجزء الثاني، حسب التصميم المنطوق به، ينقسم إلى شقين:

- الشق الأول عبارة عن مسكن سفلي مبني بمواد مختلطة (أسمنت أجوز أحجار ...) مسقف جزئيا بالإسفلت.

- الشق الثاني: مثل الشق الأول تقريبا مساحة ومواد.

2014

تقدر مساحتها معا في (110 م²)

تبادل الآراء ومناقشة الموضوع من جميع جوانبه، ثم تقيم الشقين معا في مبلغ (1000) درهما * 110 مترا مربع

(182000.00) درهما.

وغير الحالة الاهتلاك باعتبار البنية قديمة جدا يعود تاريخها إلى ما يناهز 10 سنة حسب تصريحات أحد الورثة، تم خصم

(30) من التسن المحدد، والذي يمثل مبلغ 54600.00 درهما.

وعليه، تكون قيمة الجزء الثاني من البناية هي : $182000.00 - 54600.00 = 127400.00$ درهما.

شوتحتيت ضمن (1000) درهم للتر المربع الواحد للقطعة الأرضية رقم (05) بالرسم العقاري عدد 1588/000

بمساحتها 195 م²

$$637000.00 = 1400 \times 455 \text{ درهم}$$

التوقيعات

رئيس الدائرة الحضرية املاك منلول
رئيس الدائرة الحضرية املاك منلول
عبد العزيز الادريسي

مندوبية املاك الدولة

الوكالة الحضرية

جماعة املاك منلول

مكتب المراقبة بإدارة الضرائب

قسم التعمير والبيئة بالعنالة

3015

محضر اجتماع اللجنة الإدارية للخبرة

تبعاً لرسالة السيد رئيس جماعة آيت ملول عدد 32001 بتاريخ 08 أكتوبر 2019، تتعلق باستدعاء اللجنة الإدارية للخبرة والتقييم قصد تحديد القيمة التجارية لقطعة أرضية في ملكية الخواص لاقتناها من طرف جماعة آيت ملول لإنجاز مشروع عمومي - دار المرأة والطفل بحي وادي الذهب - الحريش - العقار المذكور يحمل علامة 13-4 حسب مشروع تصميم التهيئة لجماعة آيت ملول ، وحسب التصميم الطوبوغرافي المبدئي من طرف المهندسين الطوبوغرافيين (CABINET BOUJAMERS ذات مرجع رقم (V1.11) D18-0680 والمثلي منها من طرف الجماعة ، انعقد اجتماع اللجنة المذكورة بتاريخ 11 نونبر 2019 برئاسة سلطة هذه الدائرة ، وبحضور السادة :

- محمد بكار : ممثل مجلس جماعة آيت ملول
- عبد الكريم أمجوض : ممثل مندوبية أملاك التوتة بأكادير
- حيدو ابو حو : ممثل مكتب مراقبة التفويضات بإدارة الضرائب لآيت ملول
- الحسين مازوز : ممثل الوكالة الحضريّة لأكادير
- عبد الرحيم بوحمان : ممثل قسم التسيير والممتلكات بجماعة آيت ملول
- رتيبة جلول : ممثل قسم التعمير والبنية بالعمالة
- احمد موجد : نقيي الدائرة الحضريّة لآيت ملول

جدول الأعمال

تحديد القيمة التجارية لقطع أرضية في ملكية الخواص بحي لحراش آيت ملول لاقتناها من طرف جماعة آيت ملول لإنجاز مشروع عمومي - دار المرأة والطفل - بحي الحريش ، العقار المذكور يحمل علامة 13-4 حسب مشروع تصميم التهيئة لجماعة آيت ملول . وذلك تنفيذاً لمقرر رئيس جماعة آيت ملول المتخذ خلال دورته الاستثنائية شهر ابريل 2018 والقاضي بالموافقة على تطبيق مسطرة نزاع الملكية المنصوص عليها بالقانون رقم 7-81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة والاحتلال المؤقت .

عناصر المقارنة

- محضر اقتناء قطعة أرضية من أجل إحداث طريق عمومي رقم AT98 بحي وادي الذهب (الحريش) آيت ملول بتاريخ 04 نونبر 2019 .
- محضر اقتناء قطع أرضية مخصصة للتأهوية الطبري بتاريخ 10/01/2017 آيت ملول
 $P1 = 5163m^2 \times 555.74$ $P2 = 1026m^2 \times 775.85$ $P3 = 73m^2 \times 2365.06$
- محضر اقتناء قطع أرضية مخصصة للتأهوية التاهيلية العربي البناي بحي تمارات بتاريخ 07/06/2018 بحي تمارات آيت ملول .

$$P1 = 128m^2 \times 2673.75 \quad P2 = 859m^2 \times 818.4 \quad P3 = 7150m^2 \times 537.5$$

قرار اللجنة

- وبعد النقاش وتبادل الآراء حول عناصر المقارنة المثلي بها تم اعتماد معمل التوقع بين العناصر الثلاثة نظر لعدم التوافق على عنصر مقارنة مماثل بنفس المساحة ، وبعد إجراء الإسقاطات للملازمة ، تم تحديد الإتعلة حسب مساحة كل عقار وفق مايلي :
- تم تحديد ثمن 2000.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 113 م² (عناصر المقارنة: التأهوية الطبري)
 $2000.00 \times 113 = 226000.00$ درهم
- تم تحديد ثمن 700.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 912 م² (عناصر المقارنة: التأهوية الطبري)
 $700 \times 912 = 638400.00$ درهم

2191

- تم تحديد ثمن 500.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 2191 م² (عناصر المقارنة: نفوية الظريف)

$$500 \times 2191 = 1095500.00 \text{ درهم}$$

- تم تحديد ثمن 2500.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 46 م² (عناصر المقارنة: نفوية الظريف)

$$2500 \times 46 = 115000.00 \text{ درهم}$$

- تم تحديد ثمن 2000.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 140 م² (عناصر المقارنة: نفوية العريش القبلي)

$$2000 \times 140 = 280000.00 \text{ درهم}$$

- تم تحديد ثمن 1500.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 285 م² (عناصر المقارنة: طريق AT98)

$$1500 \times 285 = 427500.00 \text{ درهم}$$

- تم تحديد ثمن 1500.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 299 م² (عناصر المقارنة: طريق AT98)

$$1500 \times 299 = 448500.00 \text{ درهم}$$

- تم تحديد ثمن 2000.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 184 م² (عناصر المقارنة: نفوية العريش القبلي)

$$2000 \times 184 = 368000.00 \text{ درهم}$$

- تم تحديد ثمن 3000.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 12 م² (عناصر المقارنة: نفوية الظريف)

$$3000 \times 12 = 36000.00 \text{ درهم}$$

- تم تحديد ثمن 2500.00 درهم للمتر المربع الواحد للقطعة الأرضية ذات مساحة 41 م² (عناصر المقارنة: نفوية العريش القبلي)

$$2500 \times 41 = 102500.00 \text{ درهم}$$

مع الإشارة الى أن مصالح الجماعة مطالبة بإدماج هذا المرفق بمشروع تصميم تهيئة جماعة آيت ملول الذي يوجد في طور التراسه.

التوقيعات

الدايرة الحضرية آيت ملول
رئيس الدايرة الحضرية آيت ملول

ممدونية أملاك الدولة أكادير

عبد العزيز الأدرسي

الوكالة الحضرية أكادير

جماعة آيت ملول

مكتب مراقبة التفويطات بإدارة الضريب. انزكان

قسم التعمير والحيطة بالعمالة

المحتوى:

الصفحة	الموضوع
11-1	2017 الورقة الحافظة : الجلسة الأولى
20-12	النقطة الأولى: الدراسة و التصويت على رفع ملتمس إلى السيد وزير الداخلية لإعادة و ضم المجال الغابوي المزار إلى تراب جماعة ايت ملول و فتح الواجهة البحرية.
25-21	النقطة الثانية: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار بحي الحرش سيخصص لإحداث دار المرأة و الطفل.
33-26	النقطة الثالثة: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT98.
38-34	النقطة الرابعة: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية للتعويض عن نزع ملكية عقارات لإحداث الطريق رقم AT277.
42-39	النقطة الخامسة: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية لكراء عقار بحي أركانة سيخصص لإقامة أنشطة خاصة بالمرأة و الطفل.
45-43	الورقة الحافظة : الجلسة الثانية
48-46	الورقة الحافظة : تمديد الدورة (جلسة استكمال الأشغال المقررة بالجلسة الثانية)
53-49	النقطة السادسة: الدراسة و التصويت على تغيير البرمجة بتحويل اعتمادات ميزانية التجهيز.
81-54	النقطة السابعة: مدارس الوضعية المالية للجماعة مع برمجة الفائض الحقيقي المتأني من الفائض الحقيقي و عملية إلغاء اعتمادات.
83-82	النقطة الثامنة: الموافقة على الثمن المحدد من طرف اللجنة الإدارية للخبرة و التقييم كقيمة تجارية لاقتناء عقار لإحداث ملعب رياضي بالحي الجديد بأزرو.
85-84	النقطة التاسعة: الدراسة و التصويت على برمجة مساهمة المجلس الجماعي لايت ملول في تمويل المشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية المتدمج لعمالة إنزكان أيت ملول. (تبعاً للرسالة العاملة عدد 238 بتاريخ 10 يناير 2020)
86	برقية الولاء.
92-87	ملحق
93	لمحتوى

